العمل الخيري والإنساني في دولة الإمارات العربية المتحدة

دراسة ميدانية لعيّنة من العاملين والمتطوعين في الجمعيات الخيرية

طلعت إبراهيم لطفي



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

العمل الخيري والإنساني
في دولة الإمارات العربية المتحدة

دراسة ميدانية لعيِّنة من العاملين
والمتطوعين في الجمعيات الخيرية

محتوى الكتاب لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

© مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية 2004
جميع الحقوق محفوظة
الطبعة الأولى 2004

النسخة العاديـة ISBN 9948-00-643-7

توجه جميع المراسلات إلى العنوان التالي:
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
ص. ب: 4567
أبـوظـبي
الإمارات العربية المتحدة
هاتف: +9712-6423776
فاكس: +9712-6428844

Website: http://www.ecssr.ac.ae
http://www.ecssr.com
E-mail: pubdis@ecssr.ac.ae
pubdis@ecssr.com

العمل الخيري والإنساني
في دولة الإمارات العربية المتحدة

دراسة ميدانية لعيِّنة من العاملين
والمتطوعين في الجمعيات الخيرية

طلعت إبراهيم لطفي



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994 كمؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. وفي إطار رسالة المركز تصدر سلسلة «الكتب المستكتبة» كإضافة جديدة متميزة في المجالات الاستراتيجية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمعلوماتية.

المحتويات

مقدمـــة

شهد مجتمع الإمارات تغيرات اجتماعية سريعة نتيجة لظهور النفط وتدفق عوائده على المجتمع، وقيام الدولة الاتحادية التي قامت بكثير من المشروعات التنموية. وفي مواجهة هذه التغيرات السريعة اتجهت الدولة نحو تشجيع الجهود الشعبية التي تؤازر الجهد الحكومي الرسمي؛ الأمر الذي أدى إلى التوسع في إنشاء المؤسسات والجمعيات الحكومية والأهلية وتطويرها.

ومنذ صدور القانون الاتحادي رقم (6) لسنة 1974 في شأن الجمعيات ذات النفع العام، بدأت تظهر الجمعيات المشهرة من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، والتي تهدف إلى تحقيق نشاط اجتماعي أو ديني أو ثقافي أو تربوي أو فني، أو تقديم خدمات إنسانية أو تحقيق غرض من أغراض البر أو غير ذلك من الرعاية، سواء كان ذلك عن طريق المساعدة المادية أو المعنوية أو الخبرة الفنية وتسعى في جميع أنشطتها إلى المشاركة في تلك الأعمال للصالح العام وحده دون الحصول على ربح مادي.[1]

وقد كانت الجمعيات الخيرية والإنسانية هي الأولى في تاريخ التأسيس بالدول العربية، وذلك نظراً لتأصل أعمال الخير في المجتمعات العربية بصفة عامة كجزء من الموروث المتأصل في أعماق الوجدان العربي، أو عبر التوعية الدينية التي تحض على أعمال الخير والصدقة والإحسان. ونجد أن هذا العمق القيمي والديني للعمل الخيري والإنساني في المجتمعات العربية أدى إلى أن تتسم الجمعيات الأولى، من حيث النشأة في تلك المجتمعات، غالباً بالطابع الخيري والإنساني.

وتعد جمعية دار البر في دبي من أولى الجمعيات الخيرية والإنسانية المشهرة التي ظهرت في دولة الإمارات العربية المتحدة، إذ يرجع تأسيسها إلى عام 1979، ثم توالى ظهور الجمعيات الخيرية المشهرة في مختلف أنحاء الدولة؛ مثل: الجمعية الخيرية بأم القيوين التي أشهرت عام 1980، وجمعية الهلال الأحمر في أبوظبي التي أشهرت عام 1983، والجمعية الخيرية بالفجيرة التي أشهرت عام 1987.

كما أن هناك العديد من المؤسسات والجمعيات الخيرية التي لم تشهر من قبل الدولة، ولكنها أشهرت من قبل الحكومات المحلية، تأتي في مقدمتها مؤسسة زايد ابن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية التي أعلن عن إنشائها عام 1992، ويتمثل هدفها الرئيسي في القيام بأعمال الخير والبر والإحسان والنفع العام داخل الدولة وخارجها.

وتحظى الجمعيات الخيرية والإنسانية بدعم كبير في دولة الإمارات العربية المتحدة سواء من الحكومة أو من الأفراد، حتى إن موازنة جمعية خيرية واحدة مثل دار البر في دبي تفوق موازنة جميع الجمعيات المهنية عدة مرات.[2]

وقد ظهرت في مجتمع الإمارات بعض الدراسات المسحية التحليلية القليلة التي تتعلق بواقع الجمعيات ذات النفع العام في دولة الإمارات العربية المتحدة،[3] والتي تدور حول المشاركة بالعمل التطوعي في دولة الإمارات،[4] أو التي تتعلق بمعوقات العمل التطوعي في الدولة،[5] وأسباب عزوف المواطنات عن المشاركة التطوعية في الجمعيات النسائية.[6] كما ظهر المشروع البحثي عن **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الإمارات العربية المتحدة**، وذلك بالإضافة إلى ظهور دراسة عن **العمل الخيري في الإسلام**، وتتضمن تأصيلاً شرعياً للعمل الخيري ودراسة تطبيقية على الهلال الأحمر. وقد كشفت هذه الدراسة عن مشروعية العمل

الخيري في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، وتوضيح أهداف العمل الخيري في الإسلام وأنواعه، وثمار العمل الخيري ونتائجه، وضوابط العمل الخيري.[7]

وعلى الرغم من ظهور هذه الدراسات المسحية القليلة التي تتعلق بالمجتمع المدني وتدور حول العمل التطوعي ومعوقاته، فإن هناك حاجة ماسة إلى دراسة العمل الخيري والإنساني في دولة الإمارات العربية المتحدة وذلك لعدة اعتبارات؛ منها تعدد الجمعيات الخيرية سواء المشهرة من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية أو المصرح لها بالعمل من قبل الحكومات المحلية. كما أن الدعم المادي والمعنوي الكبير الذي تحظى به هذه الجمعيات الخيرية يعد دليلاً على الأهمية التي توليها الحكومة والأفراد للعمل الخيري والإنساني الذي يتماشى مع المبادئ والتعاليم والأحكام في الدين الإسلامي الحنيف الداعي إلى التكاتف والترابط والتكافل الاجتماعي بين أعضاء المجتمع.

ونظراً لأهمية موضوع العمل الخيري والإنساني في دولة الإمارات العربية المتحدة، اهتم مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية بتشجيع إجراء هذه الدراسة التي تدور حول هذا الموضوع، الذي تم اختياره من بين القضايا المعاصرة التي تقع ضمن اهتمام المركز.

وقد خرجت هذه الدراسة في بابين يتضمنان ثمانية فصول: الباب الأول، عبارة عن الإطار النظري للدراسة. وينقسم هذا الباب إلى ثلاثة فصول، يوضح الفصل الأول منها أهداف الدراسة ومفاهيمها الأساسية، ويعرض الفصل الثاني للنظريات التي تفسر وظائف الجمعيات الخيرية وعلاقتها بالدولة، ويتضمن الفصل الثالث نبذة تاريخية عن العمل الخيري والإنساني في مجتمع الإمارات التقليدي والحديث.

أما الباب الثاني من هذه الدراسة فيعرض لخطة الدراسة الميدانية ونتائجها. ويتضمن هذا الباب خمسة فصول: يوضح الفصل الرابع منها خطة الدراسة الميدانية، وتعرض الفصول الأربعة التالية النتائج التي أسفرت عنها الدراسة الميدانية، حيث يوضح الفصل الخامس بناء الجمعيات الخيرية وعلاقاتها بالدولة، ويعرض الفصل السادس مكانة الجمعيات الخيرية ودورها في المجتمع، ويدور الفصل السابع حول دوافع العمل الخيري والإنساني والفئات المستفيدة منه، ويتناول الفصل الثامن معوقات العمل الخيري والإنساني.

وأخيراً تنتهي هذه الدراسة بخاتمة تناقش أهم النتائج العامة التي نوقشت مناقشة مفصلة في ثنايا هذه الدراسة، مع وضع بعض التوصيات التي تم صوغها في ضوء نتائج الدراسة الميدانية.

والله ولي التوفيق

الباب الأول

الإطار النظري للدراسة

الفصل الأول

أهداف الدراسة ومفاهيمها الأساسية

لا شك في أن أي دراسة علمية تبدأ بتحديد أهدافها. كما أن تحديد المفاهيم أو المصطلحات العلمية المستخدمة في الدراسة يعد أمراً ضرورياً في الدراسة العلمية التي تتطلب درجة كبيرة من الدقة والتحديد. لذلك يبدأ الفصل الأول من هذه الدراسة بتحديد أهداف الدراسة والمفاهيم الأساسية المستخدمة فيها.

أولاً: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة بوجه عام إلى التعرف على التطور التاريخي للعمل الخيري والإنساني في مجتمع الإمارات التقليدي والحديث. كما تهدف إلى التعرف على بناء الجمعيات الخيرية وعلاقاتها بالدولة، ومكانة هذه الجمعيات ودورها في خدمة المجتمع، ودوافع العمل الخيري والإنساني والفئات المستفيدة منه، وأخيراً التعرف على معوقات العمل الخيري والإنساني.

ويمكن صياغة أهداف هذه الدراسة في تساؤلات محددة على النحو الآتي:

- ما أهم ملامح التطور التاريخي للعمل الخيري والإنساني في مجتمع الإمارات بكل أشكاله التقليدية والحديثة؟
- من هم المشاركون في العمل الخيري والإنساني؟ وما أهم خصائصهم الديمجرافية والاجتماعية والاقتصادية؟

- ما أهم الوحدات التنظيمية التي تتكون منها الجمعيات الخيرية؟ وما الدور الذي تؤديه هذه الوحدات في سبيل تحقيق أهداف الجمعيات الخيرية؟
- ما العلاقة بين الجمعيات الخيرية – كإحدى مؤسسات المجتمع المدني – وبين الدولة؟ وهل تتسم هذه العلاقة بالتعاون والتكامل أو بسيطرة الدولة وهيمنتها على الجمعيات الخيرية؟
- هل هناك تنسيق وتكامل بين الخدمات الإنسانية التي تقدمها الجمعيات الخيرية وبين الخدمات الإنسانية التي تقدمها الهيئات الأخرى الحكومية والأهلية؟
- ما المكانة والأهمية النسبيتان للجمعيات الخيرية بالنسبة لغيرها من جمعيات النفع العام في دولة الإمارات العربية المتحدة؟
- ما الدور الذي تؤديه الجمعيات الخيرية في خدمة المجتمع؟ وما مدى تحقيقها لأهدافها؟
- ما أهم شروط ممارسة العمل الخيري والإنساني ودوافعه؟ وما أهم أوجه الاستفادة من المشاركة في هذا العمل؟
- من هي الفئات المستفيدة من العمل الخيري والإنساني في دولة الإمارات العربية المتحدة؟ وما أهم العوامل التي تدفع هذه الفئات للإقبال على الاستفادة من الخدمات الإنسانية التي تقدمها الجمعيات الخيرية؟
- ما أهم معوقات العمل الخيري والإنساني؟ وبتعبير آخر: ما أهم العوامل الشخصية والثقافية والاجتماعية والتنظيمية والإدارية والمالية والتشريعية التي تؤدي إلى عزوف المواطنين عن المشاركة في العمل الخيري والإنساني؟

ويمكن صياغة بعض الفروض العلمية لهذه الدراسة على النحو التالي:

- إن سكان المناطق الحضرية أكثر إقبالاً على العمل الخيري والإنساني بالنسبة لغيرهم من سكان المناطق الريفية والبدوية.
- كلما ارتفعت المكانة الاقتصادية والاجتماعية للفرد زادت احتمالات مشاركته في العمل الخيري والإنساني.
- هناك علاقة تكاملية بين الجمعيات الخيرية والدولة.
- كلما زاد تدخل الدولة في أنشطة الجمعيات الخيرية قلت فاعليتها في تحقيق أهدافها.
- تعد الجمعيات الخيرية من أهم الجمعيات ذات النفع العام من حيث المكانة والدعم الذي تلقاه من الحكومة أو الأفراد.
- يعد الوازع الديني من أهم دوافع ممارسة العمل الخيري والإنساني.
- كلما زاد وقت الفراغ لدى الفرد زادت احتمالات مشاركته في العمل الخيري والإنساني.
- تؤدي ممارسة العمل الخيري والإنساني إلى تنمية شخصية الفرد واكتسابه المهارات المختلفة.
- تعد المعوقات التنظيمية والإدارية من أهم المعوقات التي تواجه ممارسة العمل الخيري والإنساني بالنسبة للذكور، بينما تعد المعوقات الثقافية والاجتماعية من أهم المعوقات بالنسبة للإناث.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه التساؤلات والفروض السالفة الذكر، قد تم صوغها في ضوء نتائج الدراسات القليلة السابقة التي تناولت موضوع الدراسة

بشكل مباشر أو غير مباشر، وفي ضوء القضايا والتعميمات النظرية التي تثيرها المداخل النظرية في دراسة التنظيمات وخاصة المدخل البنائي الوظيفي، وكذلك في ضوء النظريات التي تناولت تنظيمات المجتمع المدني وعلاقاتها بالدولة؛ وخاصة نظرية التطوع، ونظرية جرامشي، ونظرية السلم التكاملي أو الامتدادي، ونظرية الأعمدة المتوازية التي سيتم عرضها في الفصل الثاني من هذه الدراسة.

ثانياً: المفاهيم الأساسية للدراسة

يعد تحديد المفاهيم العلمية أمراً ضرورياً بالنسبة لأي دراسة علمية، وذلك نظراً لأن المفاهيم قد تتأثر بعوامل شخصية ويختلف معناها من شخص إلى آخر؛ الأمر الذي يجعل من الصعب قياسها، وبالتالي تتضح أهمية التعريف الإجرائي للمفهوم.[1]

ويعد مفهوم العمل الخيري والإنساني هو المفهوم الأساسي في هذه الدراسة، لذلك سنحاول تحديد المقصود بهذا المفهوم مع توضيح بعض المفاهيم الشائعة المرتبطة به؛ مثل مفهوم المجتمع المدني، ومفهوم الجمعيات ذات النفع العام، بالإضافة إلى مفهوم العمل التطوعي.

أ. مفهوم العمل الخيري والإنساني

يعد العمل الخيري والإنساني من سمات المجتمعات الإسلامية بصفة عامة. والآيات القرآنية الكريمة التي تحض على أعمال الخير والصدقة والبر والإحسان كثيرة، وتدعو إلى التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع. ولقد حث القرآن الكريم على الإنفاق في سبيل الله كما يتضح من قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَنفِقُواْ مِن طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُم مِّنَ الأَرْضِ﴾.[2] وقد جعل الإسلام الإنفاق

في سبيل الله بمنزلة الإقراض لكي يطمئن المسلم إلى أن الله تعالى سيرد عليه ما أنفقه مضاعفاً، ويتضح ذلك من قوله تعالى: ﴿مَّنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾.[3] وقد حدد الإسلام عناصر البر كما يتبين من قوله تعالى ﴿لَّيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَالْمَلآئِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّآئِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلاَةَ وَآتَى الزَّكَاةَ﴾.[4]

كما يتمثل مفهوم الخير في أعلى مظاهره في التكافل الاجتماعي الذي دعا إليه الإسلام، حيث قال رسول الله ﷺ: «من كان له فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له، ومن كان له فضل زاد فليعد به على من لا زاد له».[5]

وتتأصل أعمال الخير في المجتمعات العربية كجزء من الموروث المتأصل في أعماق الوجدان العربي، أو عبر التوعية الدينية التي تحض على أعمال الخير والصدقة والإحسان.

ونجد أن من شيم الإنسان العربي إغاثة الملهوف وإقراء الضيف ونصرة أولئك الذين لا سند لهم، والكرم والجود. وقد كان هذا العمق القيمي والديني لأعمال الخير في مجتمعاتنا العربية من أهم العوامل التي أدت إلى ظهور الجمعيات الخيرية الإنسانية، والتي احتلت المرتبة الأولى في تاريخ التأسيس في البلدان العربية.

ولا يقتصر العمل الخيري والإنساني على ذلك العمل الذي تمارسه الجمعيات الخيرية، بل إن هناك العديد من الجمعيات التي تهتم بالعمل الخيري والإنساني، وخاصة الجمعيات الدينية.

كما أن العمل الخيري والإنساني لا يغيب عن الجمعيات النسائية أو جمعيات الجاليات أو حتى بعض الجمعيات المهنية والجمعيات التعاونية. وبذلك يمكن أن نقول: إن هذا التوجه الخيري يشكل ظاهرة واسعة ومتنامية، ويدخل في أهداف الجمعيات بكافة أشكالها وصورها. وإذا كان العمل الخيري قادراً على أن يشير إلى ذلك العمل الإنساني الذي تقوم به أساساً الجمعيات الخيرية، فإن هذا لا ينفي سمة "الخيرية" عن الجمعيات الأخرى.

وفي ضوء ما سبق، يمكن أن نقول: إن مفهوم العمل الخيري والإنساني لا يقتصر على مفهوم الصدقة أو البر والإحسان، ولا يقتصر على العمل الذي تمارسه الجمعيات الخيرية، بل يتسع مفهوم العمل الخيري والإنساني بحيث يشمل الأعمال الإنسانية التي تؤديها الجمعيات التي تأخذ على عاتقها خدمة بعض فئات المجتمع؛ كالمعاقين والأحداث والمسنين، أو رعاية السجناء، أو التوجه بالخدمة الاجتماعية نحو منحى معين في قضايا تشكل خطراً على المجتمع مثل حماية البيئة، أو حماية المستهلك، وأعمال الهلال الأحمر.[6]

ب. المجتمع المدني

أصبح مفهوم المجتمع المدني (Civil Society) من أكثر المفاهيم تداولاً في السنوات الأخيرة، ومع ذلك ليس هناك إجماع على معنى المفهوم أو مضمونه.[7]

وعلى الرغم من وجود تعريفات متعددة ومتعارضة لمضمون مصطلح المجتمع المدني، كما يذكر جون كين (John Keane)[8] (1988)، فإن هذا المصطلح يشير إلى الحياة العامة وليس إلى الأنشطة الخاصة أو الأنشطة التي تقوم بها الأسرة، وذلك على أساس أن المجتمع المدني يوجد إلى جانب كل من الأسرة والدولة.

ونجد أن التصور الشائع عن المجتمع المدني لدى غالبية المفكرين الذين كتبوا حول هذا الموضوع يدل على مجال المشاركة العامة في الجمعيات والمؤسسات التطوعية ووسائل الاتصال الجماهيري والهيئات المهنية والنقابات العمالية وما إلى ذلك.

وإن وجود المجتمع المدني في مركز متوسط بين الفرد (أو الأسرة) وبين الدولة كان في رأي بعض المفكرين مثل هيجل (G. Hegel) يمثل ظاهرة مؤقتة يمكن تجاوزها عندما تتوحد المصالح الخاصة والعامة. وفي رأي مجموعة أخرى من المفكرين أن المجتمع المدني يمثل المجال الخاص في مواجهة الدولة. أما الاستخدام الحديث لمصطلح المجتمع المدني فيشير إلى تجربة انهيار الشيوعية في أوربا الشرقية، وإلى انعدام وجود مستوى وسيط من العلاقات الاجتماعية يقع بين المجال الخاص (العائلي) والدولة الشمولية التي تتحكم في كل شيء.

ويمكن النظر إلى المجتمع المدني على اعتبار أنه يمثل الجانب الدينامي من المواطنة، وأنه يربط بين الحقوق والواجبات المعترف بها، ويتيح لها فرصة الممارسة على مستوى المجتمع المدني.[9]

ويشير مفهوم المجتمع المدني في النظرية السياسية إلى المجتمع الذي يتشكل من خلال العقد الاجتماعي، والذي يعد مقابلاً للإطار التنظيمي للدولة.[10]

ويمكن أن نقول: إن المجتمع المدني يشتمل على الحضور البارز لعدد من التنظيمات الرسمية التي تعبر عن المصالح المتنوعة للمواطنين في مختلف مجالات النشاط الاجتماعي الخاص بهم، ونجد أن العلاقات التي يسودها الاحترام بين الدولة والمجتمع المدني تعد مؤشراً مقبولاً لاستقلال المجتمع المدني، كما يشتمل

المجتمع المدني على قبول الخلاف السياسي والفكري بوصفه حقاً شرعياً للأقليات، ما دامت هذه الأقليات تلتزم بالطرائق السلمية للفعل الإرادي والجمعي.

وبناء على هذا التعريف السابق يصعب أن ننسب إلى أي مجتمع خاصية (المدني) ما لم تتوافر فيه ثلاثة معايير على الأقل هي: وجود تنظيمات رسمية متنوعة الأشكال، ووجود روح التسامح والقبول من طرف الأغلبية للحقوق الشرعية للأقلية، والحد من الممارسة الاستبدادية لسلطة الدولة. ولا شك في أن هذه المعايير لا تتحقق مجتمعة داخل أي مجتمع، كما أنه من غير المتصور أن نجد مجتمعاً تنعدم فيه هذه المعايير كلياً.[11]

ونجد أن هناك افتراضاً ضمنياً وراء استخدام مفهوم المجتمع المدني يذهب إلى أن المجتمع يصبح أكثر قدرة على مواجهة مشكلاته عندما توجد فيه مؤسسات مستقلة عن الدولة تتولى مهام متعددة، ومن منطلق هذا الافتراض أصبحت معظم تعريفات المجتمع المحلي متمركزة حول فكرة الإطار المؤسسي للمجتمع المدني، الذي يتكون من جميع المؤسسات غير التجارية التي لا تتبع الدولة مباشرة. إن المجتمع المدني - بتعبير آخر - هو الساحة التي تدور فيها التفاعلات الاجتماعية العامة التي لا تتعلق بالربح (أي العمليات الأساسية والتجارية)، ولا بالصراع المباشر على السلطة السياسية (أي النشاطات السياسية المباشرة)، ولا بالسلطة التنفيذية للدولة.

ويرى بعض الدارسين أن المجتمع المدني يتكون من المؤسسات غير الحكومية. وهناك إجماع على أن المؤسسات التي يجب أن تندرج ضمن المجتمع المدني تشمل الجمعيات الخيرية الأهلية وجمعيات تنمية المجتمع، والنقابات والاتحادات المهنية،

والأوقاف والجمعيات الدينية المحلية، والأندية والجمعيات الثقافية والرياضية، والأحزاب السياسية، واتحادات رجال الأعمال.[12]

وهناك بعض المعايير التي يفترض ضرورة توافرها في المنظمات غير الحكومية – مثل الجمعيات الخيرية الأهلية – حتى يمكن اعتبارها من مؤسسات المجتمع المدني، ومن هذه المعايير ضرورة أن يتوافر للمنظمة شكل مؤسسي رسمي، وألا تهدف المنظمة إلى الربح، وأن تكون لها إدارة مستقلة عن غيرها، وأن تكون المنظمة غير حكومية وإن حصلت على دعم أو مساندة حكومية، وتوافر قدر من المساهمة التطوعية سواء في إدارة المنظمة أو أنشطتها، بالإضافة إلى عدم عمل المنظمة في السياسة بالمعنى الحرفي، وإن كان من الممكن أن تقوم بأنشطة عامة ذات طبيعة سياسية مثل الدفاع عن حقوق الإنسان أو التوعية السياسية.[13]

ويمكن النظر إلى المجتمع المحلي على اعتبار أنه مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير من الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والخلاف.

وتشمل تنظيمات المجتمع المدني كلاً من الجمعيات والروابط والنقابات والأحزاب والأندية والتعاونيات. وبتعبير آخر، تشمل تنظيمات المجتمع المدني كل ما هو غير حكومي وكل ما هو غير عائلي أو إرثي (من الإرث).

وينطوي مفهوم المجتمع المدني على ثلاثة مقومات أو أركان أساسية. ويتمثل الركن الأول في الفعل الإرادي الحر، بمعنى أن المجتمع المدني يتكون بالإرادة الحرة لأفراده. ولذلك فهو غير (الجماعة القرابية) مثل الأسرة والعشيرة والقبيلة. ففي

الجماعة القرابية لا دخل للفرد في اختيار عضويتها، نظراً لأنها مفروضة عليه بحكم المولد أو الإرث. كما أن المجتمع المدني غير الدولة التي تفرض جنسيتها أو سيادتها وقوانينها على من يولدون فيها أو يعيشون على إقليمها الجغرافي دون قبول مسبق منهم. وينضم الناس إلى تنظيمات المجتمع المدني من أجل تحقيق مصلحة أو الدفاع عن مصلحة مادية أو معنوية.

ويتمثل الركن الثاني من أركان المجتمع المدني في التنظيم الجماعي؛ إذ إن المجتمع المدني هو مجموعة من التنظيمات التي يضم كل منها أفراداً أو أعضاء اختاروا عضويته بمحض إرادتهم الحرة، ولكن بشروط يتم التراضي بشأنها أو قبولها ممن يؤسسون التنظيم أو ينضمون إليه فيما بعد. والمجتمع المدني هو الأجزاء المنظمة من المجتمع العام، وهو مجتمع (عضويات)؛ فبقدر ما يحمل أي مواطن من بطاقات عضوية، يكون عنصراً نشيطاً في مجتمعه المدني. ونجد أن المواطنين الذين لا بطاقات عضوية لهم (في أحزاب أو أندية أو نقابات أو اتحادات أو غرف تجارية أو صناعية أو تعاونيات أو جمعيات أو روابط) يصدق عليهم وصف "المهمشين" (Marginals) أو "المستضعفين" (Powerless) في أي مجتمع.

أما الركن الثالث من أركان المجتمع المدني فهو ركن أخلاقي سلوكي، وينطوي على قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين، وعلى حق الآخرين في أن يكوّنوا منظمات مجتمع مدني تحقق مصالحهم المادية والمعنوية وتحميها وتدافع عنها، والالتزام في إدارة الخلاف داخل وبين منظمات المجتمع المدني بعضها بعضاً، وما بينها وبين الدولة بالوسائل السلمية المتحضرة.[14]

ويتضح مما سبق أن مفهوم المجتمع المدني قد جاء كمحاولة لتوضيح فكرة المشاركة الشعبية ولتحديد أنماط تلك المشاركة وآلياتها. كما أن المجتمع المدني يوجد

في مركز متوسط بين الفرد أو الأسرة وبين الدولة. وعلى الرغم من عدم وجود إجماع على معنى المجتمع المدني أو مضمونه، فإن هذا المصطلح يشير إلى الحياة العامة، كما أن هناك افتراضاً ضمنياً وراء استخدام هذا المصطلح يشير إلى أن المجتمع يصبح أكثر قدرة على مواجهة مشكلاته عندما توجد فيه مؤسسات غير حكومية مستقلة عن الدولة تتولى مهام متعددة، وتمارس فيها العلاقات الاجتماعية التي يتبلور من خلالها المجتمع المدني، كما يتضح أيضاً أن الجمعيات الخيرية والإنسانية الأهلية تعد من بين أهم مؤسسات المجتمع المدني.

ج. الجمعيات ذات النفع العام

انتشرت في العصر الحديث التنظيمات الحكومية والأهلية التي تأخذ مسميات مختلفة؛ مثل: الجمعية، والمؤسسة، والهيئة، والمنظمة. وقد تشير كثرة المسميات والمصطلحات التي تستخدم للتعبير عن مفهوم التنظيم إلى غلبة الطابع التنظيمي الذي يعد من أبرز سمات العصر الحديث.[15]

ويمكن تعريف الجمعيات الاجتماعية أو التنظيمات بوجه عام على اعتبار أنها وحدات اجتماعية تتجه نحو تحقيق أهداف مجتمعية أو إشباع حاجات نظامية لأعضاء المجتمع أو البيئة.[16]

ويشير مفهوم الجمعيات ذات النفع العام إلى جميع الجمعيات ذات الأهداف الاجتماعية العامة؛ مثل الدفاع عن البيئة والدفاع عن حقوق الإنسان، والجمعيات النسائية التي تهدف إلى تأهيل النساء لسوق العمل أو لبعض الحرف أو تقديم خدمات تعليمية لهن، أو التي تهدف إلى الدفاع عن حقوق المرأة. ويرى بعض الدارسين – من الناحية القانونية – أنه يشمل أيضاً بعض الجمعيات ذات الأهداف الخاصة.

ومن الشائع في الأقطار العربية استخدام تعبير الجمعيات الأهلية للإشارة إلى جميع الجمعيات التي يؤسسها «الأهالي»؛ أي الجمعيات التي تنبع من إرادة المجتمعات المحلية.

أما التعبير الشائع على الساحة الدولية فهو الجمعيات غير الحكومية (Governmental Organizations-NGO). ونجد أن هذا التعبير لم يطبق في بداية الأمر إلا على المنظمات الطوعية التي تعمل في مجال التعاون الدولي، ثم عمم استخدامه فأصبح يدل على المنظمات التي تعمل على المستوى المحلي لتقديم الخدمات الاجتماعية أو التي تقوم بدور إنمائي.

وفي الولايات المتحدة يستخدم تعبير الجمعيات التطوعية الخاصة (Private Voluntary Organizations) للإشارة إلى الجمعيات ذات النفع العام باستثناء الجمعيات المهنية، ولكنه يشير إلى أن هذه الجمعيات ناتجة من جهد تطوعي، ويتحكم فيها الأعضاء بشكل شبه مطلق في إطار القانون، وإن كانت تقدم خدمات تهدف إلى تحقيق النفع العام لأعضاء المجتمع.

وقد أصبح موضوع الجمعيات ذات النفع العام أو الجمعيات الأهلية غير الحكومية يتردد كثيراً وفي مناسبات عديدة في الدوائر المعنية بالتنمية. وبعد أن كان يعتبر موضوعاً محلياً لا يخص إلا فاعلي الخير المشتغلين بتلك النشاطات، أصبح الموضوع متداولاً في المؤتمرات الدولية.[17]

ونجد أن تعبير الجمعيات ذات النفع العام هو التعبير المستخدم حالياً في دولة الإمارات العربية المتحدة، ويستخدم هذا التعبير للإشارة إلى ثمانية أنواع من الجمعيات؛ وهي الجمعيات النسائية، والدينية، والمهنية، وجمعيات الخدمة العامة، والثقافية،

وجمعيات المسارح، وجمعيات الفنون الشعبية، وجمعيات الجاليات، بالإضافة إلى جمعيات الخدمات الإنسانية التي تشتمل على الجمعيات الخيرية والإنسانية.[18]

ويقصد بالجمعية ذات النفع العام في دولة الإمارات العربية المتحدة كل جماعة ذات تنظيم له صفة الاستمرار لمدة معينة أو غير معينة تؤلف من أشخاص طبيعيين أو اعتباريين بقصد تحقيق نشاط اجتماعي أو ديني أو ثقافي أو تربوي أو فني أو تقديم خدمات إنسانية أو تحقيق غرض من أغراض البر أو غير ذلك من الرعاية، سواء كان ذلك عن طريق المعاونة المادية أو المعنوية أو الخبرة الفنية، وتسعى في جميع أنشطتها إلى المشاركة في تلك الأعمال للصالح العام وحده دون الحصول على ربح مادي. وتكون العبرة في تحديد هدف الجمعية بالغرض الرئيسي الذي قامت من أجله.[19]

د. العمل التطوعي

يعد العمل التطوعي نشاطاً يصدر عن الفرد بدافع ذاتي ويهدف من ورائه إلى تقديم خدمة للآخرين أو البيئة أو المجتمع دون تقاضي أجر عن هذه الخدمة. ويتطلب العمل التطوعي التضحية بالوقت أو الجهد أو المال دون انتظار عائد مادي يوازي الجهد المبذول.[20]

كما يعرف العمل التطوعي بأنه المجهود القائم على خبرة أو مهارة معينة، ويبذل عن رغبة واختيار بغرض أداء واجب اجتماعي وبدون توقع جزاء مالي بالضرورة.[21]

ويحقق الفرد عن طريق العمل التطوعي الإحساس بالرضا عن الذات والشعور بالانتماء وتحقيق الذات. ويستمد العمل التطوعي قوته من الإقناع والتقدير الاجتماعي وجاذبية القيادة.[22]

ولا يمكن أن يظهر تأثير العمل التطوعي إلا من خلال تجميع طاقات الأفراد ضمن تنظيم مؤسسي مثل الجمعيات التطوعية، وهي تلك المؤسسات التي يلتحق بها الأعضاء ويتركونها بحرية، وتستهدف تقديم الخدمات دون استهداف الربح المادي.[23]

ويشير مفهوم الجمعية التطوعية إلى أي تنظيم غير تجاري ينشأ في مجتمع معين بهدف تحقيق الصالح العام وحده دون الحصول على ربح مادي. وتكون العضوية اختيارية في الجمعيات التطوعية. ومن أمثلة الجمعيات التطوعية: دور العبادة، والأحزاب السياسية، وجماعات المصلحة، والأندية أو الجمعيات الترويحية، كما تشمل أحياناً الجمعيات والنقابات المهنية.[24]

وتجدر الإشارة إلى أن المقصود بالجمعيات التطوعية أنها تنشأ وتعمل تلقائياً وإرادياً لتحقيق أهدافها. ونجد أن صفة الطوعية ليست مستمدة من وجود متطوعين لا يتقاضون أجوراً، بل مستمدة من كون هذه الجمعيات تقوم بخدماتها وتتحمل المسؤولية طوعاً لإرادة أعضائها.[25]

الفصل الثاني

النظريات التي تفسر وظائف الجمعيات الخيرية وعلاقاتها بالدولة

يهدف هذا الفصل إلى عرض إطار نظري حول كيفية ظهور فكرة المجتمع المدني، وطبيعة العلاقة بين الجمعيات الخيرية - بوصفها إحدى مؤسسات المجتمع المدني - وبين الدولة.

ونظراً لأن الجمعيات الخيرية والإنسانية تعد بمنزلة تنظيمات اختيارية يلتحق بها الأعضاء بهدف القيام بأعمال البر والإحسان وتقديم المساعدات الاجتماعية للمحتاجين، لذلك يمكن الاعتماد على نظريات التنظيم كموجه نظري لهذه الدراسة.

وحيث إنَ العالم اليوم قد أصبح محكوماً بثلاث نظريات؛ هي: نظرية السلطة الآمرة، ونظرية الإنتاج والربح، ونظرية التطوع والإرادة المشاركة، لذلك يمكن الاستفادة من هذه النظرية الأخيرة على اعتبار أن التقدم والتطور في المجتمع قد أصبحا يقاسان بعدة مقاييس؛ منها قياس العدد والفاعلية للجمعيات التطوعية التي يقوم المواطنون بإنشائها بإرادتهم التلقائية خارج الحكومة والسلطة؛ باعتبار أن قوة هذه الجمعيات هي خير تعبير عن قوة المجتمع وحيويته.

ومن جهة أخرى، يمكن الاستفادة في هذه الدراسة بنظرية المفكر الإيطالي أنطونيو جرامشي (A. Gramsci) التي توضح علاقة الدولة بتنظيمات المجتمع

المدني. كما يمكن تفسير العلاقة بين الجمعيات الخيرية والإنسانية وبين الهيئات الحكومية في ضوء نظريتين؛ هما: نظرية السلم الامتدادي أو التكاملي ونظرية الأعمدة المتوازنة.

ونعرض فيما يلي لهذه النظريات التي سلفت الإشارة إليها بهدف الخروج بإطار تصوري (Conceptual Scheme) يمكن الاسترشاد به عند جمع البيانات التي تتطلبها الدراسة وإدراك ما بين الوقائع من علاقات.

أولاً: نظريات التنظيم

يمكن تعريف نظريات التنظيم بأنها النظريات التي توضح كيف ينتظم الناس داخل التنظيمات،[1] أو بأنها دراسة بناء وظائف التنظيمات، وكيفية أدائها لعملها، بالإضافة إلى دراسة سلوك الجماعات والأفراد داخل التنظيمات.[2]

ويتضح من تعريف نظريات التنظيم أن لهذه النظريات مجالاً واسعاً نظراً لتعدد الموضوعات أو المشكلات التي تحاول دراستها، مما أدى إلى صعوبة وجود نظرية عامة شاملة للتنظيم تستطيع أن تكون مرشداً وموجهاً لدراسة كافة التنظيمات.[3] ولهذا فقد تعددت المداخل النظرية في دراسة التنظيمات، وخاصة أن التنظيم يعد موضوعاً للدراسة في كثير من العلوم؛ مثل علم الاجتماع، وعلم النفس، والإدارة، والسياسة، والاقتصاد. فقد حاول الباحثون في مختلف العلوم دراسة التنظيمات في ضوء مفاهيمهم وتصوراتهم، الأمر الذي أدى إلى ظهور عدة مداخل نظرية في دراسة التنظيم تعكس وجهة نظر العلوم المختلفة وتعبر عن اهتمامها.[4]

ويذكر سيلفرمان (D. Silverman) أن هناك خمسة مداخل نظرية تستخدم في دراسة التنظيم؛ هي: مدخل العلاقات الإنسانية، ومدخل علم النفس التنظيمي،

ومدخل النسق الاجتماعي الفني، ومدخل نظرية صنع القرار، وأخيراً المدخل البنائي الوظيفي.[5]

وعلى الرغم من أنه يمكن الاعتماد على جميع هذه المداخل النظرية السالفة الذكر كموجه نظري في دراسة التنظيمات، فقد تمت الاستعانة أساساً بالمدخل البنائي الوظيفي كموجه نظري لهذه الدراسة.

ويعد المدخل البنائي الوظيفي (Structural Functional Approach) أحد المداخل النظرية الأساسية في علم الاجتماع. وترجع الجذور الفكرية لهذا المدخل إلى ظهور فكرة النسق العضوي في بداية القرن التاسع عشر. وقد ساهم في ظهور هذا المدخل بعض علماء الأنثروبولوجيا الوظيفيين – من أمثال مالينوسكي (Malinowski) ورادكليف براون (Radcliffe Brown) – الذين تأثروا بآراء بعض رواد علم الاجتماع الأوائل من أمثال كونت (A. Comte) ، وسبنسر (H. Spencer) ، ودوركايم (E. Durkheim).[6] كما ساهم كل من بارسونز (T. Parsons) وميرتون (R. Merton) في تطوير هذا المدخل النظري.

وتعتمد البنائية الوظيفية على مسلَّمة أساسية تدور حول فكرة تكامل أجزاء المجتمع في كل واحد والاعتماد المتبادل بين العناصر المختلفة للمحافظة على توازن المجتمع ككل.[7]

وينطلق بارسونز من خلال نظرته للعالم على أنه كل واحد من فكرة النسق الاجتماعي (Social System) ، الذي يعرفه بأنه عبارة عن فاعلَيْن أو أكثر يحتل كل فاعل مركزاً أو مكانة متمايزة عن الآخر ويؤدى دوراً متمايزاً، فهو عبارة عن نمط منظم يحكم علاقات الأعضاء ويصف حقوقهم وواجباتهم تجاه بعضهم بعضاً،

وإطار من المعايير أو القيم المشتركة، بالإضافة إلى أنماط متنوعة من الرموز والموضوعات المختلفة.[8]

كما يعد مفهوم البناء الاجتماعي (Social Structure) من المفاهيم الأساسية في البنائية الوظيفية. ويرى بوتومور (T. B. Bottomore) أن أكثر التصورات المختلفة للبناء الاجتماعي أهمية وفائدة هو ذلك الذي ينظر إلى البناء الاجتماعي بوصفه كلاً مركباً يشتمل على النظم الأساسية في المجتمع والجماعات المختلفة التي يتألف منها.[9] كما يشير مفهوم البناء الاجتماعي إلى أنماط المكانات والأدوار والعلاقات بينها في مجتمع معين.[10]

ومن الأفكار الرئيسية التي يعتمد عليها الاتجاه الوظيفي أنه يمكن النظر إلى أي شيء سواء كان كائناً حياً أو اجتماعياً، وسواء كان فرداً أو مجموعة صغيرة، أو تنظيماً رسمياً أو مجتمعاً أو حتى العالم بأسره على أنه نسق اجتماعي. ويتألف هذا النسق من عدد من الأجزاء المترابطة. ولكل نسق احتياجات أساسية لابد من الوفاء بها، وإلا فإن النسق سوف يفنى أو يتغير تغيراً جوهرياً. ولا بد من أن يكون النسق في حالة توازن (Equilibrium)، ولكي يتحقق ذلك لابد من أن تلبي أجزاؤه المختلفة احتياجاته. ونجد أن كل جزء من أجزاء النسق قد يكون وظيفياً (Functional)، أي يسهم في تحقيق توازن النسق، وقد يكون ضاراً وظيفياً (Dysfunctional)، أي يقلل من توازن النسق، وقد يكون غير وظيفي (Nonfunctional)، أي عديم القيمة بالنسبة للنسق. ونجد أن هدف التفسير الوظيفي هو الكشف عن كيفية إسهام أجزاء النسق في تحقيق النسق ككل لاستمراريته أو في الإضرار بهذه الاستمرارية.[11]

وفي ضوء المدخل البنائي الوظيفي يمكن النظر إلى التنظيمات – مثل الجمعيات الخيرية الإنسانية – على اعتبار أنها أنساق اجتماعية مفتوحة كما يري كاتز (D. Katz)

وكان (R. Kahn) في حالة تفاعل مع البيئة ومع الأنساق الاجتماعية الأخرى. كما أن قيم هذه التنظيمات وأهدافها تتجه نحو تحقيق قيم المجتمع الذي توجد فيه وأهدافه.[12]

ومن الافتراضات الأساسية في التحليل الوظيفي أن التنظيمات عبارة عن أنساق اجتماعية مفتوحة تؤدي وظائف ظاهرة أو كامنة، موجهة نحو تحقيق أهداف جمعية، أو إشباع حاجات أساسية للمجتمع أو البيئة.[13]

وتمشياً مع المدخل البنائي الوظيفي سوف يتم التعرف على الوظائف الظاهرة التي تؤديها الجمعيات الخيرية، وهي الوظائف المدركة والمقصودة. بالإضافة إلى التعرف على الوظائف الكامنة التي تؤديها الجمعيات الخيرية، أي الوظائف غير المدركة وغير المقصودة.[14] وذلك مع التركيز على نوعين من الوظائف؛ هما: الوظائف التي تؤديها الجمعيات الخيرية بالنسبة للمجتمع، والوظائف التي تؤديها الأنساق الفرعية داخل الجمعيات الخيرية بالنسبة للجمعيات الخيرية ككل أو بالنسبة لبعضها بعضاً.

ونجد أن التحليل الوظيفي في هذه الدراسة يتجاوز مجرد التحليل على مستوى الوحدات الصغرى إلى التحليل على مستوى الوحدات الكبرى الذي يمكننا من رؤية الجمعيات الخيرية على اعتبار أنها أنساق اجتماعية مفتوحة تعمل داخل المجتمع الكبير (مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة). ومن ثم نتناول العلاقة بين الجمعيات الخيرية والمجتمع، بالإضافة إلى تناول العلاقة بين الجمعيات الخيرية وبين الأنساق الفرعية المتضمنة فيها؛ مثل الجمعية العمومية، ومجلس الإدارة، ولجان الأنشطة المختلفة داخل الجمعية.

كما يتم النظر إلى المعوقات التي تواجه العمل الخيري والإنساني في ضوء المدخل البنائي الوظيفي على اعتبار أنها تمثل المعوقات الوظيفية (Dysfunctional) – على حد تعبير روبرت ميرتون (R. Merton) – أو النتائج الضارة التي تؤدي إلى الخلل الوظيفي الذي يتمثل في التعارض بين ما ينبغي أن يكون وما هو واقع فعلاً، الأمر الذي يؤدي إلى تفكك النسق الاجتماعي،[15] وعدم توازن البناء الاجتماعي للجمعيات الخيرية الإنسانية أو عدم تدعيمه، وبالتالي عدم تحقيق هذه الجمعيات لأهدافها الأساسية.

ثانياً: نظرية التطوع

كان العالم حتى منتصف القرن التاسع عشر محكوماً بنظريتين فقط؛ هما: نظرية السلطة الآمرة، ونظرية الإنتاج والربح. وكان النظام الحكومي مبنياً على خضوع الناس لسلطة الحاكم الآمر، وهو ما تطور إلى النظام الحكومي، الذي يعد من أقدم النظم وأوسعها انتشاراً حتى الآن. أما نظام الإنتاج والربح فهو نظام يعتمد على توظيف الرأسمالية ووسائل الإنتاج بين أصحاب الأموال والعمال، وعلى تشغيل القوى العاملة لدى أرباب الأعمال بهدف الحصول على الأجر وتحقيق الربح. وقد انتشر هذا النظام إلى جانب النظام الحكومي ابتداء من القرن الثامن عشر حتى الوقت الحاضر.

وفي أواسط القرن التاسع عشر عمت العالم حروب وويلات زاد فيها تحكم كل من النظام الحكومي ونظام الإنتاج والربح بمقدرات البشرية؛ الأمر الذي أدى إلى ظهور نظرية التطوع، فقد بدأ (الأهالي) في تكوين جمعيات مستقلة عن الحكومات تهدف إلى التخفيف من حدة المآسي عن الإنسان. وخلال المئة والخمسين سنة الأخيرة تزايد عدد هذه الجمعيات واتسعت نشاطاتها حتى أصبحت نظاماً عالمياً

ثالثاً معترفاً به كشريك فاعل ومؤثر في تقرير مستقبل البشرية. ويطلق على هذه التنظيمات غير الحكومية أسماء ونعوت شتى؛ منها: الجمعيات التطوعية، والإنسانية، والخيرية، والمدنية، والشعبية، وذات النفع العام أو العاملة للصالح العام، والتي أصبحت تشكل ما يطلق عليه المجتمع المدني.

وتشجع المجتمعات المتقدمة إنشاء الجمعيات التطوعية حتى أصبحت من أبرز مقومات الدولة الحديثة؛ مما حمل بعض الدول على اعتبار دفع التبرعات والمساعدات لها بمنزلة تسديد الضريبة للدولة. وقد أصبح التقدم والتطور في المجتمع يقاس بعدة مقاييس منها قياس العدد والفاعلية للجمعيات التي يقوم المواطنون بإنشائها بإرادتهم التلقائية خارج مؤسسات الحكومة والسلطة؛ باعتبار أن قوة هذه الجمعيات هي خير تعبير على قوة المجتمع وحيويته.[16]

وقد بدأت تظهر أبعاد نظرية التطوع يوماً بعد يوم من خلال تطبيقاتها في المؤسسة الطوعية التي يدخلها الأعضاء ويخرجون منها بإرادتهم الحرة، والتي هي شبكة مترابطة ومتساندة، تستمد نجاحها ليس من وفائها بإشباع حاجات الناس في المجتمع فقط بل من وفائها أيضاً بإشباع حاجات أولئك الذين يعملون فيها ويخدمون ويتحملون المسؤولية في تحسين أوضاع الناس.[17]

ثالثاً: نظرية جرامشي لعلاقة الدولة بتنظيمات المجتمع المدني

نظر المفكر الإيطالي أنطونيو جرامشي إلى المجتمع المدني كفضاء للتنافس الأيديولوجي من أجل الهيمنة، فهو يرى أن هذا المجتمع المدني يتشكل كمجال وسيط بين الأسرة والدولة.[18]

ويرى جرامشي أن مفهوم المجتمع المدني يشير إلى «مجموع التنظيمات الخاصة التي ترتبط بوظيفة الهيمنة».[19] وقد خصص هذا المفهوم لتوضيح ميدان جديد للصراع ضد الرأسمالية وليس مجالاً للتعامل معها.[20]

وقد نظر جرامشي للمجتمع المدني باعتباره جزءاً من البنية الفوقية على النحو الذي يتفق مع رؤية هيجل لهذا المجتمع. كما ميز جرامشي بين مستويين أساسيين؛ يطلق على المستوى الأول (المجتمع المدني) أي مجموع المؤسسات التي تسمى المؤسسات أو التنظيمات الخاصة، مثل الكنيسة، والنقابات، والمدرسة. أما المستوى الثاني فيطلق عليه (المجتمع السياسي)، الذي يتمثل في الوظيفة القيادية التي تعبر عنها الدولة أو الحكومة القانونية.[21]

ويشير جرامشي إلى أن المجتمع المدني يتسم بصفة في غاية الأهمية، وهي أنه المجتمع الذي تتم في إطاره هيمنة القوى الحكومية والسياسية المسيطرة على الساحة الاجتماعية. وهذه الهيمنة هي التي تسمح للقوى المسيطرة بأن تتفادى استخدام العنف بطريقة دائمة لغرض سيطرتها على باقي المجتمع.

لقد طور جرامشي استخدام مفهوم المجتمع المدني وعرفه بأنه الساحة التي تفرز فيها الطبقات الحاكمة وسائل سيطرتها الأيديولوجية. واستخدم جرامشي مفهوم الهيمنة للتعبير عن هذا الوضع الذي تستطيع فيه الطبقات الحاكمة أن تتفادى اللجوء المستمر إلى القمع لفرض سيطرتها، وتعتمد بدلاً من ذلك على قدرتها في فرض قيمها ومعاييرها على سائر الطبقات الأخرى التي تستدمج هذه القيم وتتبناها. وفي هذه الظروف تكتسب الدولة صفة الديمقراطية التي لا تعني – في فكر جرامشي – العدل أو عدم وجود علاقات استغلالية، بل تعني سيطرة طبقة اجتماعية على الطبقات الأخرى عن طريق السيطرة على أجهزة الدولة السياسية،

وأيضاً عن طريق هيمنتها على المجتمع المدني وسيطرتها على أجهزة الدولة الأيديولوجية، وذلك العامل الثاني(أي الهيمنة الأيديولوجية) أهم بكثير من العامل الأول (أي السيطرة على أجهزة الدولة). وفي تلك الظروف، يصبح دور الأساليب القمعية أقل أهمية في فرض سيطرة القوى المهيمنة، وتكون القوى المسيطرة على أجهزة الدولة هي التي تسيطر على المجتمع المدني، ويكون المجتمع المدني هو الذي يمنح صفة الشرعية للدولة وليس العكس.[22]

رابعاً: نظرية السلم التكاملي أو الامتدادي

يعد النشاط الأهلي الخيري ضرورة مجتمعية في المجتمعات كافة، وخاصة في المجتمع الإسلامي الذي يدعو إلى التكافل الاجتماعي. ونجد أن قيام المواطنين بإنشاء الهيئات الأهلية الخيرية وإدارتها ليس مجرد التزام للتعبير عن الانتماء للمجتمع ورد بعض الدَّين إليه، ولكنه في نفس الوقت يعتبر حقاً يتمتع به المواطنون كافة للمساهمة في تخطيط برامج الحياة الاجتماعية في المجتمع.

ونظراً لما يحققه النشاط الخيري والإنساني من رفع العبء المادي عن كاهل الدولة، نجد أن الحاجة ماسة إلى القيام بهذا النشاط الخيري من قبل كل من الهيئات الأهلية والحكومية في كافة المجتمعات النامية والمتقدمة. إلا أن العلاقة بين النشاط الحكومي والنشاط الأهلي سوف تختلف من مجتمع إلى آخر نتيجة لعدة ظروف وعوامل من بينها قدرة الهيئات الحكومية وكفاءتها في تلبية احتياجات المجتمع وإشباعها، ووفرة الموارد الاقتصادية، وكذلك الأيديولوجية السياسية التي يقوم عليها المجتمع، وفلسفة الرعاية وأولوياتها في كل مجتمع وحده.

وقد قدم سدني ويب (Sidney Webb) إحدى النظريات التي تفسر العلاقة بين النشاط الحكومي والنشاط الأهلي، وهي نظرية السلم التكاملي أو

الامتدادي (Extension Ladder Theory). وتذهب هـذه النظريـة إلى أن الهيئـات الحكومية تضمن للمواطنين حداً أدنى مـن الخـدمات؛ ومنهـا مـساعدات الـضمان الاجتماعي والخدمات الصحية والتعليمية. وفي حالة عدم تمكن الهيئـات الحكوميـة من توفير كـل الاحتياجـات، فـإن التنظـيمات الأهليـة – مثـل الجمعيـات الخيريـة والإنسانية – تعمل على تكملة مثل هذه الخدمات، كما قـد تعمـل عـلى التوسـع في توفير هـذه الاحتياجـات أو تحـسينها، وتعمـل عـلى التنـسيق بينهـا وبـين الهيئـات الحكومية.

ونجد أن هذا التصور الذي ذهب إليه سدني ويـب يتناسـب مـع المجتمعـات التي تتميز بوفرة الموارد الاقتصادية بحيث يمكن للدولة أن تعمـل في كافـة بـرامج الرعاية الاجتماعية التي يحتاج إليها المواطن في المجتمع والتي من شأنها أن تـوفر لـه فرص حياة أفضل. ويأتي دور القطاع الأهلي لرفع مـستوى الرعايـة الاجتماعيـة في نفس مجالات الرعاية التي تكفلها الدولة، ويصبح من مسؤولياته أيضاً تنبيه الدولة إلى مجالات الرعاية الاجتماعية المستحدثة (علاقة رأسية).[23]

ونظراً لوفرة الموارد الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة، فـإن نظريـة السلم التكاملي أو الامتدادي تصلح لتفسير العلاقة بين الهيئات الحكومية والهيئـات الأهلية.

خامساً: نظرية الأعمدة المتوازية

يعـرض كيـركـمان جـراي (Kirkman Gray) لنظـريـة الأعمـدة المتـوازيـة (Parallel Bars Theory)، وهي النظرية الثانية التي تفسر العلاقة بـين الجمعيـات الأهلية والهيئات الحكومية. وتقوم هذه النظرية أساساً على قيام كـل مـن الأجهـزة الحكومية والأهلية معاً بتنفيذ الخدمات المختلفة في الميادين كافة.

وتتناسب هذه النظرية مع الدول النامية أو المحدودة الدخل، حيث يتم اقتسام مجالات الرعاية الاجتماعية بين الهيئات الحكومية والأهلية، وفي هذه الحالة تتصدى الدولة للعمل في المجالات التي لها الأولوية، بينما تتولى الهيئات الأهلية العمل في المجالات التي تليها من حيث الأهمية. ويسير كل قطاع جنباً إلى جنب مع دور القطاع الآخر، وإذا توافرت للدولة موارد جديدة أو أضيف مجال جديد إليها باعتباره من المجالات المهمة من حيث الأولوية، فعلى القطاع الأهلي أن يترك العمل في هذا المجال تماماً للقطاع الحكومي ويبحث لنفسه عن مجالات جديدة، ومن هنا تأتي العلاقة المتوازية فلا يتم الالتقاء بين النشاط الحكومي والنشاط الأهلي في مجال عمل واحد.[24]

ونجد أن نظرية الأعمدة المتوازية التي عرضها كيركمان جراي لم تستخدم فقط في تفسير علاقة الجمعيات الأهلية والجمعيات الحكومية، وقيام الجميع بتنفيذ الخدمات المختلفة في كافة الميادين، بل إن هذه النظرية قد استخدمت أيضاً في تفسير التعاون بين الاتحادات المهنية والإدارة في أثناء القيام بالمشروعات المختلفة، كما استخدمت في تفسير التعاون بين العاملين لتحسين نوعية العمل، وغير ذلك.[25]

سادساً: نحو إطار تصوري للدراسة

بعد هذا العرض السابق للمداخل النظرية في دراسة التنظيمات، وخاصة المدخل البنائي الوظيفي. وبعد التعرف على بعض النظريات الأخرى؛ مثل: نظرية جرامشي ونظرية التطوع ونظرية السلم التكاملي أو الامتدادي ونظرية الأعمدة المتوازنة، يمكننا القول بأن هذه الدراسة تنطلق من إطار نظري تحليلي تكاملي يحاول الاستفادة من مفهوم بارسونز عن النسق الاجتماعي، ومفهوم كاتز وكان عن النسق المفتوح على اعتبار أنه يمكن النظر إلى الجمعيات الخيرية على أنها تمثل أنساقاً

اجتماعية مفتوحة تتكون من مجموعة من الأجزاء المترابطة تتفاعل مع غيرها من المؤسسات والهيئات الحكومية والأهلية. كما يمكن النظر إلى معوقات العمل الخيري والإنساني في ضوء المدخل البنائي الوظيفي على أنها تمثل ما يطلق عليه روبرت ميرتون (R. Merton) المعوقات الوظيفية، أو النتائج الضارة التي تؤدي إلى الخلل الوظيفي وعدم توازن أو عدم تدعيم البناء الاجتماعي للجمعيات الخيرية، وبالتالي عدم تحقيق هذه الجمعيات لأهدافها الأساسية. وبالإضافة إلى ما سبق، يمكن تصور فكرة المجتمع المدني وعلاقته بالدولة والهيئات الحكومية في ضوء القضايا والتعميمات النظرية التي وردت في بعض النظريات؛ مثل نظرية جرامشي، ونظرية التطوع، ونظرية السلم التكاملي أو الامتدادي، ونظرية الأعمدة المتوازية.

الفصل الثالث

نبذة تاريخية عن العمل الخيري والإنساني في مجتمع الإمارات

سنحاول في هذا الصدد تتبع التطور التاريخي لأهم ملامح العمل الخيري والإنساني في كل من مجتمع الإمارات التقليدي (مجتمع القبيلة) ومجتمع الإمارات الحديث (مجتمع الدولة)، وذلك بهدف التعرف على طبيعة العمل الخيري والإنساني بكل أشكاله التقليدية والحديثة، التي أخذت تبدو ظاهرة اجتماعية مهمة من ظواهر المجتمع المدني في دولة الإمارات العربية المتحدة.

أولاً: العمل الخيري والإنساني في مجتمع الإمارات التقليدي

يرجع مجتمع الإمارات في أصوله الحضارية إلى الأصول العربية والإسلامية، أي إلى الهجرات القديمة للقبائل العربية منذ فجر التاريخ، وإلى صدر الإسلام عندما كان أهل الخليج من أوائل الذين اعتنقوا الإسلام وانضووا تحت لوائه وجاهدوا في سبيله. وعلى مر الزمن اشترك مجتمع الإمارات مع الأمة العربية الإسلامية في ثقافة أصيلة استمدها من تراث إسلامي عريق له أصوله الحضارية والثقافية.[1]

ولاشك في أن العمل الخيري الإنساني قديم النشأة في مجتمع الإمارات، فقد كان مجتمع الإمارات التقليدي – قبل قيام الدولة الاتحادية – مجتمعاً تكافلياً، شأنه شأن المجتمع الإسلامي بوجه عام، والمجتمع الخليجي بوجه خاص.

وقد كانت الأسر الممتدة هي أساس المجتمع القبلي التقليدي. وكانت هذه الأسر تتعاون في أعمال البر والخير وتبادل المساعدات الاجتماعية، ومؤازرة بعضها بعضاً في المناسبات المختلفة، مع تأكيد التراحم والتكافل الاجتماعي الذي يعد أحد الأنظمة في المجتمع القبلي التقليدي.

وقد ساد في مجتمع الإمارات التقليدي، بحكم تكوينه البسيط، نظم للتبادل والتكافل الاجتماعي تعكس قوة العلاقات الاجتماعية التي كانت تربط بين أبناء القرية أو القبيلة أو المنطقة الواحدة وتكرسها في آن معاً. وقد ساعدت الظروف الاقتصادية والسياسية السائدة في ذلك الوقت على قوة الترابط والتماسك الاجتماعي وحتمية الاعتماد المتبادل بين الناس، وذلك نظراً لأن شح الموارد وقلتها وعدم ضمان مصادر الرزق من جهة والمنافسات والمنازعات بين الجماعات المختلفة من جهة أخرى قد دعمت الالتزامات القبلية والاجتماعية المتبادلة التي تمثل صوراً من صور التضامن والتلاحم مع الجماعة، والتي أشار إليها ابن خلدون بمفهوم العصبية.[2]

وقد أخذت النظم التكافلية الاجتماعية التي سادت في مجتمع الإمارات التقليدي صوراً عدة أو أشكالاً مختلفة؛ منها الفزعة، والصدقة والزكاة، والشوفة، والإجارة، والدخلة، والدية.

ويعتمد نظام الفزعة على التراث الاجتماعي الذي ينحدر في أصوله إلى التكوين الاجتماعي القبلي الذي ساد هذه المنطقة من أقدم العصور، وهو نظام النصرة أو نصرة المحتاج، حيث تقدم الخدمات للأفراد الذين تواجههم بعض المصاعب، وترتبط هذه الخدمات بدرجة القرابة.[3]

ويمكن النظر إلى نظام الفزعة على اعتبار أنه أحد أشكال العمل الخيري الـذي يقدم للأفراد أو الجماعات عند الحاجـة؛ إذ إن الالتزامـات الاجتماعيـة والأخلاقيـة فرضت على الأسر الممتدة أو القبيلة وعلى القادرين من أفراد المجتمع مساعدة غـير القادرين في أي وقت وفي أي وجه من وجوه الحياة وفي مختلف الحالات؛ مثل حالـة التعرض للمرض أو العجز عن العمـل أو حالـة وفـاة رب الأسرة، أو الطـلاق أو الترمل، أو حالة غرق سفينة، أو تعرض العائلة إلى الـسرقة، أو عـدم قـدرة الأسرة على توفير حاجاتها الضرورية.

وتمثل الصدقة والزكاة أحد نظم التكافل الاجتماعي المستمدة من أحكام الإسلام، وقد تم الالتزام بها في مجتمع الإمارات، حيث يتم توظيف أموال الزكاة والصدقات سواء كانت عينية أو نقدية في خدمة الأهداف الخيريـة التـي حـددها الـشرع، وبـما يكفل مساعدة الأيتام والفقراء والمحتاجين بمختلف أنواعهم.

كما تعد الشُّوفة أحد نظم التكافل الاجتماعي التي تحكم العلاقـة بـين الحـاكم والرعية، بحيث تلتزم الرعية، بـحكـم التـزام الـراعي بحمايتها ومـساعـدتها عنـد الحاجة، بمساعدة الحاكـم أو الـشيخ ومـسانـدته في حـالة الظـروف الطـارئة أو الاستثنائية التي تجعله في ضائقة مادية يحتاج معها لمساندة أبناء قبيلته، فيكون عليهم واجب تقديم المساعدة، كل حسب قدرته وإمكانياته المادية.[4]

ومن بين أوجه التكافل الاجتماعي في مجتمع الإمارات التقليدي ما يطلق عليه الإجارة والدخلة؛ التي تعني توفير الحماية للأفراد والجماعات القبلية في حالة الخـوف على حياتها أو أمنها سواء كانت معتدية أو معتدى عليها، ولا تـستطيع الـدفاع عـن نفسها معتمدة على القدرة الذاتية.[5]

كما تبدو صورة التكافل الاجتماعي في مجتمع الإمارات التقليدي في الدية؛ وهي ما يدفع مقابل التعدي بالقتل بصورة عينية أو نقدية، حيث يتم جمعها أو توزيعها بحيث يشترك في دفعها عادة عدد كبير من أفراد الجماعة أو القبيلة، ولا يقتصر دفعها أو استلامها على الأسرة فقط.

ثانياً: العمل الخيري والإنساني في مجتمع الإمارات الحديث

أدى ظهور النفط وقيام دولة الإمارات العربية المتحدة في الثاني من كانون الأول/ ديسمبر 1971، وتطور أجهزتها السياسية والاقتصادية، إلى بدء ظهور مجتمع الإمارات الحديث. وقد بدأت الدولة الحديثة في تقديم الخدمات الإنسانية للمواطنين وتقديم المساعدات وبرامج الرعاية الاجتماعية للمحتاجين في إطار برامج الضمان الاجتماعي وقوانينه، الأمر الذي أدى إلى الاختفاء التدريجي لنظم التكافل الاجتماعي. كما أن الوفرة المادية التي صاحبت النفط اختفت معها الحاجة إلى المساعدة والعون الماديين بين المواطنين بصورة كبيرة، وأخذ العون يتجه للخارج في شكل مساعدات وإغاثات للبلاد الأخرى في مختلف أرجاء العالم. أما نظم الإجارة والدخلة والدية التي كانت سائدة في مجتمع الإمارات التقليدي فقد انتهت باضمحلال العصبية القبلية قوام المجتمع القبلي التقليدي وغلبة مجتمع الدولة الحديث.[6]

وقد تمكنت الإمارات من بناء تجربة اتحادية رائدة على الصعيد العربي. ولم يكن لهذه التجربة الاتحادية الفريدة أن تحقق النجاح لولا توافر العديد من الظروف الموضوعية والذاتية التي مكنتها من الاستمرار والانتقال من طور التجزئة إلى الوحدة، ومن طور الانغلاق إلى الانفتاح الحضاري، ومن طور التخلف إلى الازدهار والنمو والاستقرار السياسي. ويرتبط هذا الاستقرار والأمن الاجتماعي

الذي تحقق للإمارات أشد الارتباط ببروز المؤسسات السياسية والاجتماعية، التي تأتي في مقدمتها مؤسسات المجتمع المدني،[7] ومن بينها الجمعيات الخيرية والإنسانية.

وقد عملت دولة الإمارات على تطوير البنية التحتية والمرافق العامة، وعملت على تقديم العديد من الخدمات المتنوعة في مختلف المجالات؛ مثل الخدمات التعليمية والصحية والثقافية والإسكان وتحسين أوضاع المرأة، بالإضافة إلى تقديم المساعدات وخدمات الرعاية الاجتماعية للمحتاجين من أبناء المجتمع.

وتعكس أرقام تطور خدمات الرعاية الاجتماعية حقيقتين جوهريتين تدلان على مستوى تطور التنمية في دولة الإمارات. ترتبط الحقيقة الأولى بالتناقص المستمر في عدد حالات طلب المساعدة من الدولة. ففي عام 1996 بلغ عدد حالات المساعدة التي تقدمها الدولة للمحتاجين 30283 حالة، وقد تناقص هذا الرقم تدريجياً حتى وصل إلى 29994 حالة عام 1999، ثم تزايد عدد حالات المساعدة حتى وصل إلى 31139 حالة عام 2001. وترتبط الحقيقة الثانية بزيادة المخصصات المادية لحالات الإعانات التي تقدم إلى المحتاجين، حيث تزايدت المبالغ المالية المخصصة للإعانات من 542.2 مليون درهم عام 1996 إلى 636.4 مليون درهم عام 2001.[8] وتصرف المساعدات الاجتماعية على 11 فئة من فئات مجتمع الإمارات تتمثل في حالات: الشيخوخة، والعنوسة، والترمل، والطلاق، والهجران، والزوجات غير المواطنات، واليتم، والعجز الصحي، والعجز المادي، والطلبة المتزوجين، وأسر المسجونين، بالإضافة إلى بعض الحالات الاستثنائية الأخرى. ومن الواضح أن معدلات الإنفاق على بنود المساعدات الاجتماعية للمحتاجين تتزايد باطراد، كما أن بنود الإنفاق نفسها تغطي مجالات عديدة.[9]

ونظراً لأن العمل الخيري والإنساني في دولة الإمارات العربية المتحدة يتم عادة من خلال المؤسسات الخيرية والإنسانية، لذلك تحاول هذه الدراسة رصد بروز مؤسسات المجتمع المدني وتطورها وخاصة المؤسسات الخيرية والإنسانية منذ قيام الدولة في الثاني من كانون الأول/ ديسمبر 1971 حتى الوقت الحاضر.

لقد سمحت دولة الإمارات بقيام الجمعيات الخيرية ودعمتها وأمدتها بالميزانيات المالية المناسبة، مما أدى إلى ظهور بعض الجمعيات الخيرية في مختلف الإمارات، وتتعدد أنشطة هذه الجمعيات لصالح كثير من الجماعات وفئات المجتمع مثل: الأسرة، والشباب، والنساء، وكبار السن، والمعاقين، والأيتام. كما ظهرت بعض الجمعيات التطوعية الخيرية التي تعبر عن المجتمع المدني، فهي قريبة منه، وتحاول استكشاف حاجاته، ثم تحاول القيام بالأنشطة التي تتولى إشباع هذه الحاجات والتي من خلالها يسعى المجتمع المدني إلى تحقيق نوع من الاكتفاء الذاتي والاعتماد على الذات في تحقيق التقدم والتطور.[10]

وقد ضمن دستور دولة الإمارات العربية المتحدة كثيراً من الحريات، مثل: حرية الرأي، وحرية الصحافة، وحرية الاجتماع، وحرية تكوين الجمعيات. وقد نصت المادة (33) من الدستور على أن «حرية الاجتماع وتكوين الجمعيات مكفولة في حدود القانون».[11]

ونجد أن القانون الاتحادي رقم (6) لسنة 1974 وتعديلاته بالقانون رقم (20) لسنة 1981 ينظم عمل الجمعيات ذات النفع العام في دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد تزايد عدد الجمعيات ذات النفع العام في دولة الإمارات حتى بلغ 107 جمعيات مشهرة عام 2000، وبلغ عددها 112 جمعية مشهرة عام 2001.[12]

وبعد صدور القانون الاتحادي في شأن الجمعيات ذات النفع العام شهدت هذه الجمعيات تطوراً ملحوظاً من حيث عدد الجمعيات التي تم إشهارها، حيث تم إشهار 103 جمعيات خلال الفترة 1974 ـ 1998، وذلك كما يتضح من الجدول (1):

الجدول (1)

تطور أعداد جمعيات النفع العام المشهرة

بدولة الإمارات خلال الفترة 1974 ـ 1998

سنوات الإشهار	عدد الجمعيات	٪ للجملة
1974 ـ 1977	26	25.2
1978 ـ 1981	27	26.2
1982 ـ 1985	18	17.5
1986 ـ 1989	10	9.7
1990 ـ 1993	11	10.7
1994 ـ 1998	11	10.7
الجملة	**103**	**100.0**

ويستدل من البيانات الواردة في الجدول (1) أن معظم الجمعيات ذات النفع العام قد تم إشهارها خلال الفترة 1974 ـ 1985، حيث بلغ عدد الجمعيات التي تم إشهارها في هذه الفترة 71 جمعية بنسبة 68.9٪ من جملة الجمعيات المشهرة البالغ عددها 103 جمعيات حتى عام 1998؛ الأمر الذي يشير إلى أن هذه الفترة كانت من أهم الفترات في عمر الجمعيات ذات النفع العام بدولة

الإمارات العربية المتحدة. وهي الفترة التي تبدأ بصدور القانون الاتحادي رقم (6) لسنة 1974 في شأن الجمعيات ذات النفع العام. وقد شهدت دولة الإمارات في هذه الفترة نواة نشأة الجمعيات ذات النفع العام وساعد في انتشارها الاهتمام الكبير من الدولة لعمليات التنمية البشرية، والوضع الاقتصادي الذي وصلت إليه الدولة بعد ظهور الثروة النفطية وارتفاع دخول المواطنين؛ الأمر الذي دفع الرعيل الأول من مواطني الدولة إلى إحياء البعد التاريخي للعمل الخيري والإنساني من خلال إنشاء الجمعيات الاجتماعية الأهلية القائمة على العمل التطوعي.[13]

ويرجع انخفاض عدد الجمعيات ذات النفع العام خلال الفترة 1986 ـ 1998 إلى أن أغلب جمعيات الجاليات والجمعيات النسائية والدينية قد أشهرت في الفترة الأولى. ومنذ عام 1986 توقفت ثلاث فئات من جمعيات النفع العام عن تأسيس جمعيات جديدة، وهذه الفئات هي: الجمعيات النسائية، والجمعيات الدينية، والجمعيات المهنية، بينما حازت جمعيات الفنون الشعبية نصيب الأسد خلال هذه الفترة.[14] وقد قامت إدارة الجمعيات ذات النفع العام بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية بتصنيف الجمعيات في ثمانية أقسام هي: الجمعيات الدينية، والجمعيات النسائية، والجمعيات المهنية، وجمعيات الفنون الشعبية، وجمعيات الخدمات العامة والثقافية، وجمعيات الخدمات الإنسانية، وجمعيات المسارح، وأخيراً جمعيات الجاليات، وذلك كما يتضح من الجدول (2):

الجدول (2)

فئات الجمعيات ذات النفع العام وعددها

في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال عام 2000 [15]

فئات الجمعيات ذات النفع العام	عدد الجمعيات	٪ للجملة
الجمعيات الدينية	3	2.8
الجمعيات النسائية	9	8.4
الجمعيات المهنية	16	15.0
جمعيات الفنون الشعبية	29	27.1
جمعيات ثقافية وخدمات عامة	15	14.0
جمعيات الخدمات الإنسانية (وتشمل الجمعيات الخيرية)	11	10.3
جمعيات المسارح	9	8.4
جمعيات الجاليات	15	14.0
الجملة	**107**	**100.00**

ويلاحظ من مراجعة فئات الجمعيات الواردة بالجدول (2) أنه ليست هناك فئة خاصة بالجمعيات الخيرية، وإنما تندرج هذه الجمعيات تحت مسمى أو فئة جمعيات الخدمات الإنسانية. كما يلاحظ أن جمعيات الخدمات الإنسانية تبلغ 11 جمعية بنسبة 10.3٪ من جملة الجمعيات ذات النفع العام المشهرة والبالغ عددها 107 جمعيات عام 2000.

ويوضح الجدول (3) توزيع جمعيات الخدمات الإنسانية المشهرة طبقاً للإمـارة وتاريخ الإشهارخلال عام 2001. ويتضح من هذا الجدول أن الطابع الغالب عـلى عمل الجمعيـات الخيريـة هـو طـابع الرعايـة (Welfare)؛ مثـل رعايـة الأحـداث والمسنين والمعاقين وليس طابع التنمية (Development).

الجدول (3)

توزيع جمعيات الخدمات الإنسانية المشهرة طبقاً للإمارة وتاريخ الإشهار خلال الفترة 1979 ـ 2001[16]

م	جمعيات الخدمات الإنسانية (الجمعيات الخيرية)	الإمارة	تاريخ الإشهار
1	جمعية دار البر	دبي	1979
2	جمعية دبي الخيرية	دبي	1980
3	الجمعية الخيرية بأم القيوين	أم القيوين	1980
4	هيئة الهلال الأحمر	أبوظبي	1983
5	جمعية الإمارات لرعاية وتأهيل المعاقين	الشارقة	1985
6	الجمعية الخيرية بالفجيرة	الفجيرة	1987
7	جمعية بيت الخير	دبي	1989
8	جمعية توعية ورعاية الأحداث	دبي	1991
9	جمعية دار المسنين والمعاقين	رأس الخيمة	1994
10	جمعية الإمارات للثلاسيميا	دبي	1997
11	جميعة أولياء أمور المعاقين	الشارقة	1999
12	جمعية الطفل اليتيم	أبوظبي	2001

وتكشف البيانات الواردة في الجدول (3) عن أن الجمعيات الخيرية والإنسانية تندرج تحت مسمى أو فئة جمعيات الخدمات الإنسانية، ويتضح هدفها الخيري والإنساني من خلال التسمية؛ مثل: جمعية دار البر في دبي، وجمعية دبي الخيرية، والجمعية الخيرية بأم القيوين، والجمعية الخيرية بالفجيرة، وجمعية بيت الخير في دبي.

وتعد جمعية دار البر في دبي من أقدم الجمعيات الخيرية المشهرة في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث تم إشهارها عام 1979. ونجد أن لهذه الجمعية إسهاماً كبيراً في مجال العمل الخيري والإنساني يتمثل في بناء المساجد ومراكز تحفيظ القرآن الكريم، وحفر الآبار، وإفطار الصائمين في رمضان، وذبح الأضاحي وتوزيعها، وتوزيع الزكاة، وأعمال الإغاثة، وكفالة الأيتام في مختلف أنحاء العالم، وبناء المستشفيات، وتوزيع كسوة العيد خارج الدولة، بالإضافة إلى تيسير الحج على الفقراء، وغير ذلك من الأعمال الخيرية.

في عام 1980 تم إشهار جمعية دبي الخيرية، التي تساهم في العمل الخيري والإنساني عن طريق تقديم المساعدات المالية الشهرية للأسر التي تحتاج إلى هذه المساعدات (275 أسرة)، وتقديم المساعدات الغذائية للأسر، وكفالة الأيتام من أبناء الدولة ورعايتهم، وتنفيذ بعض المشروعات؛ مثل مشروع توزيع زكاة المال على الأسر الفقيرة، ومشروع كسوة العيد ، ومشروع الحقيبة المدرسية، ومشروع الإغاثة العاجلة ، بالإضافة إلى حفر الآبار، وبناء بعض المساجد وفرشها.

ونجد أن بعض الجمعيات الخيرية والإنسانية قد توجهت توجهاً آخر في دولة الإمارات، فلم تحصر نفسها في إطار ضيق للمفهوم الخيري، بل وجهت اهتمامها نحو الإنسان بصفة عامة. ويأتي في مقدمة هذه الجمعيات هيئة الهلال الأحمر لدولة الإمارات التي أشهرت في مطلع عام 1983 ومقرها أبوظبي. وقد تم إصدار قانون

اتحادي عام 2001 بإنشاء هيئة الهلال الأحمر لدولة الإمارات العربية المتحدة لتصبح هيئة اتحادية مستقلة ولها شخصية اعتبارية وتتمتع باستقلال مالي وإداري. ومن المشروعات الخيرية التي تقدمها هيئة الهلال الأحمر إيجاد مقاعد مجانية لبعض المعاقين في المدارس الخاصة، وتوزيع الحقائب المدرسية، والمواد العينية والمادية على الأسر داخل الدولة وخارجها. كما ساهمت في الكثير من عمليات الإغاثة والمساعدات خارج الدولة.[17] وقد وضعت هيئة الهلال الأحمر لنفسها مجموعة من الأهداف الخيرية والإنسانية التي تقدمها في مختلف أرجاء العالم من حيث توفير الإيواء للمتضررين، والعناية بالأسرى، والبحث عن المفقودين، والمساهمة في تقديم الخدمات الاجتماعية والإنسانية؛ مثل رعاية الطفولة، والأمومة، والشيخوخة، وتنظيم الأسرة، ورعاية المعاقين، والأيتام.[18]

كما نلاحظ أن هناك بعض الجمعيات المشهرة التي تقوم بالعمل الخيري والإنساني لبعض فئات المجتمع؛ مثل جمعية الإمارات لرعاية وتأهيل المعاقين بالشارقة التي تم إشهارها عام 1985، وجمعية توعية ورعاية الأحداث في دبي التي تم إشهارها عام 1991، وجمعية دار المسنين والمعاقين في رأس الخيمة التي تم إشهارها عام 1994. ونجد أن هذه الجمعيات تساهم في العمل الخيري والإنساني عن طريق رعاية الأحداث أو المسنين أو المعاقين وتقديم كافة الخدمات الإنسانية لهذه الفئات.

وفي عام 1987 تم إشهار الجمعية الخيرية بالفجيرة، وقد بلغ عدد الأعضاء المؤسسين فيها 19 عضواً، وتبلغ موازنتها 4.481 ملايين درهم، وهي موازنة كبيرة بالمقارنة بموازنة الجمعيات الأخرى غير الخيرية. وتعمل هذه الجمعية على توظيف أموال الزكاة والصدقات، وتصرف أموالها واستثماراتها الخاصة في الأطر التي تصرف فيها أموال جمعية دار البر في دبي، كما أن لها نفس الأهداف.[19]

كما تم إشهار جمعية بيت الخير في دبي عام 1989، ويتمثل إسهام هذه الجمعية في العمل الخيري والإنساني في توزيع أموال الزكاة والصدقات، وتنفيذ بعض المشروعات مثل تزويد بعض المنازل بثلاجات ماء الشرب، وتأمين سكن لطلاب المعهد الشرعي برأس الخيمة، وحفر الآبار، وإنشاء العيادات والمستوصفات، والمدارس، وتنظيم الحملات مثل حملة إفطار صائم، وتنظيم الزيارات للسجون والمستشفيات والمساعدة في حملات التبرع بالدم، بالإضافة إلى بناء المساجد، وطباعة المصاحف.

وفي عام 1997 تم إشهار جمعية الإمارات للثلاسيميا في دبي، وتقوم بحملات التوعية عن الجمعية وعن مرض الثلاسيميا وأمراض الدم الوراثية، وتتولى تنظيم حملات التبرع بالدم. وقد أصدرت هذه الجمعية بعض الملصقات التي تحث على ضرورة الفحص قبل الزواج، وتدريب الأمهات على كيفية التعامل مع الطفل المصاب، وإعطاء المحاضرات في بعض المدارس الثانوية للتوعية بأمراض الدم الوراثية.[20]

وتجدر الإشارة إلى أن الأعمال الخيرية والإنسانية التي تقوم بها حالياً الجمعيات السالفة الذكر تفوق تلك الأعمال التي تم الإشارة إليها، كما أن الجمعيات الخيرية والإنسانية الواردة في الجدول (3) تمثل فقط الجمعيات المشهرة من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ولا تمثل جميع الجمعيات الموجودة في دولة الإمارات؛ إذ إن هناك بعض المؤسسات والهيئات الخيرية الأخرى التي لم تشهر من قبل الدولة بل أشهرت من قبل الحكومات المحلية، ويأتي في مقدمتها مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية التي أعلن عن إنشائها في أبوظبي عام 1992. ونجد أن الهدف الرئيسي لهذه المؤسسة هو القيام بأعمال الخير والبر والإحسان والنفع العام

داخل الدولة وخارجها.[21] كما أن هناك هيئتين خيريتين نشيطتين، إلا أنهما مشهرتان من قبل الحكومات المحلية، الهيئة الأولى هي هيئة الأعمال الخيرية في عجمان التي تأسست في عام 1984. وقد حددت هذه الهيئة أهدافاً لها تتمثل في تطوير المجتمعات وتنميتها عن طريق تحسين أوضاعها التعليمية والصحية والاجتماعية والاقتصادية، والإسهام في إغاثة المجتمعات المتضررة من جراء الكوارث الطبيعية والنكبات الاجتماعية، وتقديم المساعدات والخدمات الإنسانية للأيتام وتحسين أحوالهم الصحية والاجتماعية. ولهذه الهيئة مكاتب في 23 دولة موزعة في مختلف أرجاء العالم. والهيئة الثانية المشهرة من قبل الحكومة المحلية، هي جمعية الشارقة الخيرية التي بدأت تمارس أنشطتها بأسلوب هيئة الأعمال الخيرية في عجمان. وفي عام 1993 تقدمت هيئة الإمارات الأهلية للتكافل العربي في دبي بطلب لإشهارها من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية. وتمارس هذه الهيئة أعمالها الخيرية والإنسانية، وتمتاز بتوجهها القومي وسعيها نحو دعم القوى والحركات التحررية في العالم العربي، الأمر الذي يشير إلى أن نشاطها يقتصر على العالم العربي، خلاف الجمعيات الخيرية الأخرى التي تتركز أنشطتها في الدول الإسلامية.[22]

وقد ظهرت في الشارقة جمعية الإمارات لحماية المستهلك، التي أشهرت عام 1989، وذلك بهدف حماية المستهلك من عمليات الغش التجاري، وارتفاع الأسعار.

كما ظهرت في دبي جمعية أصدقاء البيئة عام 1991 التي ضمت بعض مثقفي دولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك بهدف حماية الإنسان وتوعية المجتمع بالمشكلات البيئية، وخاصة تلك الناتجة عن الصناعة مثل صناعة الأسمنت، والمخلفات الناجمة عن ناقلات النفط.[23]

ويتضح مما سبق أن هناك بعض الجمعيات المشهرة من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، والتي تقوم بالعمل الخيري والإنساني، وتندرج تحت مسمى أو فئة جمعيات الخدمات الإنسانية. كما أن هناك بعض المؤسسات أو الجمعيات الخيرية التي لم تشهر من قبل الدولة، بل أشهرت من قبل الحكومات المحلية. بالإضافة إلى وجود بعض الجمعيات التي تقدم العمل الخيري والإنساني لبعض فئات المجتمع مثل الأحداث والمسنين والمعاقين.

ونجد أن جمعيات الخدمات الإنسانية تتلقى الإعانات المادية المتزايدة من الدولة، والتي تدرجت من 40 ألف درهم عام 1983 إلى 460 ألف درهم عام 1993،[24] حتى بلغت 540 ألف درهم خلال عام 2000.[25]

الباب الثاني

خطة الدراسة الميدانية ونتائجها

الفصل الرابع

خطة الدراسة الميدانية

سنحاول في هذا الصدد توضيح الإجراءات المنهجية للدراسة، من حيث مجالاتها والمنهج المستخدم فيها وأدوات جمع البيانات بالإضافة إلى أسلوب اختيار العينة وأهم خصائصها.

أولاً: مجالات الدراسة

اقتصر المجال البشري لهذه الدراسة على المواطنين من الذكور والإناث من المشاركين في العمل الخيري والإنساني، ومن العاملين أو المتطوعين في مختلف الجمعيات الخيرية. كما اقتصر المجال الجغرافي (المكاني) على الجمعيات الخيرية والإنسانية الموجودة في مختلف المناطق بدولة الإمارات العربية المتحدة. أما عن المجال الزمني لهذه الدراسة، فقد استغرق إعداد هذا البحث حوالي عشرة شهور اعتباراً من أول شهر شباط/ فبراير 2002 حتى نهاية شهر تشرين الثاني/ نوفمبر من نفس العام.

ثانياً: منهج الدراسة

تعد هذه الدراسة دراسة وصفية (Descriptive Study) وقد تم الاعتماد فيها أساساً على طريقة المسح الاجتماعي (Social Survey) عن طريق العينة. ويعد المسح بالعينة من أكثر أنماط البحوث الاجتماعية أهمية في العلوم الاجتماعية.[1] وقد تم إجراء المقارنات بين مجموعتين من الذكور والإناث الذين تم اختيارهم

باستخدام أسلوب العينة العشوائية البسيطة من بين المشاركين في العمل الخيري والإنساني في الجمعيات الخيرية التي هي موضوع الدراسة، الأمر الذي يكشف عن أوجه التشابه والاختلاف بين وجهات نظر الذكور والإناث فيما يتعلق بالجوانب المختلفة للعمل الخيري والإنساني.

وبالإضافة إلى الاعتماد على طريقة المسح الاجتماعي عن طريقة العينة، تم الاستعانة أيضاً بالمنهج التاريخي (Historical Method)، حيث إنه المنهج الفعال والمناسب لدراسة مظاهر التغير الاجتماعي، ويساعد على تتبع التطور التاريخي لأهم ملامح العمل الخيري والإنساني وطبيعته في كل من مجتمع الإمارات التقليدي (مجتمع القبيلة)، ومجتمع الإمارات الحديث (مجتمع الدولة).

ثالثاً: أدوات جمع البيانات

تعد استمارة الاستبيان (Questionnaire) هي الأداة الرئيسية التي تم الاعتماد عليها في عملية جمع البيانات من الذكور والإناث المشاركين في العمل الخيري والإنساني بالجمعيات الخيرية التي هي موضوع الدراسة.

وتتضمن استمارة الاستبيان 49 سؤالاً معظمها أسئلة مقننة من النوع المغلق النهاية حتى يسهل إجراء عملية التحليل الإحصائي ومعالجة البيانات. كما تضمنت هذه الاستمارة ثلاثة أسئلة فقط من النوع المفتوح النهاية، حتى يمكن التعرف على كافة الاحتمالات الممكنة للإجابة.

وقد تم صياغة أسئلة الاستبيان باللغة العربية الفصحي، نظراً لأن المبحوثين -أي المشاركين في العمل الخيري والإنساني داخل الجمعيات الخيرية - من

المتعلمين الذين يعرفون القراءة والكتابة. وتتكون استمارة الاستبيان في مجموعها من خمسة أقسام على النحو التالي:

أ. بيانات أولية

ب. بيانات عن بناء الجمعيات الخيرية وعلاقتها بالدولة

جـ. بيانات عن دوافع العمل الخيري والإنساني والفئات المستفيدة منه

د. بيانات عن مكانة الجمعيات الخيرية ودورها في خدمة المجتمع

هـ. بيانات عن معوقات العمل الخيري والإنساني.

وقد تم اتخاذ بعض الإجراءات المنهجية لضمان وجود درجة مناسبة من ثبات البيانات التي تتضمنها استمارة الاستبيان وصدقها، حيث تم التأكد من ثبات البيانات عن طريق التأكد من مدى الاتساق بين البيانات التي تم جمعها بإعادة تطبيق استمارة الاستبيان نفسها على عدد محدود من المشاركين في العمل الخيري والإنساني في أوقات مختلفة وفي ظل ظروف مختلفة. كما تم التأكد من صدق استمارة الاستبيان عن طريق التأكد من قدرة هذه الأداة على قياس الشيء الذي صممت لقياسه. وقد تمت تجربة استمارة الاستبيان على أصحاب عشر حالات من الذكور وعشر من الإناث من الذين يشاركون في العمل الخيري والإنساني بالجمعيات الخيرية التي هي موضوع الدراسة، وذلك قبل طبع الاستمارة في صورتها النهائية المرفقة في نهاية هذه الدراسة.

كما تم الرجوع إلى السجلات والوثائق الموجودة داخل الجمعيات الخيرية التي هي موضوع الدراسة بهدف الحصول على بعض البيانات الأساسية المتعلقة بالمشاركين في العمل الخيري والإنساني في دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد

ساعدت هذه السجلات والوثائق على التأكد من صحة بعض البيانات التي تم جمعها عن طريق استمارة الاستبيان.

وبالإضافة إلى ما سبق، استفادت الدراسة من الإحصاءات المختلفة بشأن مؤسسات المجتمع المدني، وخاصة الجمعيات الخيرية والواردة في التقارير السنوية التي تصدرها وحدة الدراسات والبحوث والإحصاء وإدارة الجمعيات ذات النفع العام التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية. كما قامت الدراسة بتحليل مضمون الإصدارات المختلفة التي تنشرها الجمعيات الخيرية من كتب ومجلات ونشرات وتقارير بهدف التعرف على الأنشطة المختلفة التي تقوم بها هذه الجمعيات.

وقد قام بعملية جمع البيانات اللازمة للدراسة مجموعة من الطالبات في المستوى الثالث بقسم الاجتماع – يبلغ عددهن 55 طالبة – من اللائي درسن مساق طرق البحث الاجتماعي، ودرسن مساق علم اجتماع التنظيم خلال الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي 2002/ 2003، وذلك بعد تدريبهن على عملية جمع البيانات وكيفية استيفاء البيانات التي تتضمنها استمارات الاستبيان.

رابعاً: عينة الدراسة وخصائصها

أ. أسلوب اختيار العينة

تم اختيار عينة الدراسة باستخدام أسلوب العينة العشوائية البسيطة (Simple Random Sample)، وهو الأسلوب الذي تتاح فيه لكل مفردة من جمهور البحث فرصة مستقلة ومتساوية في الاختيار.[2] وقد بلغ عدد أفراد العينة (154) فرداً تم اختيارهم من العاملين والمتطوعين في العمل الخيري والإنساني من

الذكور والإناث في (14) جمعية من الجمعيات الخيرية الموجودة في مختلف مناطق الدولة. ويمثل الجدول (4) توزيع مفردات العينة على مختلف الجمعيات الخيرية التي هي موضوع الدراسة.

الجدول (4)

توزيع مفردات العينة على الجمعيات الخيرية التي هي موضوع الدراسة

اسم الجمعية الخيرية	الإمارة	حجم مفردات العينة
جمعية الهلال الأحمر	أبوظبي	46
الجمعية الخيرية بالفجيرة	الفجيرة	34
جمعية الشارقة الخيرية	الشارقة	22
مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية	أبوظبي	14
هيئة الأعمال الخيرية	عجمان	8
جمعية بيت الخير	دبي	6
جمعية أم القيوين الخيرية	أم القيوين	6
هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية	الشارقة	4
جمعية دار البر	دبي	4
جمعية دبي الخيرية	دبي	2
مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال الخيرية والإنسانية	دبي	2
جمعية الأعمال الخيرية	الشارقة	2
مدينة الشارقة للخدمات الإنسانية	الشارقة	2
مركز الإحسان الخيري	عجمان	2
الجملة		154

ب. خصائص العينة

يقصد بخصائص العينة تلك التي تميز أفراد العينة من العاملين أو المتطوعين لممارسة العمل الخيري والإنساني بالجمعيات الخيرية التي هي موضوع الدراسة. وتشمل بعض الخصائص السكانية التي ترتبط بالخصائص الطبيعية كالنوع والسن، إضافة إلى بعض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية مثل الحالة الاجتماعية، ونمط الموطن الأصلي، والمستوى التعليمي ومستوى الدخل الشهري، وأقسام المهن التي يمارسها أفراد العينة وملكية السكن.

1. النوع

بتوزيع أفراد العينة طبقاً للنوع، نجد أن الذكور يمثلون نسبة 60.4٪ من مجموع مفردات العينة، بينما تمثل الإناث نسبة 39.6٪ من الجملة، وذلك كما يتضح من الجدول (5):

الجدول (5)

التوزيع التكراري لأفراد العينة طبقاً للنوع

النوع	تكرار	٪ للجملة
ذكور	93	60.4
إناث	61	39.6
الجملة	**154**	**100.0**

2. السن

تمثل عينة الدراسة فئات عمرية مختلفة، وقد تبين أن أكبر نسبة من الذكور (36.6٪) تقع في الفئة العمرية (25 ـ 30 عاماً)، بينما تبين أن أكبر نسبة من الإناث (39.4٪) تقع في الفئة العمرية (20 ـ 25 عاماً)، وذلك كما يتضح في الجدول (6):

الجدول (6)

التوزيع التكراري لأفراد العينة طبقاً للسن

السن	الذكور		الإناث	
	تكرار	٪ للجملة	تكرار	٪ للجملة
20ـ25	14	15.1	24	39.4
25ـ30	34	36.6	16	26.2
30ـ35	19	20.4	8	13.1
35ـ40	16	17.2	6	9.8
40 عاماً فأكثر	10	10.7	7	11.5
الجملة	**93**	**100.0**	**61**	**100.0**

3. الحالة الاجتماعية

اتضح أن معظم الذكور المشاركين في العمل الخيري والإنساني 78.5٪ من المتزوجين ، بينما اتضح أن أكثر من نصف الإناث 54.1٪ من غير المتزوجات، وذلك كما يتبين من الجدول (7):

الجدول (7)

التوزيع التكراري لأفراد العينة طبقاً للحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	الذكور		الإناث	
	تكرار	٪ للجملة	تكرار	٪للجملة
متزوج	73	78.5	26	42.6
غير متزوج	19	20.4	33	54.1
مطلق	1	1.1	–	–
أرمل	–	–	2	3.3
الجملة	**93**	**100.0**	**61**	**100.0**

4. نمط الموطن الأصلي

تبين أن أفراد العينة من الذكور 78.5٪ ينتمون في معظمهم أساساً إلى مناطق حضرية. كما تبين أن أفراد العينة من الإناث 85.2٪ ينتمين في معظمهن أيضاً إلى مناطق حضرية، وهذا ما يكشف عنه الجدول (8):

الجدول (8)

التوزيع التكراري لأفراد العينة طبقاً لنمط الموطن الأصلي

نمط الموطن الأصلي (محل الميلاد)	الذكور		الإناث	
	تكرار	٪ للجملة	تكرار	٪ للجملة
حضر	73	78.5	52	85.2
ريف	8	8.6	2	3.3
بدو	12	12.9	7	11.5
الجملة	**93**	**100.0**	**61**	**100.0**

وتكشف البيانات الواردة في الجدول السابق عن أن غالبية الذكور والإناث المشاركين في العمل الخيري والإنساني من الحضريين؛ الأمر الذي يؤكد صحة الفرض الذي مؤداه: «أن سكان المناطق الحضرية أكثر إقبالاً على العمل الخيري والإنساني بالنسبة لغيرهم من سكان المناطق الريفية والبدوية» .

5. المستوى التعليمي

تبين ارتفاع المستوى التعليمي لأفراد العينة من الذكور والإناث، حيث إن ثلثي أفراد العينة من الذكور (66.7٪) هم من بين الحاصلين على تعليم جامعي، كما يتبين أن معظم أفراد العينة من الإناث (78.7٪) هن من بين الحاصلات أيضاً على التعليم الجامعي، وهذا ما يكشف عنه الجدول (9):

الجدول (9)

التوزيع التكراري لأفراد العينة طبقاً للمستوى التعليمي

المستوى التعليمي	الذكور		الإناث	
	تكرار	٪ للجملة	تكرار	٪ للجملة
تعليم ابتدائي	3	3.2	1	1.6
تعليم إعدادي	5	5.4	-	-
تعليم ثانوي	23	24.7	12	19.7
تعليم جامعي	62	66.7	48	78.7
الجملة	**93**	**100.0**	**61**	**100.0**

6. الدخل الشهري

اتضح ارتفاع متوسط الدخل الشهري لأفراد العينة من الذكور والإناث، حيث تبين أن ثلث أفراد العينة من الذكور (33.3٪) يبلغ متوسط دخلهم الشهري (أقل من 5000 درهم) بينما يزيد متوسط دخل ثلثي أفراد العينة من الذكور على 5000 درهم. وبالمثل ، تبين أن أقل من نصف أفراد العينة من الإناث (47.5٪) يبلغ متوسط دخلهن الشهري أقل من (5000 درهم) بينما يزيد متوسط دخل غالبية الإناث على 5000 درهم شهرياً، وذلك كما يتضح من الجدول (10):

الجدول (10)

التوزيع التكراري لأفراد العينة طبقاً لمتوسط دخلهم الشهري (بالدرهم)

متوسط الدخل الشهري	الذكور		الإناث	
	تكرار	٪ للجملة	تكرار	٪ للجملة
أقل من 5000	31	33.3	29	47.5
5000_10000	44	47.3	27	44.3
10000_15000	12	12.9	2	3.3
15000 فأكثر	6	6.5	3	4.9
الجملة	**93**	**100.0**	**61**	**100.0**

7. أقسام المهن

تبين أن نسبة كبيرة من أفراد العينة من الذكور (40.9٪) من أصحاب المهن الفنية والعلمية، كما أن هناك نسبة كبيرة من الإناث العاملات (37.7٪) يمارسن

أيضاً المهن الفنية والعلمية؛ الأمر الذي يشير إلى ارتفاع المكانة المهنية لأفراد العينة من الذكور والإناث، وهذا ما يكشف عنه الجدول (11):

الجدول (11)

التوزيع التكراري لأفراد العينة طبقاً لأقسام المهن التي يعملون بها

أقسام المهن	الذكور		الإناث	
	تكرار	٪ للجملة	تكرار	٪ للجملة
أصحاب المهن الفنية والعلمية	38	40.9	23	37.7
المديرون والإداريون ومديرو الأعمال	22	23.6	7	11.5
المشتغلون بالأعمال الكتابية	29	31.2	6	9.8
لا يعملون	4	4.3	25	41.0
الجملة	**93**	**100.0**	**61**	**100.0**

وتكشف البيانات الواردة في الجدول السابق أن هناك نسبة كبيرة من أفراد العينة من الذكور والإناث المشاركين في العمل الخيري والإنساني يشغلون وظائف حكومية خارج نطاق الجمعيات الخيرية؛ الأمر الذي قد يؤدي إلى تسرب تقاليد البيروقراطية والسلطة الحكومية إلى الجمعيات الخيرية ويساعد – كما ورد في نظرية جرامشي – على هيمنة القوى الحكومية وسيطرتها على المجتمع المدني الذي يشكل مجالاً وسطاً بين الأسرة والدولة.

8. ملكية السكن

تبين أن أغلب أفراد العينة من الذكور والإناث يملكون مساكنهم، فقد بلغت نسبة من يملكون مساكنهم من الذكور 60.2٪، بينما بلغت نسبة من يملكن مساكنهن من الإناث 68.9٪، وهذا ما يكشف عنه الجدول (12):

الجدول (12)

التوزيع التكراري لأفراد العينة طبقاً لملكية السكن

ملكية السكن	الذكور		الإناث	
	تكرار	٪ للجملة	تكرار	٪ للجملة
ملك	56	60.2	42	68.9
إيجار	37	39.8	19	31.1
الجملة	**93**	**100.0**	**61**	**100.0**

ومن تحليل البيانات الواردة في الجداول من (9) إلى (12) يتضح أن أغلب أفراد العينة من المشاركين في العمل الخيري والإنساني يتميزون بارتفاع مستوى التعليم، وارتفاع مستوى الدخل الشهري، ويعملون في وظائف حكومية ويشغلون مكانة مهنية مرتفعة، كما أنهم يملكون المساكن التي يعملون بها؛ الأمر الذي يؤكد صحة الفرض الذي مؤداه: «كلما ارتفعت المكانة الاقتصادية والاجتماعية للفرد زادت احتمالات مشاركته في العمل الخيري والإنساني».

الفصل الخامس

بناء الجمعيات الخيرية وعلاقتها بالدولة

أولاً: بناء الجمعيات الخيرية

يتم إنشاء الجمعيات الخيرية في دولة الإمارات وفقاً للمواد والأحكام المختلفة التي يتضمنها القانون الاتحادي رقم (6) لسنة 1974، وتعديلاته بالقانون رقم (20) لسنة 1981 في شأن الجمعيات ذات النفع العام.

ويشترط لإنشاء الجمعية توافر بعض الشروط منها ألا يقل عدد المؤسسين عن عشرين عضواً، ويجوز عند الاقتضاء لوزير الشؤون الاجتماعية التصريح بأن يكون عدد المؤسسين أقل من ذلك بحد أدنى قدره خمسة أشخاص.[1] ويتشكل البناء أو الهيكل التنظيمي للجمعية الخيرية عادة من ثلاث وحدات أو ثلاثة مستويات تنظيمية، وهي: الجمعية العمومية، ومجلس الإدارة، واللجان.

أ. الجمعية العمومية

تتكون الجمعية العمومية للجمعية الخيرية – طبقاً لما ورد في القانون الاتحادي رقم (6) لسنة 1974 – من جميع الأعضاء الذين سددوا اشتراكاتهم السنوية إلى تاريخ انعقاد الجمعية، ومضى على عضويتهم بها ستة أشهر على الأقل.[2]

وتجتمع الجمعية العمومية اجتماعاً عادياً مرة كل عام خلال الأشهر الثلاثة التالية لانتهاء السنة المالية للنظر في المسائل الآتية:

- التصديق على محضر الاجتماع السابق.
- الموافقة على تقرير مجلس الإدارة عن أعماله في السنة المنتهية وبرامج النشاط وخطة العمل للعام الجديد.
- اعتماد الميزانية والحساب الختامي للسنة المالية المنتهية ومشروع الميزانية للعام الجديد.
- الاقتراحات المقدمة من الأعضاء في الموعد القانوني الذي يحدده النظام الأساسي للجمعية.
- انتخاب مجلس الإدارة أو شغل الوظائف الشاغرة.
- اختيار مراقب الحسابات وتحديد مكافأته.
- النظر في غير ذلك مما هو وارد في جدول الأعمال.

وتصدر الجمعية قراراتها بالأغلبية المطلقة لعدد الأعضاء الحاضرين.[3]

ب. مجلس الإدارة

ينص القانون الاتحادي رقم (6) لسنة 1974 في شأن الجمعيات ذات النفع العام، على أن يكون لكل جمعية مجلس إدارة لتوفير السبل اللازمة للقيام بنشاطها ومباشرتها وتحقيق أغراضها. ويبين النظام الأساسي للجمعية اختصاصات مجلس الإدارة والشروط الواجب توافرها في أعضائه وعددهم وطريقة انتخابهم وإنهاء عضويتهم وإجراءات دعوة المجلس وصحة اجتماعاته وقراراته. ويجب ألا يقل عدد أعضاء مجلس الإدارة عن خمسة، وألا تزيد مدة العضوية على أربع سنوات، ويجوز تجديد العضوية وفقاً للنظام الأساسي للجمعية.[4]

وبالرجوع إلى النظام الأساسي للجمعية الخيرية بالفجيرة – على سبيل المثال – نجد أنه قد تم تحديد اختصاصات مجلس الإدارة على النحو التالي:

- إدارة الجمعية الخيرية والإشراف على أوجه النشاط فيها.
- إصدار اللوائح الداخلية واتخاذ القرارات اللازمة التي تكفل حسن سير العمل في الجمعية وتطبيقها.
- بحث جميع المسائل الإدارية والمالية وإقرارها.
- تكوين اللجان الفرعية داخل الجمعية والبت فيما تقدمه هذه اللجان من توصيات.
- اختيار الإداريين والمشرفين من بين أعضاء الجمعية لأوجه النشاط المختلفة.
- تعيين الموظفين والمديرين اللازمين وتحديد رواتبهم والنظر في كل ما يتعلق بهم.
- دعوة الجمعية العمومية لعقد اجتماعاتها العادية وغير العادية وتنفيذ قراراتها وبحث توصياتها.
- بحث شكاوى الأعضاء أو التي تقدم ضدهم والفصل فيها واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.
- دراسة التعديلات أو الإضافات على النظام الأساسي وعرضها على الجمعية العمومية.
- النظر في طلبات العضوية وإصدار القرارات بشأنها.
- إعداد التقرير السنوي لأوجه النشاطات المختلفة وعرضه على الجمعية العمومية.
- إعداد كشف الحسابات الختامي والسنة المالية المنتهية وعرضه على الجمعية العمومية.

- إعداد مشروع ميزانية السنة المالية التالية وعرضه على الجمعية العمومية.[5]

ويوضح الجدول (13) عدد أعضاء مجلس الإدارة في بعض الجمعيات الخيرية، وطريقة تعيين أعضاء المجلس سواء بالانتخاب أو عن طريق التعيين.

الجدول (13)

بيانات عن مجلس إدارة بعض الجمعيات الخيرية

في دولة الإمارات خلال عام 2000[6]

اسم الجمعية الخيرية	مجلس الإدارة	
	عدد أعضاء مجلس الإدارة	طريقة تعيين مجلس الإدارة
جمعية دار البر (دبي)	7	تعيين
جمعية دبي الخيرية	7	انتخاب
جمعية الهلال الأحمر (أبوظبي)	13	تعيين
الجمعية الخيرية بالفجيرة	11	انتخاب
جمعية بيت الخير (دبي)	8	انتخاب
الجمعية الخيرية بأم القيوين	7	انتخاب

ويتضح من طريقة تعيين مجلس إدارة الجمعيات الخيرية أن اختيار أعضاء المجلس يتم في بعض الجمعيات عن طريق الانتخاب، ويتم في بعضها الآخر عن طريق التعيين. وعلى الرغم من أن الانتخاب صفة قائمة في القانون الاتحادي، فإنه لم يطبق بالشكل الكافي، حتى إن بعض الجمعيات الخيرية قد انتهجت صفة التعيين، وهي مسألة قد تحد من بروز قيادات مجتمعية أهلية جديدة، وتؤدي إلى ضعف فاعلية الممارسات الديمقراطية داخل الجمعيات الخيرية.

وبسؤال أفراد العينة عن أهم أسباب استمرار أعضاء مجلس الإدارة، أجاب حوالي ثلث أفراد العينة من الذكور (31.2٪) بأن ذلك يرجع إلى قدرة أعضاء مجلس الإدارة على السيطرة. يلي ذلك من حيث الأهمية : أن أعضاء مجلس الإدارة شخصيات مرموقة لها مكانتها (27.9٪)، وتأييد الجهات الرسمية لها (20.4٪)، والشعبية والإنجازات البارزة لأعضاء المجلس (15.1٪)، وأخيراً عدم وجود المنافسة 15.1٪.

كما أجاب أكثر من ثلث أفراد العينة من الإناث (34.4٪) بأن من أهم أسباب استمرار أعضاء مجلس الإدارة أنهم شخصيات مرموقة لها مكانتها. يلي ذلك على الترتيب: تأييد الجهات الرسمية لها (24.6٪)، والشعبية والإنجازات البارزة (19.7٪)، والقدرة على السيطرة (18٪)، وعدم وجود المنافسة (3.3٪)، وذلك كما يتضح من الجدول (14):

الجدول (14)

التوزيع التكراري لأفراد العينة طبقاً لرأيهم في أهم أسباب استمرار أعضاء مجلس الإدارة في الجمعيات الخيرية

أهم أسباب استمرار أعضاء مجلس الإدارة	الذكور		الإناث	
	تكرار	٪ للجملة	تكرار	٪ للجملة
القدرة على السيطرة	29	31.2	11	18.0
شخصيات مرموقة لها مكانتها	26	27.9	21	34.4
تأييد الجهات الرسمية لها	19	20.4	15	24.6
الشعبية والإنجازات البارزة	14	15.1	12	19.7
عدم وجود المنافسة	5	5.4	2	3.3
الجملة	**93**	**100.0**	**61**	**100.0**

وتكشف البيانات الواردة في الجدول السابق عن أن غالبية أفراد العينة من الذكور والإناث يرون أن من أهم أسباب استمرار أعضاء مجلس الإدارة القدرة على السيطرة، وأن هؤلاء الأعضاء من الشخصيات المرموقة التي لها مكانتها في المجتمع.

جـ. اللجان

من بين اختصاصات مجلس إدارة الجمعيات الخيرية تكوين اللجان الفرعية داخل الجمعية والبتّ فيما تقدمه هذه اللجان من توصيات. وقد تبين من الدراسة أن غالبية الجمعيات الخيرية التي هي موضوع الدراسة توجد بها بعض اللجان الفرعية لممارسة الأنشطة المختلفة. وعلى سبيل المثال نجد في جمعية الأعمال الخيرية بالشارقة بعض اللجان؛ مثل اللجنة النسائية ولجنة أصدقاء المرضى.

وفي ضوء التعميمات والقضايا النظرية التي يثيرها المدخل البنائي الوظيفي في دراسة التنظيمات يتضح أن البناء أو النسق الاجتماعي للجمعية الخيرية يتشكل من ثلاثة أنساق فرعية؛ هي: الجمعية العمومية، ومجلس الإدارة، ولجان الأنشطة المختلفة. ونلاحظ أن هناك تكاملاً واعتماداً متبادلاً بين هذه الأنساق الفرعية الثلاثة للمحافظة على توازن البناء الاجتماعي للجمعية الخيرية ككل؛ الأمر الذي يؤكد صحة الفرض الذي مؤداه: «هناك تكامل واعتماد متبادل بين الأنساق الفرعية داخل الجمعية الخيرية على نحو يساعدها على تحقيق أهدافها».

وعلى الرغم من وجود هذا التكامل والاعتماد المتبادل بين الأنساق الفرعية الثلاثة داخل الجمعيات الخيرية – وهي الجمعية العمومية، ومجلس الإدارة، واللجان – الأمر الذي يساعد على تحقيق أهدافها، فقد تبين من تحليل مضمون الإصدارات المختلفة التي تنشرها الجمعيات الخيرية، من كتب ومجلات ونشرات وتقارير، أن معظم الجمعيات الخيرية يوجد في المناطق الحضرية، وليس لها فروع في المناطق النائية التي تحتاج إلى الخدمات الإنسانية التي تقدمها الجمعيات الخيرية. كما أن

بعض الجمعيات الخيرية ليس بها أقسام أو لجان نسائية لاستقبال الإناث، وذلك بالإضافة إلى عدم وجود اتحاد نوعي لتنسيق العمل بين الجمعيات الخيرية المختلفة.

وبسؤال أفراد العينة عن درجة موافقتهم على وجود اتحاد نوعي تنتظم فيه الجمعيات الخيرية، أجاب معظم أفراد العينة من الذكور (72٪) بأنهم يوافقون على وجود هذا الاتحاد النوعي إلى درجة كبيرة، وأكدت نسبة 21.5٪ الموافقة إلى درجة متوسطة، وأشارت نسبة 4.3٪ إلى موافقتها إلى درجة قليلة. وذهبت نسبة 2.2٪ إلى عدم موافقتها على وجود هذا الاتحاد النوعي.

كما أكدت نسبة 62.3٪ من جملة الإناث موافقتها على وجود هذا الاتحاد النوعي إلى درجة كبيرة، وأقرت نسبة 32.8٪ الموافقة إلى درجة متوسطة، وذكرت نسبة 3.3٪ أنها توافق إلى درجة قليلة. بينما أشارت نسبة 1.6٪ إلى عدم موافقتها على وجود هذا الاتحاد النوعي. وذلك كما يتضح من الجدول (15):

الجدول (15)

التوزيع التكراري لأفراد العينة طبقاً لدرجة موافقتهم على وجود اتحاد نوعي تنتظم فيه الجمعيات الخيرية

درجة الموافقة على وجود اتحاد نوعي تنتظم فيه الجمعيات الخيرية	الذكور		الإناث	
	تكرار	٪ للجملة	تكرار	٪ للجملة
درجة كبيرة	67	72.0	38	62.3
درجة متوسطة	20	21.5	20	32.8
درجة قليلة	4	4.3	2	3.3
لا يوافقون	2	2.2	1	1.6
الجملة	**93**	**100.0**	**61**	**100.0**

وتكشف البيانات الموجودة في الجدول السابق عن أن أغلب أفراد العينة من الذكور والإناث يوافقون إلى درجة كبيرة على وجود اتحاد نوعي تنتظم فيه الجمعيات الخيرية؛ الأمر الذي يشير إلى ضرورة مراجعة القانون الاتحادي رقم (6) لسنة 1974 في شأن الجمعيات ذات النفع العام، حيث إن هذا القانون لم يضع تنظيماً واضحاً للاتحادات؛ سواء الاتحادات النوعية أو الإقليمية أو الاتحادات العامة بشكل يساير التطورات والتغيرات الاجتماعية السريعة التي حدثت في دولة الإمارات ويحققها.

ثانياً: علاقة الجمعيات الخيرية بالدولة

يمكن النظر إلى الجمعيات الخيرية على اعتبار أنها تعد أنساقاً اجتماعية مفتوحة تتفاعل باستمرار مع غيرها من الهيئات الحكومية والأهلية الموجودة في المجتمع.

وقد كشفت نتائج الدراسة عن إجماع أفراد العينة من الذكور والإناث على وجود التعاون بين الجمعيات الخيرية وبين الهيئات الحكومية، وخاصة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية التي تعمل على دعم تلك الجمعيات، الأمر الذي ساعدها على القيام بدورها داخل الدولة وخارجها. ويوضح الجدول (16) قيمة الإعانات التي قدمتها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لبعض الجمعيات الخيرية في دولة الإمارات خلال عام 2000.

الجدول (16)

إعانات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

لبعض الجمعيات الخيرية في دولة الإمارات خلال عام 2000[7]

اسم الجمعية الخيرية	الإمارة	قيمة إعانات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بالدرهم
جمعية دار البر (دبي)	دبي	30000
جمعية دبي الخيرية	دبي	70000
جمعية الهلال الأحمر (أبوظبي)	أبوظبي	50000
الجمعية الخيرية بالفجيرة	الفجيرة	70000
الجمعية الخيرية بأم القيوين	أم القيوين	40000
الجملة		**260,000**

ونجد أن قيمة إعانات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية للجمعيات الخيرية تعد نسبة بسيطة (هامشية) بالمقارنة بحجم ميزانيات الجمعيات الخيرية الكبيرة وما تتضمنه من إيرادات ومصروفات، كما سيتضح فيما بعد.

ولا يقتصر دعم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية للجمعيات الخيرية على تقديم المساعدات المادية فقط، بل يتعدى ذلك إلى تقديم الدعم الفني وإلى إعطاء الجمعيات الخيرية حرية العمل والحركة والخدمة، فالجمعيات الخيرية تقوم بأنشطتها في المحاضرات والندوات وبرامج التدريب وإصدار المجلات والكتب دون أن تكون هناك رقابة مسبقة على أنشطة تلك الجمعيات، أو تدخل في تلك الأنشطة،[8] إلا في المشاركات والأنشطة الخارجية؛ فلابد من أخذ الإذن المسبق من الوزارة على ذلك.

ونلاحظ أن هذا التعاون بين الجمعيات الخيرية والدولة وإن كان يحد أحياناً من حرية الجمعيات الخيرية ونشاطاتها ويجعلها - لدرجة ما - تدور في إطار الحكومة، إلا أنه يهيئ المناخات اللازمة لزيادة إمكانيات المشاركة العامة في النفع العام. وربما يشكل هذا النوع من العلاقة مرحلة تاريخية مبكرة بما يمكن أن تؤول إليه العلاقة بين المجتمع المدني والدولة بوجه عام. وقد يشكل هذا التطور خطوات في مسار تفعيل المجتمع المدني والمشاركة العامة في ثقافة المجتمع ومن ثم اطمئنان الحكومة وبشكل تدريجي إلى ضرورة قبول هذه المشاركة التي لن تؤدي إلى استبعاد الدولة عن الحياة العامة.[9]

ويسؤال أفراد العينة من الذكور والإناث عن وجود التنسيق والتكامل بين أعمال الجمعيات الخيرية والهيئات الحكومية، أجاب معظم أفراد العينة من الذكور (90.3٪) بأنه يوجد تنسيق وتكامل بين أعمال الطرفين. وبالمثل أجاب معظم أفراد العينة من الإناث (93.4٪) بوجود هذا التنسيق والتكامل، وذلك كما يتضح من الجدول (17):

الجدول (17)

التوزيع التكراري لأفراد العينة طبقاً لرأيهم في وجود تنسيق وتكامل بين أعمال الجمعيات الخيرية والهيئات الحكومية

وجود التنسيق والتكامل بين أعمال الجمعيات الخيرية والهيئات الحكومية	الذكور		الإناث	
	تكرار	٪ للجملة	تكرار	٪ للجملة
وجود تنسيق وتكامل	84	90.3	57	93.4
لا يوجد تنسيق وتكامل	9	9.7	4	6.6
الجملة	**93**	**100.0**	**61**	**100.0**

وتكشف البيانات الواردة في الجدول السابق عن أن العلاقة بين الجمعيات الخيرية وبعض الهيئات الحكومية يغلب عليها طابع التنسيق والتكامل.

وللتأكد من وجود التنسيق والتكامل بين الجمعيات الخيرية والدولة تم سؤال أفراد العينة عن مدى تبني الجمعيات الخيرية لمشروعات لا تقوم بها الدولة، فأجاب أكثرمن نصف أفراد العينة من الذكور (57٪) بأنه دائماً ما تقوم الجمعيات الخيرية بتبني مشروعات لا تقوم بها الدولة، وأكدت نسبة تبلغ 37.6٪ أن الجمعيات الخيرية تقوم بذلك أحياناً، بينما أشارت نسبة قليلة تبلغ 5.4٪ إلى أنه نادراً ما تتبنى الجمعيات الخيرية مشروعات لا تقوم بها الدولة.

كما أجاب حوالي ثلثي أفراد العينة من الإناث (65.6٪) بأنه دائماً ما تقوم الجمعيات الخيرية بتبني مشروعات لا تقوم بها الدولة، وذكرت نسبة 27.9٪ أن الجمعيات الخيرية تقوم بذلك أحياناً، وأخيراً أكدت نسبة 6.5٪ أنه نادراً ما تقوم الجمعيات الخيرية بتبني مشروعات لا تقوم بها الدولة. وذلك كما يتضح من الجدول (18):

الجدول (18)

التوزيع التكراري لأفراد العينة طبقاً لرأيهم في مدى تبني الجمعيات الخيرية لمشروعات لا تقوم بها الدولة

مدى تبني الجمعيات الخيرية لمشروعات لا تقوم بها الدولة	الذكور		الإناث	
	تكرار	٪ للجملة	تكرار	٪ للجملة
دائماً	53	57.0	40	65.6
أحياناً	35	37.6	17	27.9
نادراً	5	5.4	4	6.5
الجملة	**93**	**100.0**	**61**	**100.0**

ويستدل من تبني الجمعيات الخيرية لمشروعات لا تقوم بها الدولة على فاعلية الجمعيات الخيرية وقدرتها على التجديد والابتكار الذي يعكس مواكبتها للاحتياجات المتجددة للمجتمع كما يستدل من ذلك على أن دور الجمعيات الخيرية يعد مكملاً لدور الدولة وليس مرادفاً له؛ إذ تعمل الجمعيات الخيرية على تقديم الخدمات الإنسانية المختلفة للمواطنين استكمالاً للجهود الحكومية وتخفيفاً لعبء العمل عن الدولة حتى تتمكن الهيئات الرسمية من استغلال القدرات والإمكانات الحكومية في مجالات أخرى لا تستطيع الجهود الأهلية تغطيتها.

ويتضح مما سبق أن الدولة تقوم بتدعيم الجمعيات الخيرية وتقدم لها المساعدات المادية. كما أن العلاقة بين الجمعيات الخيرية والدولة يغلب عليها طابع التعاون. وقد أكد غالبية أفراد العينة من الذكور والإناث وجود التنسيق والتكامل بين أعمال الجمعيات الخيرية والهيئات الحكومية، كما أقر غالبية أفراد العينة من الذكور والإناث بتبني الجمعيات الخيرية دائماً مشروعات لا تقوم بها الدولة، مما يؤكد أن دور الجمعيات الخيرية يعد مكملاً لدور الدولة وليس مرادفاً له. وهذه النتائج تؤيد صحة الفرض الذي مؤداه: «هناك علاقة تكاملية بين الجمعيات الخيرية والدولة».

وتؤيد هذه النتيجة السابقة صحة ما ورد في نظرية السلم التكاملي أو الامتدادي التي قدمها سدني ويب (Sidney Webb) لتفسير العلاقة بين الجمعيات الأهلية والهيئات الحكومية من حيث إن التنظيمات الأهلية، مثل الجمعيات الخيرية، تعمل على تكملة الخدمات التي تقوم بها الهيئات الحكومية، كما تعمل على التوسع في توفير هذه الاحتياجات، والتنسيق بينها وبين الهيئات الحكومية فيما يتعلق بهذا الشأن.

وبسؤال أفراد العينة من الذكور والإناث عن درجة موافقتهم على تدخل الدولة في أنشطة الجمعيات الخيرية أجاب حوالي ثلث أفراد العينة من الذكور (34.4٪) بأنهم يوافقون إلى درجة كبيرة على تدخل الدولة في أنشطة الجمعيات الخيرية، وذكر حوالي نصف أفراد العينة (50.5٪) بأنهم يوافقون إلى درجة متوسطة، وأشارت نسبة 9.7٪ إلى أنهم يوافقون إلى درجة قليلة، بينما أكدت نسبة 5.4٪ أنهم لا يوافقون إطلاقاً على تدخل الدولة في أنشطة الجمعيات الخيرية.

كما أجابت نسبة 29.5٪ من جملة أفراد العينة من الإناث بأنهن يوافقن إلى درجة كبيرة على تدخل الدولة، وذكرت نسبة 60.7٪ أنهن يوافقن إلى درجة متوسطة، وأشارت نسبة 6.5٪ إلى أنهن يوافقن إلى درجة قليلة، وأخيراً ذهبت نسبة 3.3٪ إلى أنهن لا يوافقن إطلاقاً على تدخل الدولة. وذلك كما يتضح من الجدول (19):

الجدول (19)

التوزيع التكراري لأفراد العينة طبقاً لدرجة موافقتهم على تدخل الدولة في أنشطة الجمعيات الخيرية

درجة الموافقة على تدخل الدولة في أنشطة الجمعيات الخيرية	الذكور		الإناث	
	تكرار	٪ للجملة	تكرار	٪ للجملة
موافقة إلى درجة كبيرة	32	34.4	18	29.5
موافقة إلى درجة متوسطة	47	50.5	37	60.7
موافقة إلى درجة قليلة	9	9.7	4	6.5
لا يوافقون إطلاقاً	5	5.4	2	3.3
الجملة	**93**	**100.0**	**61**	**100.0**

وتكشف البيانات الواردة في الجدول السابق عن أن أغلب الذكور والإناث في الجمعيات الخيرية يوافقون إلى درجة متوسطة على تدخل الدولة في أنشطة الجمعيات الخيرية. ويبدو أن أفراد العينة كانوا أكثر تحفظاً في إبداء رأيهم في هذا الموضوع ويميلون إلى استقلالية الجمعيات الخيرية وعدم تدخل الدولة في أنشطتها، وأن توجد حدود فاصلة وواضحة بين العمل الحكومي والعمل الأهلي حتى لا تسيطر الدولة على مؤسسات المجتمع المدني أو تهيمن عليها - كما ورد في نظرية جرامشي - وتزداد فاعلية الجمعيات الخيرية في تحقيق أهدافها.

وبسؤال أفراد العينة عن موافقتهم على اقتسام أنشطة العمل الخيري بين الهيئات الحكومية والجمعيات الخيرية أجاب حوالي ثلثي أفراد العينة من الذكور (65.6٪) بأنهم يوافقون على اقتسام أنشطة العمل الخيري، وذكر حوالي ثلث الذكور (34.4٪) بأنهم لا يوافقون على اقتسام الأنشطة.

كما أجاب معظم أفراد العينة من الإناث (75.4٪) بالموافقة على اقتسام أنشطة العمل الخيري بين الهيئات الحكومية والجمعيات الخيرية، بينما أشار حوالي ربع الإناث (24.6٪) إلى عدم الموافقة على اقتسام الأنشطة الخيرية، وهذا ما يكشف عنه الجدول (20):

الجدول (20)

التوزيع التكراري لأفراد العينة طبقاً لموافقتهم على اقتسام أنشطة العمل الخيري بين الهيئات الحكومية والجمعيات الخيرية

الموافقة على اقتسام أنشطة العمل الخيري بين الهيئات الحكومية والجمعيات الخيرية	الذكور		الإناث	
	تكرار	٪ للجملة	تكرار	٪ للجملة
يوافقون	61	65.6	46	75.4
لا يوافقون	32	34.4	15	24.6
الجملة	**93**	**100.0**	**61**	**100.0**

وتكشف البيانات الواردة في الجدول السابق عن أن حوالي ثلث أفراد العينة من الذكور وربع أفراد العينة من الإناث لا يوافقون على اقتسام أنشطة العمل الخيري بين الهيئات الحكومية والجمعيات الخيرية؛ وذلك خشية أن تتولى الدولة الأنشطة التي لها الأولوية وتتولى الهيئات الأهلية الخيرية العمل في المجالات الأقل أهمية، ومن هنا تأتي العلاقة المتوازية بحيث لا يتم الالتقاء بين النشاط الحكومي والنشاط الأهلي في مجال عمل واحد، الأمر الذي يشير إلى أن المشاركين في العمل الخيري والإنساني لا يؤيدون نظرية الأعمدة المتوازية التي تفسر العلاقة بين الهيئات الحكومية والجمعيات الحكومية.

الفصل السادس

مكانة الجمعيات الخيرية ودورها في خدمة المجتمع

أولاً: مكانة الجمعيات الخيرية في المجتمع

للتعرف على المكانة أو الوضع الذي تشغله الجمعيات الخيرية بالنسبة لغيرها من الجمعيات ذات النفع العام، طلب الباحث من أفراد العينة من الذكور والإناث القيام بترتيب جمعيات النفع العام المختلفة من حيث المكانة والتقدير الذي تلقاه من الدولة أو الأفراد.

وقد قام أفراد العينة من الذكور بترتيب جمعيات النفع العام على النحو الآتي: الجمعيات الخيرية، الجمعيات الدينية، جمعيات الخدمات العامة والثقافية، الجمعيات المهنية، الجمعيات النسائية، جمعيات الفنون الشعبية، جمعيات المسارح، وأخيراً جمعيات الجاليات.

وقد قام أفراد العينة من الإناث، بترتيب جمعيات النفع العام على النحو الآتي: الجمعيات الخيرية، الجمعيات الدينية، الجمعيات النسائية، جمعيات الخدمات العامة والثقافية، الجمعيات المهنية، جمعيات الفنون الشعبية، جمعيات المسارح، جمعيات الجاليات، وذلك كما يتضح من الجدول (21).

الجدول (21)

التوزيع التكراري لأفراد العينة طبقاً لترتيبهم لجمعيات النفع العام من حيث المكانة والتقدير الذي تلقاه من الدولة أو الأفراد

جمعيات النفع العام	ترتيب الجمعيات		متوسط المجموعتين	الترتيب المتوسط
	الذكور	الإناث		
الجمعيات الخيرية (الخدمات الإنسانية)	1	1	1	1
الجمعيات الدينية	2	2	2	2
جمعيات الخدمات العامة والثقافية	3	4	3.5	3
الجمعيات المهنية	4	5	4.5	5
الجمعيات النسائية	5	3	4	4
جمعيات الفنون الشعبية	6	6	6	6
جمعيات المسارح	7	7	7	7
جمعيات الجاليات	8	8	8	8

وتؤيد البيانات الواردة في الجدول السابق صحة الفرض الذي مؤداه: «تعد الجمعيات الخيرية من أهم الجمعيات ذات النفع العام من حيث المكانة والتقدير الذي تلقاه من الحكومة أو الأفراد». ومما يؤكد صحة الفرض السابق أن الجمعيات الخيرية تحظى بدعم كبير من دولة الإمارات العربية المتحدة سواء من الحكومة أو الأفراد كما أنها تتلقى المساعدات المادية والفنية من الدولة، ولها ميزانيات كبيرة، وتسهم بدور كبير في خدمة المجتمع، بما تقدمه من مشروعات خيرية ومساعدات للمحتاجين، وعلى سبيل المثال نجد أن إجمالي الإنفاق على المشروعات والمساعدات التي قدمتها مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية بلغ 312,356,207

دراهم خلال الفترة 1993 ـ 1999. وقد كان نصيب دولة الإمارات من هذا الإنفاق 130,924,460 درهماً، أما باقي الإنفاق فقد تم توزيعه على مختلف المناطق الجغرافية في العالم، وهي: دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وآسيا، وأفريقيا، وأوربا، وأمريكا، وأستراليا.[1]

ونظراً لهذه المكانة التي تشغلها الجمعيات الخيرية بالنسبة لغيرها من جمعيات النفع العام، كان من الأفضل أن تكون لها فئة مستقلة في تصنيف وزارة العمل والشؤون الاجتماعية للجمعيات ذات النفع العام.

ويوضح الجدول (22) حجم الإيرادات والمصروفات لبعض الجمعيات الخيرية في دولة الإمارات العربية خلال عام 2000. وتشير الأرقام الموجودة في هذا الجدول إلى الحجم الكبير لميزانيات هذه الجمعيات الخيرية؛ الأمر الذي يمكنها من تنفيذ الأنشطة والمشروعات الخيرية المختلفة التي تلقى التقدير من قبل أفراد المجتمع.

الجدول (22)

إيرادات بعض الجمعيات الخيرية ومصروفاتها في دولة الإمارات خلال عام 2000[2]

اسم الجمعية الخيرية	الإيرادات	المصروفات
جمعية دار البر (دبي)	28,484,727	26,730,903
جمعية دبي الخيرية	15,320,250	12,632,085
جمعية الهلال الأحمر (أبوظبي)	142,068,060	100,011,090
الجمعية الخيرية بالفجيرة	19,344,555	15,383,541
جمعية بيت الخير (دبي)	25,592,305	19,430,126
الجمعية الخيرية بأم القيوين	1,222,555	1,063,624
الجملة	**232,032,452**	**175,251,369**

وتكشف البيانات الواردة في الجدول السابق عن كبر حجم ميزانيات الجمعيات الخيرية، حتى إن موازنة جمعية خيرية واحدة مثل دار البر في دبي تفوق موازنة جميع الموازنات المهنية عدة مرات؛[3] الأمر الذي يؤكد الدعم الذي تلقاه الجمعيات الخيرية من قبل الجمهور والمكانة التي تشغلها لدعم أفراد المجتمع الذين يستفيدون من الخدمات والمشروعات الخيرية التي تقدمها هذه الجمعيات.

وبمقارنة البيانات الواردة في الجدولين (16) و(22) يتضح انخفاض نسبة مساهمة الدولة في ميزانية الجمعيات الخيرية، حيث تعتمد هذه الجمعيات في مواردها أساساً على التبرعات والهبات والوصايا والأوقاف واشتراكات الأعضاء.

ونجد أن بعض الجمعيات الخيرية – مثل جمعية الهلال الأحمر – قد حققت خلال مسيرتها القصيرة إنجازات مميزة مكنتها من أن تتبوأ مكانة مرموقة على الصعيدين الإقليمي والدولي؛ الأمر الذي أدى إلى حصول هذه الجمعيات على عدة جوائز، وتبوأت مركزاً متقدماً ومكانة عالية مرموقة بين مثيلاتها في هذا المجال،

فحصلت على المرتبة الأولى عربياً، والمرتبة السادسة دولياً وفق تقرير الاتحاد الدولي لجمعيات الهلال الأحمر والصليب الأحمر.[4]

وبسؤال أفراد العينة عن درجة مساهمة الجمعيات الخيرية في حل مشكلات المجتمعات المحلية، أجاب أكثر من نصف أفراد العينة من الذكور (55.9٪) بأن هذه الجمعيات تساهم مساهمة كبيرة في حل هذه المشكلات، وذكرت نسبة 40.9٪ أن هذه الجمعيات تساهم مساهمة متوسطة، وأشارت نسبة قليلة (3.2٪) إلى أن هذه الجمعيات تساهم مساهمة قليلة في حل هذه المشكلات.

وبالمثل فقد أجاب أكثر من نصف أفراد العينة من الإناث (57.4٪) بأن الجمعيات الخيرية تساهم مساهمة كبيرة في حل مشكلات المجتمعات المحلية، وأكدت نسبة (39.3٪) أن هذه الجمعيات تساهم مساهمة متوسطة في حل هذه المشكلات، وذهبت نسبة (3.3٪) إلى أن هذه الجمعيات تساهم مساهمة قليلة في حل مشكلات المجتمعات المحلية. وهذا ما يكشف عنه الجدول (23).

الجدول (23)

التوزيع التكراري لأفراد العينة طبقاً لتقييمهم لدرجة مساهمة الجمعيات الخيرية في حل مشكلات المجتمعات المحلية التي توجد بها

درجة مساهمة الجمعيات الخيرية في حل مشكلات المجتمعات المحلية	الذكور		الإناث	
	تكرار	٪ للجملة	تكرار	٪ للجملة
مساهمة كبيرة	52	55.9	35	57.4
مساهمة متوسطة	38	40.9	24	39.3
مساهمة قليلة	3	3.2	2	3.3
الجملة	**93**	**100.0**	**61**	**100.0**

وتشير البيانات الواردة في الجدول السابق إلى أن أغلب أفراد العينة من الذكور والإناث يرون أن الجمعيات الخيرية تساهم بدرجة كبيرة في حل مشكلات المجتمعات المحلية (مثل كفالة الأيتام والأرامل، وسداد الديون وقضاء حوائج المسلمين، وإنشاء المدارس ودعمها، ودفع تكاليف العلاج والأدوية ورعاية المعاقين، وبناء المساجد وحفر الآبار)؛ الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع مكانة هذه الجمعيات من وجهة نظر سكان المجتمعات المحلية، إلا أن الطابع الغالب على الجمعيات الخيرية غالباً ما يكون طابع الرعاية الاجتماعية، وليس التنمية الاجتماعية؛ الأمر الذي قد يقلل من مشاركة المنتفعين من خدمات هذه الجمعيات في تحديد شكل الخدمات والمشروعات الخيرية.[5]

ثانياً: دور الجمعيات الخيرية في خدمة المجتمع

كشف تحليل مضمون الإصدارات المختلفة التي تنشرها الجمعيات الخيرية – من كتب ومجلات ونشرات وتقارير – عن أهمية الدور الذي تؤديه الجمعيات الخيرية في خدمة المجتمع، وخاصة فيما يتعلق بتقديم الدعم والمساعدة للمواطنين المحتاجين، والقيام بمختلف المشروعات الخيرية داخل الدولة وخارجها. ويمكن تقويم مدى فاعلية الجمعيات الخيرية في ضوء مدى نجاحها في تحقيق أهدافها؛ الأمر الذي يتطلب التعرف أولاً على أهداف هذه الجمعيات والأدوار المختلفة التي تؤديها. وفيما يلي نبذة مختصرة عن بعض الجمعيات الخيرية المهمة في دولة الإمارات توضح أهدافها والأنشطة الخيرية التي تؤديها داخل الدولة وخارجها.

مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية: أُسست هذه المؤسسة في أبوظبي عام 1992. وطبقاً للمادة الخامسة من نظامها الأساسي فهي تهدف إلى القيام بأعمال الخير والبر والإحسان والنفع العام الممكنة، بشتى أنواعها، داخل

البلاد وخارجها. وقد بلغ الإجمالي العام للإنفاق على المساعدات والمشروعات الخيرية التي تقدمها هذه المؤسسة 312,356,207 دراهم خلال الفترة 1993 ـ 1999. ومن الأعمال الخيرية التي تهدف هذه المؤسسة نحو تحقيقها الإسهام في إنشاء المساجد ودعمها، والمراكز الثقافية الإسلامية، ومجامع البحث العلمي الإسلامي، والمؤسسات التي تهتم بالتوعية الإسلامية، والتعريف الصحيح بأحكام الدين الحنيف وآدابه وتراثه وحضارته وإسهامات علمائه في تطوير الحضارات الإنسانية. وتهدف هذه المؤسسة أيضاً إلى الإسهام في إنشاء المدارس ودعمها، ومعاهد التعليم العام والتعليم العالي، ومراكز البحث العلمي، والمكتبات العامة، ومؤسسات التدريب المهني، وتقديم المنح الدراسية وزمالات التفرغ العلمي، ودعم جهود التأليف والترجمة والنشر. كما تهدف هذه المؤسسة إلى الإسهام في إنشاء المستشفيات والمستوصفات ودعمها، ودور التأهيل الصحي، وجمعيات الإسعاف الطبي، ودور الأيتام ورعاية الأطفال، ومراكز المسنين والمعوقين. وذلك بالإضافة إلى الإسهام في إغاثة المناطق المنكوبة بالكوارث الطبيعية والاجتماعية؛ كالمجاعات والزلازل، والفيضانات، والعواصف، والجدب، ودعم الأبحاث والجهود التي تحاول رصد احتمالاتها والاحتياط لمواجهتها وتسعى لاحتوائها. وأخيراً، نجد أن من أهداف هذه المؤسسة إنشاء الجوائز المحلية والعالمية، التي تكرم العلماء والباحثين والعاملين على خدمة المجتمع والبشرية، بما يقدمونه من دراسات أو اكتشافات، أو جهود علمية رائدة لدفع المضرات، وجلب المصالح، وتحقيق التقدم والازدهار لبني الإنسان.[6]

جمعية الهلال الأحمر: أُسست هذه الجمعية في أبوظبي عام 1983، وهي هيئة إنسانية تطوعية خيرية تتطوع للإنقاذ والإغاثة ولا تهدف إلى كسب مادي. وقد تحولت هذه الجمعية إلى هيئة عامة مستقلة منذ عام 2001. وتنطلق هذه الهيئة في أنشطتها

وأعمالها من المبادئ والأهداف المحددة لهيئات الهلال الأحمر والصليب الأحمر. وقد نشطت هذه الهيئة في تقديم مساعداتها العينية والمادية محلياً للمرضى والأيتام والأرامل والمعوزين. كما تقوم الهيئة بتنظيم برامج تثقيفية واجتماعية صحية موجهة لكافة فئات المجتمع، والمشاركة في المناسبات الصحية المختلفة، والمساهمة في حملات نشر الوعي الصحي، والدعوة إلى اتخاذ الإجراءات الاحتياطية للوقاية من مخاطر انتشار الأوبئة والأمراض الخطيرة، والعمل على تعديل بعض السلوكيات الاجتماعية الضارة. وعلى الصعيدين العربي والدولي، لا توجد حالات طارئة، أو نكبات وكوارث طبيعية، إلا كانت الهيئة من أوائل المساهمين في تضميد الجراح، وتقديم الدواء والغذاء والمأوى، وإعادة الطمأنينة للقلوب التي روعها الخوف والتهديد والتشرد والجوع. ولا تكتفي الهيئة بتقديم المساعدات العينية والمالية والعلاجية، ولكنها تقوم منفردة أو بالتعاون مع مؤسسة زايد للأعمال الخيرية والإنسانية في أحيان أخرى بتنفيذ العديد من مشروعات الإغاثة في بعض الدول الشقيقة. وقد حققت الهيئة خلال مسيرتها القصيرة إنجازات مميزة مكنتها من أن تتبوأ مكانة مرموقة على الصعيدين الإقليمي والدولي. وقد بلغت تكلفة برامج الهيئة التي تم تنفيذها 126,237,895 درهماً خلال عام 2000.[7]

جمعية دار البر: أُسست هذه الجمعية في دبي عام 1979. وتتركز أهداف هذه الجمعية في جوانب علمية ودعوية وإغاثية، وتعمل على تقديم خدمات اجتماعية تسعى إلى حفظ الأمن والأمان وترسيخ قاعدة الإيمان بعيداً عن الولوج في مسائل السياسة، ومن بين أهداف هذه الجمعية الدعوة للرجوع إلى الكتاب والسنة، والعمل على تنمية الشعور بالمسؤولية الاجتماعية بين الأهالي وحثهم على التبرع والمشاركة في خدمة المجتمع وتطويره، والمساعدة في تقديم مساعدات مالية وعينية عاجلة للمنكوبين، وإيواء أطفال المسلمين والأيتام ومجهولي الوالدين والعجزة والمعوزين،

وتقديم جميع أنواع الرعاية لهم بالمجان. ومن بين أهم نشاطات جمعية دار البر بناء المساجد ومراكز تحفيظ القرآن الكريم، وإنشاء دور الأيتام والمستشفيات، وتوزيع زكاة المال، وزكاة الفطر، وكساء العيد، وكفالة الأيتام، وتيسير الحج على الفقراء، والمساعدة في المحن والكوارث.[8]

جمعية دبي الخيرية: ظهرت فكرة إنشاء هذه الجمعية في دبي عام 1980، حيث تم إشهار هذه الجمعية باسم جمعية العروة الوثقى، وانحصرت أهداف الجمعية في رعاية الأيتأم ومارست نشاطها حقبة من الزمن. وقد اتسع نطاق نشاط الجمعية بما يتماشى مع الحاجات الملحة لواقع المسلمين. وقد تم تعديل اسم هذه الجمعية مؤخراً إلى جمعية دبي الخيرية، وأصبحت إحدى الجمعيات ذات النفع العام التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية بالدولة. وقد اتسعت أهداف الجمعية لتشمل تقديم المساعدات المادية والعينية للفقراء والمحتاجين والأسر الفقيرة، وكفالة الأيتام داخل الدولة وخارجها، وحفر الآبار، وبناء المدارس والمساجد ودور الأيتام والمستوصفات، وطباعة الكتب الإسلامية والمصحف الشريف في لغات متعددة، بالإضافة إلى مشروعات الوقف الخيري.[9]

جمعية بيت الخير: تم إشهار هذه الجمعية في دبي عام 1982. وقد تنوعت المشروعات التي تقدمها جمعية بيت الخير بين المشروعات الدائمة والمشروعات الموسمية. ومن أهداف هذه الجمعية تقديم المساعدات المالية والعينية للمحتاجين من الفقراء والمتضررين، ومساعدة الطلبة المحتاجين، والتعاون مع جمعيات ومؤسسات النفع العام لتحقيق غاياتها، بالإضافة إلى التصرف بالأموال المنقولة وغير المنقولة لتحقيق غاياتها.[10]

جمعية الشارقة الخيرية: بالرجوع إلى التقرير السنوي لعام 2000 الذي أصدرته هذه الجمعية، تبين أن هذه الجمعية قد تبنت منذ تأسيسها مبدأ التطوع من داخل المجتمع بجميع فئاته. ومن الأهداف التي تسعى هذه الجمعية نحو تحقيقها غرس معاني الخير في النفوس، وحث المجتمع بجميع فئاته على المشاركة الفعالة في مجالات العمل الخيري، ورفع المعاناة عن الفقراء والمحتاجين داخل الدولة وخارجها، والتفاعل الإيجابي تجاه النكبات والمحن التي تعصف بالعديد من المسلمين في أقطار العالم. وقد تمكنت الجمعية – بدعم من أهل الخير والمحسنين – من توزيع 494,180 درهماً على الأسر المستحقة بمدينة كلباء، كما كان لها دور كبير في رعاية الأيتام وكفالتهم، وقد وصل عددهم إلى أكثر من 100 يتيم. كما بلغ مجموع المساعدات التي قدمت لهم 170,930 درهماً. كما حرصت الجمعية على التفاعل مع قضايا المسلمين وإيصال المساعدات للمحتاجين في شتى بقاع العالم.[11]

هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية: أُسست هذه الهيئة في الشارقة عام 1993. وهي هيئة خيرية تقوم بأنشطة متعددة؛ منها كفالة الأيتام داخل الدولة وخارجها، وبناء المساجد، وقد حرصت هذه الهيئة على تنفيذ المشروعات الموسمية في العديد من الدول حيث استفاد منها الآلاف من الفقراء والمحتاجين. ومن هذه المشروعات، مشروع إفطار الصائم، وزكاة الفطر، والأضاحي، وكسوة العيد. وذلك بالإضافة إلى توزيع المواد الغذائية على المسلمين في الأعياد والمواسم، وتحقيق رغبات الكثيرين في حج بيت الله الحرام. ومن أهم أعمال الهيئة الإغاثة العاجلة للمتضررين من الحروب والكوارث على امتداد خريطة العالم.[12]

مدينة الشارقة للخدمات الإنسانية: وهي مؤسسة أهلية خيرية، أسست في الشارقة عام 1979 كفرع لمنظمة الأسرة العربية في منطقة الخليج والجزيرة العربية، وهي منظمة عربية طوعيه للنهوض بالأسرة العربية وتطوير الخدمات الاجتماعية اللازمة

لها. وقد أصبحت هذه المدينة مؤسسة خيرية مستقلة لرعاية المعاقين تتمتع بالشخصية الاعتبارية وبالأهلية الكاملة لمباشرة التصرفات القانونية اللازمة لتحقيق أهدافها وتتمتع بالاستقلال المالي والإداري. ومن أهداف هذه المؤسسة تقديم خدمات الرعاية والتدريب والتعليم والتأهيل والتشغيل للمعاقين بالإضافة إلى الخدمات الاجتماعية والتثقيفية والتوعوية لذوي المعاقين بوجه خاص وللمجتمع بشكل عام.[13]

الجمعية الخيرية بالفجيرة: أُسست هذه الجمعية بالفجيرة عام 1987. وقد أولت الجمعية اهتماما كبيراً لتقديم المساعدات المحلية التزاماً منها بتحقيق مبدأ التكافل والتراحم بين أفراد المجتمع. وقد اهتمت الجمعية بإشباع حاجات الأسرة الفقيرة وعون المحتاجين من الأيتام والمرضى والمعاقين عن طريق تقديم المساعدات المالية أو العينية. وانطلاقاً من أهداف الجمعية في خدمة المجتمع تسعى للمشاركة في بعض الأنشطة والجوانب الإنسانية والخيرية التي تمس حاجات المجتمع. وقد قدمت الجمعية مساهمات في عدد من المجالات؛ منها المساجد، والمدارس، وفصول الجمعية الخيرية المسائية، ومركز تنمية وتأهيل المعاقين. كما تحرص الجمعية على تقديم المساعدة لعدد من الطلبة المتفوقين من الأسر الفقيرة والمحتاجة لإعانتهم على استكمال مسيرتهم التعليمية. وقد قامت الجمعية بتنفيذ المشروعات الخيرية والإنسانية كبناء العيادات الطبية، وحفر آبار المياه، وإقامة دور الأيتام، وبناء المدارس أو مراكز تعليم القرآن الكريم، وكفالة الأيتام، وتقديم المساعدات للأسر الفقيرة. ونفذت الجمعية مئة وخمسون مشروعاً خيرياً خلال عام 2000.[14]

مركز الإحسان الخيري: تم إشهار هذا المركز في إمارة عجمان عام 1998. ويعمل المركز بالتعاون الوثيق مع الهيئات الخيرية الأخرى داخل الإمارات مثل الهلال الأحمر، ومؤسسة آل مكتوم الخيرية، وبيت الخير، ومؤسسة زايد للأعمال الخيرية،

وهيئة الإغاثة العالمية، ومؤسسة محمد بن راشد للأعمال الإنسانية، وجمعية دبي الخيرية وغيرها للنهوض بالواجب الديني والإنساني نحو رعاية شريحة خاصة من المجتمع داخل الدولة تتمثل في الأسر التي فقدت معيلها بسبب الوفاة أو الطلاق أو الهجران أو السجن أو الإبعاد، ويزيد عدد هذه الأسر على 1300 أسرة تشمل أكثر من 6000 طفل وطفلة من جميع الجنسيات الموجودة داخل الدولة. ويتمثل نشاط المركز في دعم هذه الأسر بما تحتاجه من المواد الغذائية الشهرية حسب توافرها مما يقدمه أهل الخير ابتغاء مرضاة الله تعالى. كما يقوم المركز بتوفير المستلزمات المنزلية والشخصية لهذه الأسر، مما يتبرع به المحسنون أفراداً ومؤسسات لصالح هذه الأسر المعدمة، علاوة على صرف البطاقات الصحية والوصفات الطبية للعاجزين عنها، وتوفير الحقائب والمستلزمات المدرسية لطلاب المدارس. ويسعى المركز لبناء وقف خيري يعود ريعه لصالح هذه الأسر، كما يسعى، لإنشاء مركز صحي مجاني يقوم على معاينة مرضى الأسر المسجلة لديه وفق دراسات ميدانية من قبل اللجنة النسائية الموكلة ببحث الحالات المستجدة، علاوة على كفالة أيتام الدولة. كما يسعى المركز نحو تطوير قدرات أفراد هذه الأسر ومهاراتهم عبر مشغل للخياطة والتطريز ومركز لتعليم الطباعة والحاسوب والأعمال النسوية الأخرى للنهوض بهم وعونهم ليكونوا أعضاء فاعلين ومنتجين في المجتمع.[15]

وبسؤال أفراد العينة من الذكور والإناث عن درجة نجاح الجمعيات الخيرية في تحقيق أهدافها بوجه عام، أجاب معظم أفراد العينة من الذكور (72٪) بأن هذه الجمعيات ناجحة إلى درجة كبيرة، وذكر حوالي ربع الذكور (23.7٪) أن هذه الجمعيات ناجحة إلى درجة متوسطة، وأقرت نسبة قليلة (4.3٪) بأن هذه الجمعيات ناجحة إلى درجة قليلة. كما أكد حوالي ثلثي أفراد العينة من الإناث (67.2٪) أن الجمعيات الخيرية ناجحة إلى درجة كبيرة، وأشارت نسبة تبلغ

(29.5٪) من جملة الإناث إلى أن هذه الجمعيات ناجحة إلى درجة متوسطة، بينما ذهبت نسبة قليلة (3.3٪) إلى أن هذه الجمعيات ناجحة إلى درجة قليلة. وذلك كما يتضح في الجدول (24).

الجدول (24)

التوزيع التكراري لأفراد العينة طبقاً لتقييمهم لدرجة نجاح الجمعيات الخيرية في تحقيق أهدافها

تقييم درجة نجاح الجمعيات الخيرية في تحقيق أهدافها	الذكور		الإناث	
	تكرار	٪ للجملة	تكرار	٪ للجملة
ناجحة إلى درجة كبيرة	67	72.0	41	67.2
ناجحة إلى درجة متوسطة	22	23.7	18	29.5
ناجحة إلى درجة قليلة	4	4.3	2	3.3
الجملة	**93**	**100.0**	**61**	**100.0**

وتكشف البيانات الواردة في الجدول السابق عن أن أغلب أفراد العينة من الذكور والإناث يرون أن الجمعيات الخيرية ناجحة إلى درجة كبيرة في تحقيق أهدافها بوجه عام؛ الأمر الذي يؤكد المكانة والتقدير الذي تلقاه هذه الجمعيات نتيجة لنجاحها في تحقيق أهدافها في خدمة المجتمع..

وبسؤال أفراد العينة من الذكور والإناث عن وجود ازدواجية بين أعمال الجمعية وبين أعمال الجمعية الخيرية الأخرى، أكد أكثر من نصف أفراد العينة من الذكور (58.1٪) وجود ازدواجية بين أعمال الجمعية وبين أعمال الجمعيات الخيرية

الأخرى. كما أكد وجود هذه الازدواجية معظم أفراد العينة من الإناث (75.4٪) ويتضح ذلك في الجدول (25).

الجدول (25)

التوزيع التكراري لأفراد العينة طبقاً لرأيهم في وجود ازدواجية بين أعمال الجمعية وبين أعمال الجمعيات الخيرية الأخرى

وجود ازدواجية بين أعمال الجمعية وبين أعمال الجمعيات الخيرية الأخرى	الذكور		الإناث	
	تكرار	٪ للجملة	تكرار	٪ للجملة
توجد ازدواجية	54	58.1	46	75.4
لا توجد ازدواجية	39	41.9	15	24.6
الجملة	**93**	**100.0**	**61**	**100.0**

ويشير تحليل مضمون الإصدارات المختلفة التي تنشرها الجمعيات الخيرية - من كتب ومجلات ونشرات وتقارير - إلى عدم وجود التخصص في الخدمات الإنسانية التي تقدمها الجمعيات الخيرية، ووجود هذه الازدواجية بين أعمال الجمعيات الخيرية المختلفة؛ حيث إن غالبية هذه الجمعيات تقوم بأدوار متشابهة إلى حد كبير، ولا تكاد تختلف كثيراً في مضمونها وأهدافها. بالإضافة إلى أن غالبية الجمعيات الخيرية تركز على الاهتمام بالرعاية الاجتماعية لبعض فئات المجتمع أكثر من تركيزها على برامج التنمية الاجتماعية، الأمر الذي يؤدي إلى عدم مشاركة المنتفعين من خدمات هذه الجمعيات في تحديد شكل الخدمات والمشروعات الخيرية المطلوبة.

الفصل السابع

دوافع العمل الخيري والإنساني والفئات المستفيدة منه

أولاً: دوافع العمل الخيري والإنساني

للتعرف على دوافع العمل الخيري والإنساني، تم سؤال أفراد العينة أولاً عن أهم مصادرهم في التعرف على العمل الخيري، فأجابت نسبة 41.9٪ من جملة الذكور بأن الأسرة والأقارب يمثلون أهم هذه المصادر. يلي ذلك من حيث الأهمية: وسائل الإعلام (18.3٪)، والأصدقاء (12.9٪)، والعمل الوظيفي (12.9٪)، وأحد المؤسسين للجمعية (10.8٪)، والجيران (3.2٪).

وقد أكد أكثر من نصف أفراد العينة من الإناث (55.7٪) أن الأسرة والأقارب من أهم مصادرهم في التعرف على العمل الخيري والإنساني. يلي ذلك على الترتيب المصادر الآتية: وسائل الإعلام (21.3٪)، والعمل الوظيفي (8.2٪)، وأحد المؤسسين للجمعية (6.6٪)، وأخيراً الجيران (3.3٪)، وذلك كما يتضح من الجدول (26):

الجدول (26)

التوزيع التكراري لأفراد العينة طبقاً لأهم المصادر

التي تعرفوا عن طريقها على العمل الخيري والإنساني

أهم مصادر التعرف على العمل الخيري والإنساني	الذكور		الإناث	
	تكرار	٪ للجملة	تكرار	٪ للجملة
الأسرة والأقارب	39	41.9	34	55.7
وسائل الإعلام	17	18.3	13	21.3
الأصدقاء	12	12.9	3	4.9
العمل الوظيفي	12	12.9	5	8.2
أحد المؤسسين للجمعية	10	10.8	4	6.6
الجيران	3	3.2	2	3.3
الجملة	**93**	**100.0**	**61**	**100.0**

وتؤيد البيانات الواردة في الجدول السابق صحة الفرض الذي مؤداه: «تعد العلاقات القرابية من أهم مصادر المعرفة بالعمل الخيري والإنساني».

وللتأكد من أثر العلاقات الاجتماعية بوجه عام والعلاقات القرابية بوجه خاص على المشاركة في العمل الخيري والإنساني، تم سؤال أفراد العينة عن طبيعة العلاقة بينهم وبين أحد العاملين في الجمعيات الخيرية أو بعضهم، فأجابت نسبة تبلغ 38.7٪ من جملة أفراد العينة من الذكور بأن هناك علاقة صداقة تربطهم بأحد العاملين في الجمعيات الخيرية أو بعضهم. يلي ذلك من حيث الأهمية على الترتيب: علاقة القرابة (20.4٪)، وعلاقة النسب (5.4٪)، وأخيراً علاقة الجيرة (1.6٪)، وهذا ما يكشف عنه الجدول (27):

الجدول (27)

التوزيع التكراري لأفراد العينة طبقاً لطبيعة العلاقة بينهم وبين أحد العاملين في الجمعيات الخيرية أو بعضهم

طبيعة العلاقة مع أحد العاملين في الجمعيات الخيرية أو بعضهم	الذكور		الإناث	
	تكرار	٪ للجملة	تكرار	٪ للجملة
صداقة	36	38.7	17	27.9
قرابة	19	20.4	15	24.6
نسب	5	5.4	1	1.6
جيرة	3	3.2	1	1.6
لا توجد علاقة	30	32.3	27	44.3
الجملة	**93**	**100.0**	**61**	**100.0**

ويستدل من البيانات الواردة في الجدول السابق على أن غالبية أفراد العينة من الذكور والإناث تربطهم علاقات أولية مع أحد العاملين في الجمعيات الخيرية أو بعضهم؛ الأمر الذي يشير إلى أن العلاقات الأولية تلعب دوراً مهماً في جذب أفراد المجتمع نحو المشاركة في العمل الخيري والإنساني. كما يتضح أيضاً من الجدول السابق أن حوالي خُمس الذكور ورُبع الإناث تربطهم علاقات القرابة مع أحد العاملين في الجمعيات الخيرية أو بعضهم؛ الأمر الذي يشير إلى أن العلاقات القرابية تعد من بين أهم مصادر المعرفة بالعمل الخيري والإنساني.

وبسؤال أفراد العينة عن أهم الشروط التي يجب توافرها في المتطوع للمشاركة في العمل الخيري والإنساني، أجاب حوالي ربع أفراد العينة من الذكور (24.7٪) بأن السمعة الطيبة والوازع الديني من أهم هذه الشروط. يلي ذلك من حيث الأهمية: المقدرة على أداء العمل الخيري (15.1٪)، والاستعداد لبذل الجهد والوقت (12.9٪)، والإيثار والرغبة في عمل الخير (11.8٪)، والرغبة في التعاون مع الآخرين (10.8٪)،

والشعور بالانتماء للمجتمع (9.7٪)، والنضج العقلي والانفعالي (8.6٪)، والشخصية وتوافر سمات القيادة (4.3٪)، والمعرفة بالموارد البشرية والاجتماعية (2.1٪).

كما أجابت نسبة 29.5٪ من جملة الإناث بأن السمعة الطيبة والوازع الديني من أهم الشروط التي يجب توافرها في المتطوع للمشاركة في العمل الخيري والإنساني. يلي ذلك من حيث الأهمية : الإيثار والرغبة في عمل الخير (13.1٪)، والمقدرة على أداء العمل الخيري (11.5٪)، والرغبة في التعاون مع الآخرين (8.2٪)، والنضج العقلي والانفعالي (6.6٪)، والشخصية وتوافر سمات القيادة (4.9٪)، وذلك كما يتضح من الجدول (28):

الجدول (28)

التوزيع التكراري لأفراد العينة طبقاً لرأيهم في أهم الشروط التي يجب توافرها في المتطوع للمشاركة في العمل الخيري والإنساني

أهم الشروط التي يجب توافرها في المتطوع للمشاركة في العمل الخيري والإنساني	الذكور		الإناث	
	تكرار	٪ للجملة	تكرار	٪ للجملة
السمعة الطيبة والوازع الديني	23	24.7	18	29.5
المقدرة على أداء العمل الخيري	14	15.1	7	11.5
الاستعداد لبذل الجهد والوقت	22	12.9	7	11.5
الإيثار والرغبة في عمل الخير	11	11.8	8	13.1
الرغبة في التعاون مع الآخرين	10	10.8	5	8.2
الشعور بالانتماء للمجتمع	9	9.7	6	9.8
النضج العقلي والانفعالي	8	8.6	4	6.6
الشخصية وتوافر سمات القيادة	4	4.3	3	4.9
المعرفة بالموارد البشرية والاجتماعية	2	2.1	3	4.9
الجملة	**93**	**100.0**	**61**	**100.0**

وتكشف البيانات الواردة في الجدول السابق عن اتفاق أفراد العينة من الذكور والإناث حول أن السمعة الطيبة والوازع الديني يعدان من أهم الشروط التي يجب توافرها في المتطوعين للمشاركة في العمل الخيري والإنساني، وخاصة في مجتمع الإمارات الملتزم بأحكام الشريعة الإسلامية التي تحض على الصدقة والبر ودفع الزكاة ومساعدة المحتاجين.

وقد كشفت نتائج الدراسة عن تفاوت حجم أوقات الفراغ اليومي لدى أفراد العينة من الذكور والإناث. وبقياس حجم أوقات الفراغ اليومي لدى أفراد العينة من الذكور، تبين أن نسبة 31.2٪ من جملة الذكور لديها أقل من ساعتين من أوقات الفراغ يومياً، ونسبة 46.2٪ لديها من ساعتين إلى أقل من أربع ساعات، ونسبة 16.1٪ لديها من أربع ساعات إلى أقل من ست ساعات، ونسبة 6.5٪ لديها من ست ساعات فأكثر من أوقات الفراغ اليومي.

أما بالنسبة لأفراد العينة من الإناث، فقد تبين أن نسبة 21.3٪ من جملة الإناث لديهن وقت فراغ أقل من ساعتين يومياً، ونسبة 36.1٪ لديهن وقت فراغ من ساعتين إلى أقل من أربع ساعات، ونسبة 27.9٪ لديهن وقت فراغ من أربع ساعات إلى أقل من ست ساعات، ونسبة 14.7٪ لديهن وقت فراغ من ست ساعات فأكثر، وهذا ما يكشف عنه الجدول (29):

الجدول (29)

التوزيع التكراري لأفراد العينة طبقاً لعدد ساعات الفراغ اليومي

بعد القيام بالعمل الأصلي

عدد ساعات الفراغ اليومي	الذكور		الإناث	
	تكرار	٪ للجملة	تكرار	٪ للجملة
أقل من ساعتين	29	31.2	13	21.3
2–4 ساعات	43	46.2	22	36.1
4–6 ساعات	15	16.1	17	27.9
6 ساعات فأكثر	6	6.5	9	14.7
الجملة	**93**	**100.0**	**61**	**100.0**

وتكشف البيانات الواردة في الجدول السابق عن أن غالبية أفراد العينة من الذكور والإناث يبلغ حجم الفراغ لديها من ساعتين إلى أكثر؛ الأمر الذي يؤيد صحة الفرض الذي مؤداه: «كلما زاد وقت الفراغ لدى الفرد، زادت احتمالات مشاركته في العمل الخيري والإنساني».

كما يستدل من البيانات الواردة في الجدول (29) على أن حجم الفراغ اليومي لدى الإناث يزيد على حجم الفراغ اليومي لدى الذكور. ويمكن تفسير هذه النتيجة على أن ذلك يرجع إلى أن أكثر من نصف الإناث في العينة (54.1٪) من غير المتزوجات كما تبين من البيانات الواردة في الجدول (7)، كما أن نسبة 41٪ من جملة الإناث لا يعملن كما تبين من الجدول (11)، بالإضافة إلى استعانة كثير من الأسر في مجتمع الإمارات بالخدم والمربيات والأجنبيات في القيام بالأعمال المنزلية؛ الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم أوقات الفراغ لدى الإناث.

وللتعرف على مدى نشاط المشاركين في العمل الخيري والإنساني في فاعلية المجتمع المدني، تم سؤال هؤلاء المشاركين عن انتمائهم إلى عضوية إحدى الجمعيات الأخرى، فتبين أن نسبة 17.2٪ من جملة أفراد العينة من الذكور تنتمي إلى عضوية إحدى الجمعيات الأخرى. كما تبين أن نسبة 6.6٪ من جملة الإناث تنتمي صاحباتها إلى إحدى الجمعيات الأخرى، وذلك كما يتضح من الجدول (30):

الجدول (30)

التوزيع التكراري لأفراد العينة طبقاً لانتمائهم إلى إحدى الجمعيات الأخرى

الانتماء إلى عضوية الجمعيات الأخرى	الذكور		الإناث	
	تكرار	٪ للجملة	تكرار	٪ للجملة
ينتمون إلى جمعيات أخرى	16	17.2	4	6.6
لا ينتمون	77	82.8	57	93.4
الجملة	**93**	**100.0**	**61**	**100.0**

وتشير البيانات الواردة في الجدول السابق إلى أن هناك نسبة قليلة من أفراد العينة من الذكور والإناث ينتمي أصحابها إلى عضوية إحدى الجمعيات الأخرى إضافة إلى الجمعية التي يمارسون فيها العمل الخيري والإنساني؛ الأمر الذي يشير إلى أنهم من الأعضاء النشيطين في المجتمع المدني، على عكس غيرهم من الأعضاء الذين لا ينتمون إلى أي جمعية من جمعيات المجتمع المدني، ممن يصدق عليهم وصف "المهمشين" أو "المستضعفين" في أي مجتمع معاصر.

وبسؤال أفراد العينة من الذكور والإناث عن أهم دوافعهم لممارسة العمل الخيري والإنساني، أجاب ثلث أفراد العينة من الذكور (33.3٪) بأن الوازع الديني يعد من أهم دوافع ممارسة العمل الخيري. يلي ذلك من حيث الأهمية : تنمية الشخصية واكتساب المهارات المختلفة (24.8٪)، والشعور بالانتماء والرغبة في

خدمة المجتمع (14٪)، ونشر قيم التكافل الاجتماعي (12.9٪)، والمشاركة والتواصل مع الآخرين (5.4٪)، واكتساب التقدير والمكانة (4.3٪)، وإشباع الميول والرغبات (3.2٪)، وأخيراً شغل أوقات الفراغ (2.1٪).

وقد أكدت نسبة تبلغ 27.9٪ من جملة الإناث أن الوازع الديني يعد من أهم دوافع ممارسة العمل الخيري والإنساني، يلي ذلك على الترتيب: تنمية الشخصية واكتساب المهارات المختلفة (24.6٪)، والشعور بالانتماء والرغبة في خدمة المجتمع (11.5٪)، ونشر قيم التكافل الاجتماعي (9.8٪)، واكتساب التقدير والمكانة (8.2٪)، والمشاركة والتواصل مع الآخرين (6.6٪)، وشغل أوقات الفراغ (6.5٪)، وإشباع الميول والرغبات (4.9٪)، وذلك كما يتبين من الجدول (31):

الجدول (31)

التوزيع التكراري لأفراد العينة طبقاً لأهم دوافعهم لممارسة العمل الخيري والإنساني

أهم دوافع ممارسة العمل الخيري والإنساني	الذكور		الإناث	
	تكرار	٪ للجملة	تكرار	٪ للجملة
الوازع الديني	31	33.3	17	27.9
تنمية الشخصية واكتساب المهارات المختلفة	23	24.8	15	24.6
الشعور بالانتماء والرغبة في خدمة المجتمع	13	14.0	7	11.5
نشر قيم التكافل الاجتماعي	12	12.9	6	9.8
المشاركة والتواصل مع الآخرين	5	5.4	4	6.6
اكتساب التقدير والمكانة	4	4.3	5	8.2
إشباع الميول والرغبات	3	3.2	3	4.9
شغل أوقات الفراغ	2	2.1	4	6.5
الجملة	**93**	**100.0**	**61**	**100.0**

ويتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق أن هناك عدة دوافع لممارسة العمل الخيري والإنساني في مجتمع الإمارات. كما يتضح أن الوازع الديني يعد من أهم هذه الدوافع من وجهة نظر أفراد العينة من الذكور والإناث؛ الأمر الذي يؤكد صحة الفرض الذي مؤداه: «يعد الوازع الديني من أهم دوافع ممارسة العمل الخيري والإنساني».

كما يستدل من البيانات الواردة في الجدول (31) أن العمل الخيري والإنساني لا يشبع فقط حاجات المستفيدين من هذا العمل بل إنه يشبع أيضاً حاجات المشاركين في العمل الخيري والإنساني عن طريق تنفيذهم لأحكام الشريعة الإسلامية التي تحض على البر والإحسان والصدقة والزكاة ومساعدة المحتاجين، وتنمية الشخصية واكتسابهم للمهارات المختلفة، والتواصل مع الآخرين، واكتساب التقدير والمكانة. وتتفق هذه النتائج مع ما ورد في نظرية التطوع، من حيث إن المؤسسة الطوعية – مثل الجمعية الخيرية – تستمد نجاحها ليس فقط من وفائها بإشباع حاجات الناس في المجتمع، بل أيضاً من وفائها في إشباع حاجات أولئك الذين يعملون فيها ويتحملون المسؤولية في تحسين أوضاع الناس.

ويتضح من الجدول (31) أيضاً أن تنمية الشخصية واكتساب المهارات المختلفة يعدان من بين أهم دوافع العمل الخيري والإنساني بالنسبة لأفراد العينة من الذكور والإناث. وبسؤال أفراد العينة عن أهم المهارات التي يمكن اكتسابها من المشاركة في العمل الخيري والإنساني، أجاب أكثر من نصف أفراد العينة من الذكور (52.7٪) بأن المشاركة تؤدي إلى اكتساب الفرد مهارة التفاعل وتكوين العلاقات الاجتماعية، وذكرت نسبة 31.2٪ أن المشاركة تؤدي إلى اكتساب المهارات الإدارية والتنظيمية، وأكدت نسبة 16.1٪ أن المشاركة تؤدي إلى اكتساب المهارة في حل المشكلات.

أما بالنسبة لأفراد العينة من الإناث، فقد أجابت نسبة 45.9٪ من جملة الإناث بأن المشاركة في العمل الخيري والإنساني تؤدي إلى اكتساب مهارة التفاعل وتكوين العلاقات الاجتماعية، وذكرت نسبة 34.4٪ أن المشاركة تؤدي إلى اكتساب المهارات الإدارية والتنظيمية، وأشارت نسبة 19.7٪ إلى أن المشاركة تؤدي إلى اكتساب المهارة في حل المشكلات، وهذا ما يكشف عنه الجدول (32):

الجدول (32)

التوزيع التكراري لأفراد العينة طبقاً لرأيهم في أهم المهارات التي يمكن اكتسابها من المشاركة في العمل الخيري والإنساني

أهم المهارات التي يمكن اكتسابها	الذكور		الإناث	
	تكرار	٪ للجملة	تكرار	٪ للجملة
التفاعل وتكوين العلاقات الاجتماعية	49	52.7	28	45.9
اكتساب المهارات الإدارية والتنظيمية	29	31.2	21	34.4
اكتساب المهارة في حل المشكلات	15	16.1	12	19.7
الجملة	**93**	**100.0**	**61**	**100.0**

وتكشف البيانات الواردة في الجدول السابق عن أحد أوجه الاستفادة التي تعود على المشاركين في العمل الخيري والإنساني، حيث يؤدي هذا العمل إلى اكتساب بعض المهارات؛ مثل مهارة التفاعل مع الآخرين وتكوين العلاقات الاجتماعية، ومهارة حل المشكلات، بالإضافة إلى المهارات الإدارية والتنظيمية.

وتكشف البيانات الموجودة في الجدول (31) أن تنمية الشخصية واكتساب المهارات المختلفة يعدان من بين أهم دوافع ممارسة العمل الخيري والإنساني. كما تكشف البيانات الواردة في الجدول (32) عن أن المشاركة في العمل الخيري تؤدي

إلى اكتساب بعض المهارات، مثل مهارة التفاعل وتكوين العلاقات الاجتماعية، واكتساب المهارات الإدارية والتنظيمية، واكتساب المهارة في حل المشكلات. وهذه النتائج تؤيد صحة الفرض الذي مؤداه: «تؤدي ممارسة العمل الخيري والإنساني إلى تنمية الشخصية واكتساب المهارات المختلفة».

وبسؤال أفراد العينة من الذكور والإناث عن أهم اقتراحاتهم لتشجيع المواطنين على المشاركة العمل الخيري والإنساني، أجابت نسبة 22.6٪ من جملة الذكور بأن تدعيم الوازع الديني يعد من أهم العوامل التي تؤدي إلى تشجيع المواطنين على المشاركة في العمل الخيري والإنساني. يلي ذلك من حيث الأهمية: منح التشريعات لإجازة تفرغ للعمل الخيري (19.4٪)، وعقد الندوات وإلقاء المحاضرات (11.8٪)، والزيارات الميدانية للجامعة والمدارس (10.8٪)، وإصدار الكتيبات التعريفية (8.6٪)، وتوفير المزايا للمشاركين في العمل الخيري (7.5٪)، وتوفير الأبنية المناسبة للجمعيات الخيرية (6.4٪)، وأخيراً إعداد البرامج الشعبية المناسبة (5.4٪).

كما أجاب حوالي ربع أفراد العينة من الإناث (24.6٪) بأن تدعيم الوازع الديني يعد من أهم العوامل التي تؤدي إلى تشجيع المواطنين على المشاركة في العمل الخيري. يلي ذلك على الترتيب: منح التشريعات لإجازة تفرغ للعمل الخيري (18٪)، وإصدار الكتيبات التعريفية (16.4٪)، وعقد الندوات وإلقاء المحاضرات (11.5٪)، وتوفير المزايا للمشاركين في العمل الخيري (9.8٪)، والزيارات الميدانية للجامعة والمدارس (6.6٪)، واستمرار الأنشطة الخيرية في الإجازات (6.6٪)، وتوفير الأبنية المناسبة للجمعيات الخيرية (4.9٪)، و إعداد البرامج الشعبية المناسبة (1.6٪)، وذلك كما يتضح في الجدول (33):

الجدول (33)

التوزيع التكراري لأفراد العينة طبقاً لأهم اقتراحاتهم

بشأن كيفية تشجيع المواطنين على المشاركة في العمل الخيري والإنساني

أهم الاقتراحات	الذكور		الإناث	
	تكرار	٪ للجملة	تكرار	٪ للجملة
تدعيم الوازع الديني	21	22.6	15	24.6
منح التشريعات لإجازة تفرغ للعمل الخيري	18	19.4	11	18.0
عقد الندوات وإلقاء المحاضرات	11	11.8	7	11.5
الزيارات الميدانية للجامعة والمدارس	10	10.8	4	6.6
إصدار الكتيبات التعريفية	8	8.6	10	16.4
توفير المزايا للمشاركين في العمل الخيري	7	7.5	6	9.8
استمرار الأنشطة الخيرية في الإجازات	7	7.5	4	6.6
توفير الأبنية المناسبة للجمعيات الخيرية	6	6.4	3	4.9
إعداد برامج شعبية مناسبة	5	5.4	1	1.6
الجملة	**93**	**100.0**	**61**	**100.0**

وتكشف البيانات الواردة في الجدول السابق عن أن تدعيم الوازع الديني ومنح التشريعات لإجازة تفرغ للعمل الخيري يعدان من أهم الاقتراحات التي يراها أفراد العينة من الذكور والإناث لتشجيع المواطنين على المشاركة في العمل الخيري والإنساني.

ثانياً: الفئات المستفيدة من العمل الخيري والإنساني

من تحليل مضمون الإصدارات المختلفة التي تنشرها الجمعيات الخيرية – من كتب ومجلات ونشرات وتقارير – يتضح أن هناك عدة فئات تستفيد من العمل

الخيري والإنساني في دولة الإمارات العربية المتحدة. ومن بين هذه الفئات: الأيتام، والمسنون، والمعاقون، والأرامل، والمعوزون، والأسر الفقيرة بوجه عام، وخاصة تلك الأسر التي فقدت معيلها بسبب الوفاة أو الطلاق أو الهجران أو السجن أو الإبعاد. وقد تكون هذه الفئات (العملاء) هي المستفيد الأول من أنشطة الجمعيات الخيرية في دولة الإمارات، كما قد يكون (الجمهور) بوجه عام هو المستفيد الأول من أنشطة هذه الجمعيات. ومن جهة أخرى، قد يكون المستفيدون من أنشطة الجمعيات الخيرية من المواطنين أو غير المواطنين الموجودين داخل الدولة، كما قد يكون المستفيدون من خارج الدولة، حيث يمتد نشاط بعض الجمعيات الخيرية لمساعدة المحتاجين وإغاثة المنكوبين في جميع أنحاء العالم.

وقد كشفت نتائج الدراسة أن معظم الجمعيات الخيرية توجد في مناطق حضرية؛ الأمر الذي يشير إلى أن سكان المناطق الحضرية أكثر استفادة من أنشطة الجمعيات الخيرية قياساً بغيرهم من سكان المناطق الريفية أو البدوية، الأمر الذي يدعو إلى إنشاء بعض الجمعيات الخيرية أو فروع للجمعيات الموجودة في المناطق الريفية أو البدوية، وخاصة في المناطق النائية.

وبسؤال أفراد العينة من الذكور والإناث عن درجة إشباع الجمعيات الخيرية لحاجات المستفيدين من أنشطتها، أجاب أكثر من نصف أفراد العينة من الذكور (52.7٪) بأن الجمعيات الخيرية تشبع حاجات المستفيدين من أنشطتها إلى درجة كبيرة، وذكرت نسبة 39.8٪ من جملة الذكور أن هذه الجمعيات تشبع حاجات المستفيدين إلى درجة متوسطة، وأشارت نسبة 7.5٪ إلى أن هذه الجمعيات تشبع حاجات المستفيدين إلى درجة قليلة.

وبالمثل أجابت غالبية أفراد العينة من الإناث (57.4٪) بأن الجمعيات الخيرية تشبع حاجات المستفيدين من أنشطتها إلى درجة كبيرة، وذكرت نسبة 37.7٪ أن هذه الجمعيات تشبع حاجات أعضائها إلى درجة متوسطة، وأخيراً ذهبت نسبة 4.9٪ إلى أن الجمعيات الخيرية تشبع حاجات المستفيدين إلى درجة قليلة، وذلك كما يتضح من الجدول (34):

الجدول (34)

التوزيع التكراري لأفراد العينة طبقاً لدرجة إشباع الجمعيات الخيرية لحاجات المستفيدين من أنشطتها

درجة إشباع الجمعيات الخيرية لحاجات المستفيدين من أنشطتها	الذكور		الإناث	
	تكرار	٪ للجملة	تكرار	٪ للجملة
درجة كبيرة	49	52.7	35	57.4
درجة متوسطة	37	39.8	23	37.7
درجة قليلة	7	7.5	3	4.9
الجملة	**93**	**100.0**	**61**	**100.0**

وتكشف البيانات الواردة في الجدول السابق عن أن أفراد العينة من الذكور والإناث – في أغلبهم – يرون أن الجمعيات الخيرية تشبع حاجات المستفيدين من أنشطتها إلى درجة كبيرة، الأمر الذي يشير إلى نجاح هذه الجمعيات في تحقيق أهدافها، ويتفق ذلك مع ما ورد في نظرية التطوع، حيث إن المؤسسة الطوعية – مثل الجمعيات الخيرية – تستمد نجاحها من إشباع حاجات الناس في المجتمع، بالإضافة إلى إشباع حاجات الذين يعملون فيها ويتحملون المسؤولية داخلها في تحسين أوضاع الناس.

ويوضح الجدول (35) أهم العوامل التي تدفع المستفيدين للإقبال على الاستفادة من أنشطة الجمعيات الخيرية. ويتضح من البيانات الموجودة في هذا الجدول أن أكثر من ثلث أفراد العينة من الذكور (35.5٪) يرون أن الخدمات التي تقدمها الجمعية تعد أهم العوامل التي تدفع المستفيدين للإقبال على الاستفادة من أنشطة الجمعيات الخيرية. يلي ذلك من حيث الأهمية: سمعة الجمعية في المجتمع (23.7٪)، وحسن الإدارة والتنظيم بالجمعية (18.3٪)، والاستقبال الجيد بالجمعية (16.1٪)، وأخيراً بناء الجمعية المناسب وموقعه (6.4٪).

كما أكدت نسبة 44.3٪ من جملة الإناث أن الخدمات التي تقدمها الجمعية تحتل المركز الأول بين العوامل التي تدفع المستفيدين للإقبال على الاستفادة من أنشطة الجمعيات الخيرية. يلي ذلك على الترتيب: سمعة الجمعية في المجتمع (24.6٪)، وحسن الإدارة والتنظيم (19.7٪)، والاستقبال الجيد بالجمعية (6.5٪)، وبناء الجمعية المناسب (4.9٪) وموقعه.

الجدول (35)

التوزيع التكراري لأفراد العينة طبقاً لرأيهم في أهم العوامل التي تدفع المستفيدين للإقبال على الاستفادة من أنشطة الجمعيات الخيرية

أهم العوامل التي تدفع المستفيدين للإقبال على الاستفادة من أنشطة الجمعيات الخيرية	الذكور		الإناث	
	تكرار	٪ للجملة	تكرار	٪ للجملة
الخدمات التي تقدمها الجمعية	33	35.5	27	44.3
سمعة الجمعية في المجتمع	22	23.7	15	24.6
حسن الإدارة والتنظيم في الجمعية	17	18.3	12	19.7
الاستقبال الجيد بالجمعية	15	16.1	4	6.5
بناء الجمعية المناسب وموقعه	6	6.4	3	4.9
الجملة	**93**	**100.0**	**61**	**100.0**

وتشير البيانات الواردة في الجدول السابق إلى وجود الاتفاق بين أفـراد العينـة من الذكور والإناث حول أن الخدمات التي تقدمها الجمعيات الخيرية تعد من أهـم العوامل التي تدفع المواطنين للإقبال على الاستفادة من أنشطة الجمعيـات الخيريـة. يلي ذلك من حيث الأهمية على الترتيب: سمعة الجمعية في المجتمع، وحسن الإدارة والتنظيم بالجمعية، والاستقبال الجيد بالجمعيـة، وأخـيراً بنـاء الجمعيـة المناسـب وموقعه.

وفيما يتعلق بقيام الجمعيات الخيرية باستطلاع آراء المستفيدين حـول طبيعـة الخدمة بالجمعيات الخيرية ومستواها، أكد معظم أفراد العينة من الذكور (74.2٪) أن إدارة الجمعية تقـوم باستطلاع آراء المستفيدين حـول طبيعـة الخدمـة بالجمعيـات الخيرية ومستواها، بينما أشار ربع الـذكور (25.8٪) إلى أن الجمعيـات الخيريـة التـي يعملون بها لا تقوم باستطلاع آراء المستفيدين.

وبالمثل، ذكرت نسبة 68.9٪ من جملة أفراد العينـة مـن الإنـاث أن الجمعيـات الخيرية التي يعملون بهـا تقـوم باستطلاع آراء المستفيدين حـول طبيعـة الخدمـة بالجمعيات الخيرية ومستواها، على حـين أشـارت نـسبة 31.1٪ مـن الإنـاث إلى أن الجمعيات الخيرية التي يعملون بها لا تقوم باستطلاع آراء المستفيدين حـول طبيعـة الخدمة بالجمعيات الخيرية ومستواها، وذلك كما يتضح من الجدول (36):

الجدول (36)

التوزيع التكراري لأفراد العينة طبقاً لرأيهم في قيام إدارة الجمعية باستطلاع آراء المستفيدين حول طبيعة الخدمة بالجمعيات الخيرية ومستواها

قيام إدارة الجمعية باستطلاع آراء المستفيدين حول طبيعة الخدمة بالجمعيات الخيرية ومستواها	الذكور		الإناث	
	تكرار	٪ للجملة	تكرار	٪ للجملة
تقوم الإدارة باستطلاع آراء المستفيدين	69	74.2	42	68.9
لا تقوم الإدارة باستطلاع آراء المستفيدين	24	25.8	19	31.1
الجملة	**93**	**100.0**	**61**	**100.0**

وتكشف البيانات الواردة في الجدول السابق عن أن غالبية أفراد العينة من الذكور والإناث يؤكدون أن الجمعيات الخيرية التي يعملون بها تقوم باستطلاع آراء المستفيدين حول طبيعة الخدمة بالجمعية ومستواها؛ الأمر الذي يساعد الجمعيات الخيرية على التعرف على احتياجات المستفيدين من أنشطتها، والعمل على إشباع هذه الاحتياجات، مما يساعد هذه الجمعيات على تحقيق أهدافها.

الفصل الثامن

معوقات العمل الخيري والإنساني

مقدمة

على الرغم من أن غالبية أفراد العينة من الذكور والإناث المشاركين في العمل الخيري والإنساني يرون أن الجمعيات الخيرية تعد ناجحة إلى درجة كبيرة في تحقيق أهدافها، فإنه لا يمكن الجزم بأن العمل الخيري والإنساني يخلو من السلبيات نتيجة لوجود بعض المعوقات التي تواجه ممارسة العمل الخيري والإنساني. ويمكن النظر إلى هذه المعوقات على اعتبار أنها مؤشرات لوجود درجة من سوء التنظيم الاجتماعي؛ إذ إن عدم التزام أفراد المجتمع بأداء دورهم الوظيفي في المجتمع الذي ينتمون إليه يؤدي إلى عدم حدوث التكيف أو التوافق بين أجزاء المجتمع وحدوث ما يطلق عليه المعوقات الوظيفية أو الخلل الوظيفي الذي يتمثل في التعارض بين ما ينبغي أن يكون وبين ما هو واقع فعلاً. وقد تؤدي هذه المعوقات إلى عدم توازن أو عدم تدعيم البناء الاجتماعي للجمعيات الخيرية والإنسانية، مما قد يؤدي إلى ضعف فاعلية هذه الجمعيات الخيرية وعدم نجاحها في تحقيق أهدافها على الوجه الأكمل، الأمر الذي يتطلب مواجهة هذه المعوقات حتى لا تعترض مسيرة العمل الخيري والإنساني.

وقد كشفت نتائج الدراسة عن وجود بعض المعوقات التي تواجه العمل الخيري والإنساني بدولة الإمارات العربية المتحدة. وقد تم تصنيف هذه المعوقات في خمسة أقسام رئيسية هي: المعوقات الشخصية، والمعوقات الثقافية والاجتماعية، والمعوقات الإدارية والتنظيمية، والمعوقات المالية، وأخيراً المعوقات التشريعية.

ويتضح من الجدول (37) أن ثلث أفراد العينة من الذكور (33.3٪) يرون أن المعوقات الإدارية والتنظيمية تحتل المركز الأول بين المعوقات المختلفة التي تواجه المشاركة في العمل الخيري والإنساني، يلي ذلك من حيث الأهمية على الترتيب: المعوقات الثقافية والاجتماعية (25.8٪)، والمعوقات المالية (18.3٪)، والمعوقات الشخصية (15.1٪)، وأخيراً المعوقات التشريعية (7.5٪).

كما تبين أن نسبة 29.5٪ من أفراد العينة من الإناث تؤكد أن المعوقات الثقافية والاجتماعية تأتي في المرتبة الأولى بين المعوقات التي تواجه المشاركة في العمل الخيري والإنساني. يلي ذلك من حيث الأهمية على الترتيب: المعوقات الشخصية (23٪)، والمعوقات الإدارية والتنظيمية (21.3٪)، والمعوقات التشريعية (16.4٪)، ثم المعوقات المالية (9.8٪).

الجدول (37)

التوزيع التكراري لأفراد العينة طبقاً لرأيهم في أهم المعوقات التي تواجه المشاركة في العمل الخيري والإنساني

أهم المعوقات	الذكور		الإناث	
	تكرار	٪ للجملة	تكرار	٪ للجملة
معوقات شخصية	14	15.1	14	23.0
معوقات ثقافية واجتماعية	24	25.8	18	29.5
معوقات إدارية وتنظيمية	31	33.3	13	21.3
معوقات مالية	17	18.3	6	9.8
معوقات تشريعية	7	7.5	10	16.4
الجملة	**93**	**100.0**	**61**	**100.0**

وتؤيد البيانات الواردة في الجدول السابق صحة الفرض الذي مؤداه: «تعد المعوقات التنظيمية والإدارية من أهم المعوقات التي تواجه ممارسة العمل الخيري والإنساني بالنسبة للذكور، بينما تعد المعوقات الثقافية والاجتماعية من أهم المعوقات بالنسبة للإناث».

أولاً: المعوقات الشخصية

بالتعرف على أهم المعوقات الشخصية التي تواجه المشاركة في العمل الخيري والإنساني، تبين أن نسبة 30.1٪ من جملة الذكور ترى أن ضعف الوازع الديني للفرد يعد أهم هذه المعوقات الشخصية. يلي ذلك من حيث الأهمية: عدم الرغبة وضعف المقدرة على المشاركة (25.8٪)، والاتجاهات السلبية والاتكالية (18.3٪)، والخجل والشعور بالحرج (12.9٪)، وضعف الثقة بالنفس (6.5٪)، والأنانية وسيادة الروح الفردية (3.2٪)، وصغر السن وعدم تحمل المسؤولية (3.2٪).

كما أكدت نسبة 19.7٪ من جملة الإناث أن ضعف الوازع الديني يعد من أهم المعوقات الشخصية. وفي حين يأتي في المقام الأول من حيث الأهمية: الخجل والشعور بالحرج (23٪)، يلي ذلك عدم الرغبة وضعف المقدرة على المشاركة (18٪)، والاتجاهات السلبية والاتكالية (13.1٪)، والأنانية وسيادة الروح الفردية (13.1٪)، وضعف الثقة بالنفس (8.2٪)، وأخيراً صغر السن وعدم تحمل المسئولية (4.9٪)، وذلك كما يتضح من الجدول (38):

الجدول (38)

التوزيع التكراري لأفراد العينة طبقاً لرأيهم في أهم المعوقات الشخصية التي تواجه المشاركة في العمل الخيري والإنساني

أهم المعوقات الشخصية	الذكور		الإناث	
	تكرار	٪ للجملة	تكرار	٪ للجملة
ضعف الوازع الديني للفرد	28	30.1	12	19.7
عدم الرغبة وضعف المقدرة على المشاركة	24	25.8	11	18.0
الاتجاهات السلبية و الاتكالية	17	18.3	8	13.1
الخجل والشعور بالحرج	12	12.9	14	23.0
ضعف الثقة بالنفس	6	6.5	5	8.2
الأنانية وسيادة الروح الفردية	3	3.2	8	13.1
صغر السن وعدم تحمل المسؤولية	3	3.2	3	4.9
الجملة	**93**	**100.0**	**61**	**100.0**

وتكشف البيانات الواردة في الجدول السابق عن اتفاق أفراد العينة من الذكور والإناث على أن ضعف الوازع الديني للفرد يعد من أهم المعوقات الشخصية التي تواجه المشاركة في العمل الخيري والإنساني.

ثانياً: المعوقات الثقافية والاجتماعية

ولدى سؤال أفراد العينة عن أهم المعوقات الثقافية والاجتماعية التي تواجه المشاركة في العمل الخيري والإنساني، أجابت نسبة تبلغ 31.2٪ من جملة الذكور بأن عدم الوعي بأهمية العمل الخيري يعد من أهم المعوقات الثقافية والاجتماعية. يلي ذلك من حيث الأهمية كثرة الالتزامات الأسرية (22.6٪)، وفقد الشعور بالانتماء للمجتمع (14٪)، وعدم وجود أقارب وأصدقاء بالجمعية (9.7٪)، والسفر في أيام

العطلات والإجازات (8.6٪)، وعدم سماح الآباء بمشاركة الأبناء (7.5٪)، وبعد الجمعية عن المسكن (6.4٪).

أما بالنسبة لأفراد العينة من الإناث فقد أجابت نسبة 26.2٪ من جملة الإناث بأن كثرة الالتزامات الأسرية تحتل المركز الأول بين المعوقات الثقافية. يلي ذلك على الترتيب: عدم سماح الآباء بمشاركة الأبناء (21.3٪)، وعدم الوعي بأهمية العمل الخيري (14.8٪)، وفقد الشعور بالانتماء للمجتمع (11.5٪)، والسفر في أيام العطلات والإجازات (8.2٪)، وعدم وجود أقارب وأصدقاء بالجمعية (3.3٪)، وهذا ما يكشف عنه الجدول (39):

الجدول (39)

التوزيع التكراري لأفراد العينة طبقاً لرأيهم في أهم المعوقات الثقافية والاجتماعية التي تواجه المشاركة في العمل الخيري والإنساني

أهم المعوقات الثقافية والاجتماعية	الذكور		الإناث	
	تكرار	٪ للجملة	تكرار	٪ للجملة
عدم الوعي بأهمية العمل الخيري	29	31.2	9	14.8
كثرة الالتزامات الأسرية	21	22.6	16	26.2
فقد الشعور بالانتماء للمجتمع	13	14.0	7	11.5
عدم وجود أقارب وأصدقاء بالجمعية	9	9.7	2	3.3
السفر في أيام العطلات والإجازات	8	8.6	5	8.2
عدم سماح الآباء بمشاركة الأبناء	7	7.5	13	21.3
بعد الجمعية عن السكن	6	6.4	9	14.7
الجملة	**93**	**100.0**	**61**	**100.0**

وتكشف البيانات الواردة في الجدول السابق عن أن أغلب أفراد العينة من الذكور يرون أن عدم الوعي بأهمية العمل الخيري وكثرة الالتزامات الأسرية من أهم المعوقات الثقافية والاجتماعية التي تواجه المشاركة في العمل الخيري والإنساني، بينما يرى أغلب أفراد العينة من الإناث أن كثرة الالتزامات الأسرية، وعدم سماح الآباء بمشاركة الأبناء وخاصة الإناث، وبعد الجمعية عن المسكن، تعد من أهم المعوقات الثقافية والاجتماعية التي تواجه المشاركة في العمل الخيري والإنساني.

ثالثاً: المعوقات الإدارية والتنظيمية

بالتعرف على أهم المعوقات الإدارية والتنظيمية التي تواجه المشاركة في العمل الخيري والإنساني، تبين أن ثلث أفراد العينة من الذكور (33.3٪) يرى أن ضعف الخبرات والمهارات الإدارية يحتل المركز الأول بين المعوقات الإدارية والتنظيمية. يلي ذلك على الترتيب: قلة الدورات والبرامج التدريبية (22.6٪)، وعدم وجود فروع في المناطق النائية (12.9٪)، وعدم وجود هيئة مستقلة للعمل الخيري (9.7٪)، وسيطرة الهيئات الحكومية (8.6٪)، وعدم وجود لجان نسائية (7.5٪)، وأخيراً المحاباة في قبول المتطوعين (5.4٪).

أما بالنسبة لأفراد العينة من الإناث، فقد تبين أن 27.9٪ من جملة الإناث يَرَيْن أن قلة الدورات والبرامج التدريبية تعد من أهم المعوقات الإدارية والتنظيمية التي تواجه المشاركة في العمل الخيري والإنساني. يلي ذلك من حيث الأهمية: ضعف الخبرات والمهارات الإدارية (23٪)، وعدم وجود هيئة مستقلة للعمل الخيري (21.3٪)، وعدم وجود لجان نسائية (13.1٪)، وسيطرة الهيئات الحكومية (8.2٪)، وعدم وجود فروع للجمعية في المناطق النائية (6.5٪)، وذلك كما يتضح في الجدول (40):

الجدول (40)

التوزيع التكراري لأفراد العينة طبقاً لرأيهم في أهم المعوقات الإدارية والتنظيمية التي تواجه المشاركة في العمل الخيري والإنساني

أهم المعوقات الإدارية والتنظيمية	الذكور		الإناث	
	تكرار	٪ للجملة	تكرار	٪ للجملة
ضعف الخبرات والمهارات الإدارية	31	33.3	14	23.0
قلة الدورات والبرامج التدريبية	21	22.6	17	27.9
عدم وجود فروع في المناطق النائية	12	12.9	4	6.5
عدم وجود هيئة مستقلة للعمل الخيري	9	9.7	13	21.3
سيطرة الهيئات الحكومية	8	8.6	5	8.2
عدم وجود لجان نسائية	7	7.5	8	13.1
المحاباة في قبول المتطوعين	5	5.4	-	-
الجملة	**93**	**100.0**	**61**	**100.0**

وتكشف البيانات الواردة في الجدول السابق عن وجود اتفاق بين غالبية أفراد العينة من الذكور والإناث على أن ضعف الخبرات والمهارات الإدارية، وقلة الدورات والبرامج التدريبية، يعدَّان من أهم المعوقات الإدارية والتنظيمية التي تواجه العمل الخيري والإنساني.

رابعاً: المعوقات المالية

ومن خلال سؤال أفراد العينة عن أهم المعوقات المالية التي تواجه في المشاركة في العمل الخيري والإنساني، أجابت نسبة 22.6٪ من جملة الذكور بأن ضعف الدعم المادي من القطاع الخاص للعمل الخيري يعد من أهم المعوقات الإدارية والتنظيمية. يلي ذلك من حيث الأهمية: عدم توافر الخبرة في المسائل المالية (19.4٪)،

وعدم استثمار موارد الجمعية (18.3٪)، والشائعات المتعلقة بجمع التبرعات (16.1٪)، وعدم الرقابة على المسائل المالية (14٪)، ونقص الدعم والتمويل الحكومي (6.4٪)، وأخيراً المحاباة في صرف المساعدات للمحتاجين (3.2٪).

وقد أجاب حوالي ربع أفراد العينة من الإناث (24.6٪) بأن عدم توافر الخبرة في المسائل المالية يعد من أهم المعوقات المالية التي تواجه المشاركة في العمل الخيري والإنساني. يلي ذلك على الترتيب: ضعف دعم القطاع الخاص (22.9٪)، وعدم استثمار موارد الجمعية (19.7٪)، وضعف الرقابة على المسائل المالية (14.8٪)، والشائعات المتعلقة بجمع التبرعات (11.5٪)، ونقص الدعم والتمويل الحكومي (4.9٪)، والمحاباة في صرف المساعدات للمحتاجين (1.6٪)، وهذا ما يكشف عنه الجدول (41):

الجدول (41)

التوزيع التكراري لأفراد العينة طبقاً لرأيهم في أهم المعوقات المالية التي تواجه المشاركة في العمل الخيري والإنساني

أهم المعوقات المالية	الذكور		الإناث	
	تكرار	٪ للجملة	تكرار	٪ للجملة
ضعف دعم القطاع الخاص	21	22.6	14	22.9
عدم توافر الخبرة في المسائل المالية	18	19.4	15	24.6
عدم استثمار موارد الجمعية	17	18.3	12	19.7
الشائعات المتعلقة بجمع التبرعات	15	16.1	7	11.5
ضعف الرقابة على المسائل المالية	13	14.0	9	14.8
نقص الدعم والتمويل الحكومي	6	6.4	3	4.9
المحاباة في صرف المساعدات للمحتاجين	3	3.2	1	1.6
الجملة	**93**	**100.0**	**61**	**100.0**

وتشير البيانات الواردة في الجدول السابق إلى أن ضعف دعم القطاع الخاص للعمل الخيري، وعدم توافر الخبرة في المسائل الإدارية، وعدم استثمار موارد الجمعية، تعد من أهم المعوقات المالية التي تواجه العمل الخيري والإنساني من وجهة نظر غالبية أفراد العينة من الذكور والإناث.

خامساً: المعوقات التشريعية

بالتعرف على أهم المعوقات التشريعية التي تواجه المشاركة في العمل الخيري والإنساني، تبين أن نسبة كبرى من الذكور (40.9٪) ترى أن عدم سماح التشريعات بالتفرغ التام لممارسة العمل الخيري يعد من أهم المعوقات التشريعية. يلي ذلك من حيث الأهمية: عدم تطوير الأساليب واللوائح الداخلية للجمعيات (18.3٪)، والقيود التي تفرضها التشريعات على العمل الخيري (11.8٪)، واشتراط الحصول على إذن مسبق لشهر الجمعية (9.7٪)، وعدم إعطاء الجمعيات حق إبداء الرأي في التشريعات (8.6٪)، وإجازة التشريعات للحجز على مقر الجمعية (7.5٪)، ومعوقات تشريعية أخرى(3.2٪).

أما بالنسبة لأفراد العينة من الإناث، فقد أكد أكثر من ثلث الإناث (34.4٪) أن عدم سماح التشريعات بالتفرغ للعمل الخيري يعد من أهم المعوقات التشريعية التي تواجه المشاركة في العمل الخيري. يلي ذلك على الترتيب: عدم تطوير الأساليب واللوائح الداخلية للجمعيات (23٪)، وعدم إعطاء الجمعيات حق إبداء الرأي في التشريعات (18٪)، والقيود التي تفرضها التشريعات على العمل الخيري (8.2٪)، وإجازة التشريعات للحجز على مقر الجمعية (8.2٪)، واشتراط الحصول على إذن مسبق لشهر الجمعية (4.9٪)، ومعوقات تشريعية أخرى (3.3٪)، وذلك كما يتبين من الجدول (42):

الجدول (42)

التوزيع التكراري لأفراد العينة طبقاً لرأيهم في أهم المعوقات التشريعية التي تواجه المشاركة في العمل الخيري والإنساني

أهم المعوقات التشريعية	الذكور		الإناث	
	تكرار	٪ للجملة	تكرار	٪ للجملة
عدم سماح التشريعات بالتفرغ للعمل الخيري	38	40.9	21	34.4
عدم تطوير الأساليب واللوائح الداخلية للجمعيات	17	18.3	14	23.0
القيود التي تفرضها التشريعات على العمل الخيري	11	11.8	5	8.2
اشتراط الحصول على إذن مسبق لشهر الجمعية	9	9.7	3	4.9
عدم إعطاء الجمعيات حق إبداء الرأي في التشريعات	8	8.6	11	18.0
سماح التشريعات للحجز على مقر الجمعية	7	7.5	5	8.2
معوقات تشريعية أخرى	3	3.2	2	3.3
الجملة	**93**	**100.0**	**61**	**100.0**

وتكشف البيانات الموجودة في الجدول السابق عن اتفاق أفراد العينة من الذكور والإناث على أن عدم سماح التشريعات بالتفرغ للعمل الخيري وعدم تطوير الأساليب واللوائح الداخلية للجمعية يعدّان من أهم المعوقات التشريعية التي تواجه المشاركة في العمل الخيري والإنساني.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض أفراد العينة من الذكور والإناث يرون أن هناك بعض المعوقات التشريعية التي تواجه ممارسة العمل الخيري، ومنها القيود التي تفرضها التشريعات على العمل الخيري؛ إذ لا تسمح التشريعات بقيام الجمعيات الخيرية بجمع المال من الجمهور بأي وسيلة ولأي غرض، كما لا يجوز قبول هبات

أو إعانات قبل الحصول على ترخيص مسبق من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.[1] بالإضافة إلى أن اشتراط الحصول على إذن مسبق لشهر الجمعية الخيرية وإجازة الحجز على مقر الجمعية، يعدّان من بين المعوقات التشريعية التي تواجه المشاركة في العمل الخيري، وذلك على أساس أن حرية تكوين الجمعيات وحرية الرأي من الحريات الأساسية للأفراد ومن الضمانات الأولى لاستقلالية الجمعيات الخيرية وممارسة حق تكوينها. إلا أنه نظراً لظروف مجتمع الإمارات وطبيعته في هذه المرحلة من مراحل تطوره فإن اشتراط الحصول على ترخيص مسبق من وزارة العمل يعد أمراً مقبولاً في الوقت الحاضر،[2] وبخاصة أن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية حريصة على دعم الجمعيات الخيرية، وتقدم لها كل ما من شأنه مساعدة هذه الجمعيات على التطور والنماء وتحقيق أهدافها في خدمة المجتمع. وقد تمثل هذا الدعم في توفير المساعدات المادية لتلك الجمعيات، بالإضافة إلى الدعم الفني وإلى إعطاء الجمعيات حرية العمل والحركة، فالجمعيات تقوم بأنشطتها من محاضرات وندوات وبرامج تدريب وإصدار المجلات والكتب دون أن تكون هناك رقابة مسبقة على أنشطتها أو تدخُّل في تلك الأنشطة؛[3] الأمر الذي يساعد على استقلالية الجمعيات الخيرية إلى درجة كبيرة، وعدم سيطرة الدولة أو هيمنتها على أنشطتها.

الخاتمة

مناقشة أهم نتائج الدراسة

استهدفت هذه الدراسة التعرف على التطور التاريخي للعمل الخيري والإنساني في مجتمع الإمارات التقليدي والحديث. وذلك بالإضافة إلى التعرف على بناء الجمعيات الخيرية وعلاقتها بالدولة، ومكانة هذه الجمعيات ودورها في خدمة المجتمع ودوافع العمل الخيري والإنساني والفئات المستفيدة منه، وأخيراً التعرف على معوقات العمل الخيري والإنساني.

ومن أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة الوصفية، تم الاعتماد على طريقة المسح الاجتماعي عن طريق العينة، وتم جمع البيانات اللازمة لهذه الدراسة عن طريق عدة أدوات منهجية تتمثل في الاستبيان، وتحليل مضمون الإصدارات المختلفة التي تنشرها الجمعيات الخيرية من كتب ومجلات ونشرات وتقارير. بالإضافة إلى الاستفادة من الإحصاءات المختلفة بشأن مؤسسات المجتمع المدني والواردة في التقارير السنوية التي تصدرها وحدة الدراسات والبحوث والإحصاء وإدارة الجمعيات ذات النفع العام التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية. وقد بلغ حجم عينة الدراسة (154) فرداً، منهم (93) من الذكور و(61) من الإناث. وقد تم اختيارهم بأسلوب العينة العشوائية البسيطة من بين المشاركين في العمل الخيري والإنساني في الجمعيات الخيرية الموجودة في مختلف مناطق دولة الإمارات العربية المتحدة.

ويمكن عرض أهم نتائج الدراسة الميدانية في أربعة أقسام رئيسية، حيث يوضح القسم الأول بناء الجمعيات الخيرية وعلاقتها بالدولة، حيث كشفت

نتائج الدراسة عن أن البناء أو الهيكل التنظيمي للجمعية الخيرية يتشكل عادة من ثلاث وحدات أو ثلاثة مستويات تنظيمية؛ هي: الجمعية العمومية، ومجلس الإدارة، واللجان. وقد تبين وجود تكامل أو اعتماد متبادل بين هذه الأنساق الفرعية الثلاثة داخل الجمعية الخيرية على نحو يساعدها على النجاح في تحقيق أهدافها، إلا أن اختيار أعضاء مجلس الإدارة يتم في بعض الجمعيات الخيرية عن طريق التعيين، ويتم في بعضها الآخر عن طريق الانتخاب. وعلى الرغم من أن الانتخاب صفة قائمة في القانون الاتحادي، فإنه لم يطبق في جميع الجمعيات الخيرية التي لجأ بعضها إلى التعيين، وهي مسألة قد تحد من بروز القيادات الأهلية الجديدة. وقد تبين أن هناك عدة أسباب قد تؤدي إلى عدم التغيير واستمرار أعضاء مجلس الإدارة؛ منها القدرة على السيطرة، وأن هؤلاء الأعضاء من الشخصيات المرموقة أصحاب المكانة، وتأييد الجهات الرسمية لهم، والشعبية والإنجازات البارزة، وعدم وجود المنافسة.

وقد اتضح من الدراسة أن معظم الجمعيات الخيرية يوجد في المناطق الحضرية، كما أن بعض الجمعيات ليس لها فروع، وبخاصة في المناطق النائية التي تحتاج إلى الخدمات الإنسانية التي تقدمها هذه الجمعيات. بالإضافة إلى أن بعض الجمعيات الخيرية تفتقر إلى وجود أقسام أو لجان نسائية لاستقبال الإناث. وكشفت الدراسة عن أن هناك حاجة إلى اتحاد نوعي تنتظم فيه الجمعيات الخيرية كما هو الشأن في الاتحاد النسائي الذي تنتظم فيه الجمعيات النسائية.

أما عن علاقة الجمعيات الخيرية بالدولة فقد كشفت نتائج الدراسة عن وجود التنسيق والتكامل والتعاون بين الجمعيات الخيرية والدولة. وقد تبين أن الدولة تقدم المساعدات المادية والفنية للجمعيات الخيرية، بالإضافة إلى إعطاء الجمعيات حرية العمل والحركة، فالجمعيات تقوم بأنشطتها من محاضرات وندوات وبرامج

تدريب وإصدار المجلات والكتب دون أن تكون هناك رقابة مسبقة على أنشطتها، أو تدخل في هذه الأنشطة، الأمر الذي يساعد على استقلالية الجمعيات الخيرية إلى درجة كبيرة وعدم السيطرة أو الهيمنة من الدولة على أنشطة هذه الجمعيات. ونجد أن الجمعيات الخيرية تتبنى أحياناً مشروعات خيرية لا تقوم بها الدولة، مما يؤكد أن دور الجمعيات الخيرية يعد مكملاً لدور الدولة وليس مرادفاً له.

أما القسم الثاني من نتائج الدراسة الميدانية فيتعلق بمكانة الجمعيات الخيرية ودورها في خدمة المجتمع. وقد كشفت نتائج الدراسة عن أن الجمعيات الخيرية والإنسانية تعد من أهم الجمعيات ذات النفع العام، من حيث المكانة والتقدير اللذان تلقاهما من الحكومة أو أفراد المجتمع من وجهة نظر المشاركين في العمل الخيري والإنساني؛ إذ إن لهذه الجمعيات ميزانيات كبيرة، حتى إن موازنة جمعية خيرية واحدة مثل دار البر في دبي تفوق موازنة جميع الجمعيات المهنية عدة مرات. كما أن بعض الجمعيات الخيرية، مثل الهلال الأحمر، قد حققت خلال مسيرتها القصيرة إنجازات مميزة مكنتها من تبوُّؤ مكانة مرموقة على الصعيدين الإقليمي والدولي، بالإضافة إلى أن غالبية هذه الجمعيات قد ساهمت إلى درجة كبيرة في حل مشكلات المجتمعات المحلية.

وعلى الرغم من أن أغلب المشاركين في العمل الخيري والإنساني يؤكدون نجاح الجمعيات الخيرية في تحقيق أهدافها إلى درجة كبيرة، فإن تحليل مضمون الإصدارات المختلفة التي تنشرها الجمعيات الخيرية يشير إلى عدم وجود التخصص في الخدمات الإنسانية التي تقدمها هذه الجمعيات، وإلى أن هناك ازدواجية بين الأعمال والمشروعات الخيرية التي تؤديها الجمعيات الخيرية المختلفة؛ إذ إن غالبية هذه الجمعيات تقوم بأدوار متشابهة إلى حد كبير، ولا تكاد تختلف كثيراً في مضمونها وأهدافها.

ويوضح القسم الثالث من نتائج الدراسة الميدانية دوافع العمل الخيري والإنساني والفئات المستفيدة منه. وقد تبين من نتائج الدراسة أن الأسرة والأقارب من أهم مصادر التعرف على العمل الخيري والإنساني بالنسبة لأفراد العينة من الذكور والإناث، وذلك بالإضافة إلى بعض المصادر الأخرى، ومنها وسائل الإعلام، والأصدقاء، والعمل الوظيفي، وأحد المؤسسين، والجيران. وقد تبين أن غالبية أفراد العينة من الذكور والإناث تربطهم علاقات أولية مع أحد العاملين في الجمعيات الخيرية أو بعضهم؛ الأمر الذي يشير إلى أن العلاقات الأولية تؤدي دوراً مهماً في جذب أفراد المجتمع نحو المشاركة في العمل الخيري والإنساني. وقد كشفت نتائج الدراسة عن اتفاق أفراد العينة من الذكور والإناث حول أن السمعة الطيبة والوازع الديني من أهم الشروط التي يجب توافرها في المتطوعين للمشاركة في العمل الخيري والإنساني، وخاصة في مجتمع الإمارات الملتزم بأحكام الشريعة الإسلامية التي تحض على الصدقة والبر ودفع الزكاة ومساعدة المحتاجين.

وقد كشفت نتائج الدراسة عن أنه كلما زاد وقت الفراغ لدى الفرد، زادت احتمالات مشاركته في العمل الخيري والإنساني. كما تبين أن بعض المشاركين في العمل الخيري والإنساني ينتمون إلى عضوية بعض الجمعيات الأخرى؛ الأمر الذي يشير إلى أنهم من الأعضاء النشيطين في المجتمع المدني.

واتضح من الدراسة أن الوازع الديني يعد من أهم دوافع ممارسة العمل الخيري والإنساني بالنسبة لأفراد العينة من الذكور والإناث. كما تبين أن هناك دوافع أخرى لممارسة العمل الخيري والإنساني؛ منها: الشعور بالانتماء والرغبة في خدمة المجتمع، ونشر قيم التكافل الاجتماعي، والمشاركة والتواصل مع الآخرين، واكتساب التقدير والمكانة، وإشباع الميول والرغبات وشغل أوقات الفراغ. كما تبين أن تنمية الشخصية واكتساب المهارات المختلفة يحتلان المرتبة الثانية، بعد الوازع

الديني، بين دوافع ممارسة العمل الخيري والإنساني، حيث تبين أن أحد أوجه الاستفادة من المشاركة في العمل الخيري والإنساني يتمثل في اكتساب المهارات المختلفة، ومنها مهارة التفاعل وتكوين العلاقات الاجتماعية، والمهارات الإدارية والتنظيمية، والمهارة في حل المشكلات.

أما عن الفئات المستفيدة من العمل الخيري والإنساني فتتمثل في بعض الفئات؛ مثل الأيتام والمعاقين والمسنين والمرضى، بالإضافة إلى الأسر الفقيرة وخاصة تلك الأسر التي فقدت معيلها بسبب الوفاة أو الطلاق أو الهجران أو السجن أو الإبعاد. وقد تبين أن الطابع الغالب على عمل الجمعيات الخيرية هو طابع الرعاية الاجتماعية وليس طابع التنمية الاجتماعية الذي يتطلب التفاعل مع المستفيدين من الخدمات الإنسانية والمشاركة في تحديد شكل هذه الخدمات.

وتشير نتائج الدراسة إلى أن المستفيدين من أنشطة الجمعيات الخيرية هم المواطنون وغير المواطنين من داخل الدولة وخارجها، حيث يمتد نشاط بعض الجمعيات الخيرية لمساعدة المحتاجين وإغاثة المنكوبين في كثير من أنحاء العالم. كما أشارت نتائج الدراسة إلى وجود الاتفاق بين أفراد العينة من الذكور والإناث حول أن الخدمات التي تقدمها الجمعيات الخيرية تعد من أهم العوامل التي تدفع المواطنين للإقبال على الاستفادة من أنشطة الجمعيات الخيرية. يلي ذلك من حيث الأهمية على الترتيب: سمعة الجمعية في المجتمع، وحسن الإدارة والتنظيم بالجمعية، والاستقبال الجيد بالجمعية، وأخيراً بناء الجمعية المناسب وموقعه. وقد تبين أن غالبية الجمعيات الخيرية تقوم باستطلاع آراء المستفيدين حول طبيعة الخدمة للجمعيات الخيرية ومستواها؛ الأمر الذي يؤدي إلى التعرف على احتياجات المستفيدين، والعمل على إشباع هذه الاحتياجات، مما يؤدي في النهاية إلى تحقيق أهداف الجمعيات الخيرية.

أما القسم الرابع والأخير من نتائج الدراسة الميدانية فيتعلق بمعوقات العمل الخيري والإنساني. وفي هذا الصدد، كشفت نتائج الدراسة عن أن هناك عدة معوقات تواجه العمل الخيري والإنساني. وقد تم تصنيف هذه المعوقات في خمسة أقسام رئيسية، وهي: المعوقات الشخصية، والمعوقات الثقافية والاجتماعية، والمعوقات الإدارية والتنظيمية، والمعوقات المالية، والمعوقات التشريعية. وقد تبين أن المعوقات الإدارية والتنظيمية تعد من أهم المعوقات التي تواجه ممارسة العمل الخيري والإنساني بالنسبة للذكور، بينما تبين أن المعوقات الثقافية والاجتماعية تعد من أهم المعوقات بالنسبة للإناث.

وبالنسبة للمعوقات الشخصية التي تواجه العمل الخيري، تبين أن أفراد العينة من الذكور والإناث يرون أن ضعف الوازع الديني للفرد يعد من أهم هذه المعوقات. كما تبين أن هناك معوقات شخصية أخرى ومنها: عدم الرغبة وضعف المقدرة على المشاركة، والاتجاهات السلبية والاتكالية، والخجل والشعور بالحرج، وضعف الثقة بالنفس، والأنانية وسيادة الروح الفردية، وصغر السن وعدم تحمل المسؤولية.

وفيما يتعلق بالمعوقات الثقافية والاجتماعية التي تواجه العمل الخيري تبين أن عدم الوعي بأهمية العمل الخيري يعد من أهم هذه المعوقات بالنسبة لأفراد العينة من الذكور، بينما تبين أن كثرة الالتزامات الأسرية تعد من أهم هذه المعوقات بالنسبة لأفراد العينة من الإناث. بالإضافة إلى وجود بعض المعوقات الثقافية الأخرى، ومنها: فقد الشعور بالانتماء، وعدم وجود أقارب وأصدقاء بالجمعية، والسفر في أيام العطلات والإجازات، وعدم سماح الآباء بمشاركة الأبناء بالعمل الخيري والإنساني، وبعد الجمعية عن المسكن.

وبالنسبة للمعوقات الإدارية والتنظيمية التي تواجه العمل الخيري والإنساني، كشفت نتائج الدراسة عن وجود اتفاق بين غالبية أفراد العينة من الذكور والإناث على أن ضعف الخبرات والمهارات الإدارية وقلة الدورات والبرامج التدريبية يُعدَّان من أهم هذه المعوقات. كما تبين أن هناك بعض المعوقات الإدارية والتنظيمية الأخرى، ومنها: عدم وجود فروع للجمعية في المناطق النائية، وعدم وجود هيئة مستقلة للعمل الخيري، وسيطرة الهيئات الحكومية، وعدم وجود لجان نسائية، والمحاباة في قبول المتطوعين.

وفيما يتعلق بالمعوقات المالية التي تواجه العمل الخيري والإنساني تؤكد نتائج الدراسة أن ضعف دعم القطاع الخاص للعمل الخيري، وعدم توافر الخبرة في المسائل المالية، وعدم استثمار موارد الجمعية الخيرية، تعد من أهم هذه المعوقات. يلي ذلك بعض المعوقات المالية الأخرى، ومنها: الشائعات المتعلقة بجمع التبرعات، وضعف الرقابة على المسائل المالية، ونقص الدعم والتمويل الحكومي، والمحاباة في صرف المساعدات للمحتاجين.

أما فيما يتعلق بالمعوقات التشريعية التي تواجه العمل الخيري والإنساني فقد كشفت نتائج الدراسة عن اتفاق أفراد العينة من الذكور والإناث على أن عدم سماح التشريعات بالتفرغ للعمل الخيري، وعدم تطوير الأساليب واللوائح الداخلية للجمعيات الخيرية يُعدَّان من أهم المعوقات التشريعية التي تواجه المشاركة في العمل الخيري والإنساني. يلي ذلك من حيث الأهمية بعض المعوقات التشريعية الأخرى، ومنها: القيود التي تفرضها التشريعات على العمل الخيري، واشتراط الحصول على إذن مسبق لشهر الجمعية، وعدم إعطاء الجمعيات حق إبداء الرأي في التشريعات، وعدم سماح التشريعات بمنح العضوية لغير المواطنين، وإجازة التشريعات للحجز على مقر الجمعية.

توصيات الدراسة

في ضوء النتائج التي أسفرت عنها الدراسة الميدانية، يمكن صياغة بعض التوصيات التي يمكن الاستفادة منها في ترشيد العمل الخيري والإنساني في مجتمع الإمارات وزيادة فاعلية الجمعيات الخيرية في تحقيق أهدافها. ونأمل في أن تكون هذه التوصيات بالشكل الذي يتسم مع واقع المستقبل وطموحاته من أجل صياغة جديدة للعمل الخيري والإنساني في دولة الإمارات العربية المتحدة.

ويمكن تقسيم توصيات الدراسة إلى أربعة أقسام على النحو الآتي:

أولاً: توصيات خاصة ببناء الجمعيات الخيرية وعلاقتها بالدولة

1. التوسع في إنشاء الجمعيات الخيرية والإنسانية وخاصة في المناطق غير الحضرية، نظراً لأن معظم الجمعيات الخيرية المشهرة قد أنشئت في المدن. كما يمكن فتح فروع للجمعيات الخيرية في المناطق النائية التي تعاني نقصاً في الخدمات الإنسانية، وبذلك يمكن مساهمة أكبر عدد ممكن من المواطنين في المشاركة أو الاستفادة من العمل الخيري والإنساني، والتأكد من أن الخدمات الإنسانية التي تقدمها الجمعيات الخيرية تغطي مختلف أنحاء الدولة، ولا تقدم لأفراد معينين في مناطق محددة.

2. العمل على زيادة عدد الجمعيات الخيرية التي تستقبل الإناث، وفتح أقسام أو تشكيل لجان خاصة لممارسة النساء للعمل الإنساني داخل الجمعيات الخيرية، بالإضافة إلى تشجيع الإناث على الانضمام إلى عضوية الجمعيات الخيرية أو الاستفادة منها.

3. العمل على تفعيل الممارسات الديمقراطية داخل الجمعيات الخيرية، والتأكد من أن تكوين مجلس إدارة هذه الجمعيات يتم عن طريق الانتخاب وليس عن طريق التعيين، كما يحدث في بعض هذه الجمعيات. وذلك علماً بأن الانتخاب صفة قائمة في القانون الاتحادي بشأن الجمعيات ذات النفع العام. كما يجب التأكد من دوران القيادة وتداول رئاسة الجمعيات ودوريتها حتى لا يرأس مجلس الإدارة نفس الأعضاء لمدة طويلة؛ الأمر الذي يحد من ظهور القيادات الأهلية الجديدة.

4. التشجيع على إنشاء الاتحادات العامة والإقليمية والنوعية التي تضم الجمعيات الخيرية، حتى تتولى دور التنسيق والتوجيه والمساعدة الفنية لهذه الجمعيات، مع إنشاء شبكة أو قاعدة للمعلومات لتقديم البيانات الأساسية التي تساعد الجمعيات على القيام بأنشطتها وتبادل المعلومات والخبرات. وذلك مع مراجعة القانون الاتحادي الخاص بالجمعيات ذات النفع العام فيما يتعلق بتكوين الاتحادات؛ نظراً لأن هذا القانون لم يضع تنظيماً واضحاً للاتحادات على الرغم من تزايد عدد الجمعيات الخيرية وغيرها من الجمعيات ذات النفع العام.

5. يجب على الجمعيات الخيرية مراعاة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للدولة، وأن يسود الاحترام المتبادل بين الجمعيات الخيرية والهيئات الحكومية، وأن تعمل الدولة على توفير قدر من الاستقلال والحرية للجمعيات الخيرية باعتبارها إحدى مؤسسات المجتمع المدني، وعدم الخلط بين العمل الحكومي والعمل الأهلي، وإتاحة الفرص المناسبة للمشاركة الشعبية في تقديم خدمات النفع العام، وتجنب زيادة تدخل الدولة في أنشطة الجمعيات الخيرية

بشكل يؤدي إلى سيطرة الهيئات الحكومية أو هيمنتها على أنشطة هذه الجمعيات، حتى يستمر دور هذه الجمعيات مكملاً لدور الدولة وليس مرادفاً له.

6. العمل على وجود التنسيق والتكامل وعدم وجود الازدواجية بين أعمال الجمعيات الخيرية وغيرها من الجمعيات والهيئات الحكومية والأهلية ذات الأنشطة المتقاربة، مع توفير المناخ الملائم لتوظيف الجهود والطاقات المتوافرة في الجمعيات الخيرية من أجل تحقيق المزيد من التعاون على تنفيذ البرامج والأنشطة المشتركة.

7. العمل على تدعيم العلاقات الإنسانية بين جميع المشاركين في العمل الخيري والإنساني داخل الجمعيات الخيرية، بالإضافة إلى تدعيم العلاقات الإنسانية وقنوات الاتصال بين العاملين في الجمعيات الخيرية وبين العاملين في مختلف الجمعيات والهيئات الحكومية والأهلية ذات العلاقة بالعمل الخيري والإنساني؛ الأمر الذي يؤدي إلى ربط الجمعيات الخيرية بالمجتمع وزيادة فاعليتها في تحقيق أهدافها.

ثانياً: توصيات خاصة بمكانة الجمعيات الخيرية ودورها في خدمة المجتمع

1. نظراً للمكانة التي تحتلها الجمعيات الخيرية بالنسبة لغيرها من جمعيات النفع العام، نوصي بإعادة النظر في تصنيف وزارة العمل والشؤون الاجتماعية للجمعيات ذات النفع العام، بحيث تكون هناك هيئة مستقلة للجمعيات الخيرية نظراً لمكانة هذه الجمعيات ودورها الأساسي في التنمية ورعاية الفئات المختلفة من أفراد المجتمع.

2. نظراً لتعدد أهداف الجمعيات الخيرية وتنوع الأنشطة التي تؤديها وتكرارها، نوصي بالأخذ بمبدأ التخصص في نوع واحد أو نوعين من الخدمات الإنسانية، حتى يمكن تحسين نوعية هذه الخدمات وتنفيذ أدائها على الوجه الأكمل.

3. العمل على زيادة اهتمام الجمعيات الخيرية بمناقشة مشكلات المجتمعات المحلية، والمساهمة في حل هذه المشكلات عن طريق تقديم الخدمات الإنسانية المختلفة.

4. ضرورة اهتمام الجمعيات الخيرية ببرامج التنمية الاجتماعية إلى جانب الاهتمام بالرعاية الاجتماعية لبعض فئات المجتمع، وذلك حتى يمكن مشاركة المنتفعين من خدمات هذه الجمعيات في تحديد شكل الخدمات والمشروعات الخيرية المطلوبة.

ثالثاً: توصيات خاصة بدوافع العمل الخيري والإنساني والفئات المستفيدة منه

1. تعديل التشريعات بحيث تتضمن منح المشاركين في العمل الخيري والإنساني إجازة تفرغ مع عدم تأثير ذلك على أوضاعهم ومزاياهم الوظيفية مثل الترقيات والعلاوات والمكافآت والبدلات.

2. العمل على توفير بعض المزايا للمشاركين في العمل الخيري والإنساني ومساعدة المتميزين منهم على تولي بعض المناصب في الهيئات الحكومية أو الأهلية، نظراً لتوافر سمات القيادة في هؤلاء الأفراد وقدرتهم على التفاعل في المواقف المختلفة ومهارتهم في حل المشكلات.

3. لتشجيع المواطنين على المشاركة في العمل الخيري والإنساني؛ لابد من العمل على استمرار الأنشطة في الجمعيات الخيرية في أوقات الإجازات والعطلات الرسمية وفي غير أوقات الدوام الرسمي، مع حث المشاركين في العمل الخيري والإنساني على عدم السفر وترك الجمعيات الخيرية في أيام العطلات والإجازات الرسمية.

4. الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في مجال العمل الخيري والإنساني وكيفية الترغيب فيه، وحث المواطنين على المشاركة في هذا العمل كواجب قومي والتزام إسلامي يؤدي إلى تحقيق التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع.

5. العمل على امتلاك الجمعيات الخيرية لأبنية تتناسب مع الأنشطة التي تؤديها، مع تطوير هذه المباني والتوسع فيها لمواجهة المتطلبات المتزايدة للأنشطة الخيرية، حتى يمكن لأكبر عدد ممكن من المواطنين الاستفادة من هذه الأنشطة.

6. التوسع في إعداد البرامج الشعبية القادرة على استيعاب أكبر عدد من المشاركين في العمل الخيري والإنساني وجذبهم، والاحتكاك بالجمهور بهدف التعرف على ذوي الحاجة للخدمات الإنسانية التي تقدمها الجمعيات الخيرية. مع مواصلة العمل على دعم مشاركة الأهالي والقطاع الخاص في برامج الجمعيات الخيرية ونشاطاتها.

7. تشجيع إجراء الدراسات المتعمقة التي تكشف عن حاجات المناطق والفئات المختلفة إلى الخدمات الإنسانية التي تقدمها الجمعيات الخيرية، واستطلاع رأي

المستفيدين حول طبيعة هذه الخدمات ومستواها؛ الأمر الذي يؤدي إلى ترشيد العمل في هذه الجمعيات وزيادة فاعليتها في تحقيق أهدافها.

رابعاً: توصيات خاصة بمعوقات العمل الخيري والإنساني

1. تنمية المشاركين في العمل الخيري والإنساني وتطويرهم إدارياً ومهنياً من خلال تنظيم الدورات التدريبية المتخصصة التي تتناسب مع الخدمات الإنسانية التي تقدمها الجمعيات الخيرية المختلفة.

2. تشجيع الجمعيات الخيرية على تطبيق مبدأ المشاركة في اتخاذ القرارات داخل هذه الجمعيات، سواء فيها القرارات التي تتعلق بالمشاركين في العمل الخيري والإنساني أو المستفيدين منه، أو التي تتعلق بالأنشطة التي تقدمها هذه الجمعيات الخيرية، وذلك حتى يمكن التوصل إلى أفضل القرارات من جهة، وتنمية شخصية المشاركين في العمل الخيري والإنساني من جهة أخرى.

3. توعية المواطنين بقيمة العمل الخيري والإنساني ودوره في التنمية والرعاية، من خلال وسائل الإعلام، مع إجراء الزيارات الميدانية للجامعة والمدارس بهدف ربط الجمعيات الخيرية بالشباب وتعريفهم بأهمية العمل الخيري. وعقد الندوات وإلقاء المحاضرات، بالإضافة إلى إصدار كتيبات تعريفية بالجمعيات الخيرية ودورها في المجتمع، والعمل على خلق جيل يؤمن بأهمية العمل الخيري والإنساني ويرغب في المساهمة في هذا العمل.

4. لزيادة فاعلية الجمعيات الخيرية ونجاحها في تحقيق أهدافها لابد من العمل على زيادة الدعم المادي الذي يقدمه كل من القطاع الحكومي والقطاع الخاص لهذه الجمعيات، على ألا يؤدي الدعم الحكومي إلى زيادة تدخل الدولة

وسيطرتها على أنشطة هذه الجمعيات. كما يجب التأكد من توفير الدعم والمخصصات المالية اللازمة للخدمات الإنسانية التي تقدمها الجمعيات الخيرية، حتى يمكنها التفرغ لأداء هذه الخدمات دون تحمل عناء البحث عن طرق للتمويل والدعم المادي. ومن الأفضل أن تعتمد الجمعيات الخيرية على النفس في التمويل وحسن استثمار مواردها. ونوصي بأن يكون هناك صندوق يتولى التمويل العام للخدمات الإنسانية التي تقدمها الجمعيات الخيرية على أن يشارك في تمويله جميع المواطنين وكافة الهيئات الأهلية أو القطاع الخاص، حتى يمكن ضمان مشاركة جميع فئات المجتمع في العمل الخيري والإنساني كواجب قومي والتزام إسلامي.

5. ضرورة تعديل الأنظمة واللوائح الأساسية للجمعيات الخيرية حسب مستجدات الرؤية المحلية والدولية لعمل تلك الجمعيات ودورها في المجتمع.

6. إعادة المناقشة والتحليل لبعض نصوص القانون الاتحادي رقم (6) لسنة 1974، وتعديلاته بالقانون رقم (20) لسنة 1981، في ضوء التطورات والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السريعة التي شهدتها دولة الإمارات، بما يكفل فاعلية المجتمع المدني بوجه عام، ونجاح الجمعيات الخيرية في تحقيق أهدافها وتفاعلها مع المجتمع، وخاصة أن دستور دولة الإمارات قد كفل في المادة (30) حرية الرأي والتعبير عنه بالقول والكتابة وسائر وسائل التعبير، كما كفل في المادة (33) حرية الاجتماع وتكوين الجمعيات.

7. إعطاء الجمعيات الخيرية حق إبداء الرأي في التشريعات واللوائح المتعلقة بها أو بأعضائها.

الهوامش

المقدمة

1. المادة (1) من قانون العمل الاتحادي رقم (6) لسنة 1974 في شأن الجمعيات ذات النفع العام.
2. عبدالخالق عبدالله وآخرون، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الإمارات العربية المتحدة**، (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، دار الأمين للنشر والتوزيع، 1995)، ص 130ـ134.
3. راشد محمد راشد، «واقع الجمعيات ذات النفع العام في دولة الإمارات العربية المتحدة»، المؤتمر الأول للجمعيات ذات النفع العام، دولة الإمارات العربية المتحدة، الشارقة، (8ـ9 حزيران/ يونيو 1994)، ص 75ـ83.
4. راشد محمد راشد، «المشاركة بالعمل التطوعي في دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة ميدانية»، مجلة **شؤون اجتماعية**، العدد الثالث والثلاثون (الشارقة: ربيع 1992)، ص59ـ93.
5. طلعت إبراهيم لطفي، «معوقات العمل التطوعي في دولة الإمارات العربية المتحدة»، الندوة العلمية الأولى لقسم الخدمة الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الإمارات العربية المتحدة، 23 نيسان/ إبريل 2002.
6. جمعية أم المؤمنين النسائية، «عزوف المواطنات عن المشاركة التطوعية في الجمعيات النسائية بدولة الإمارات العربية المتحدة»، المؤتمر الأول للجمعيات ذات النفع العام، مصدر سابق، ص 51-73.
7. حمدان بن مسلم بن مكتوم المزروعي، **العمل الخيري في الإسلام** (الرياض: دار إشبيليا للنشر والتوزيع، 2001)، ص 143-144.

الفصل الأول

1. Ranjit Kumar, *Research Methodology* (London: Sage Publication, 1996), 47.
2. سورة البقرة، الآية 267.
3. سورة البقرة، الآية 245.

4. سورة البقرة، الآية 177.

5. بلقاسم محمد الغالي، «العمل التطوعي من منظور إسلامي»، في أعمال الملتقى الثاني للعمل التطوعي في دولة الإمارات العربية المتحدة: الواقع والتحديات وآفاق المستقبل، مركز الشيخ محمد بن خالد آل نهيان الديني الثقافي (26-27 آذار/ مارس 2000)، ص 9.

6. عبدالخالق عبدالله وآخرون، مرجع سابق، ص 130-131.

7. رشاد أنطونيوس «الجمعيات الأهلية ومفهوم المجتمع المدني»، في أحمد زايد وسامية الخشاب (تحرير)، **المجتمع المصري في ظل متغيرات النظام العالمي**، قسم الاجتماع بكلية الآداب، جامعة القاهرة، أعمال الندوة السنوية الأولى (10-11 أيار/ مايو 1994)، ص 174.

8. للتعرف على المفاهيم المختلفة للمجتمع المدني، انظر:
John Keane, *Civil Society and the State*, (London: Verso, 1988).

9. انظر:
Gordon Marshall, *Oxford Concise Dictionary of Sociology*, (Oxford: Oxford University Press, 1988), 55-56.

10. شارلوت سيمور – سميث، **موسوعة علم الإنسان: المفاهيم والمصطلحات الأنثروبولوجية**، ترجمة محمد الجوهري وآخرين (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، 1998)، ص 614.

11. مصطفى كامل السيد، «النشأة المتأزمة للمجتمع المدني في مصر»، في أعمال الندوة السنوية الأولى لقسم الاجتماع، مرجع سابق، ص 125.

12. رشاد أنطونيوس، مرجع سابق، ص 175-178.

13. جهينة العيسى، «المنظمات غير الحكومية وقضية التنمية»، في أعمال ندوة المجتمع المدني وإشكالية التحول الديموقراطي في المجتمع العربي (الدوحة، 2001)، ص 40-50.

14. عبدالخالق عبدالله وآخرون، مرجع سابق، ص 5-6.

15. السيد الحسيني، **النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم** (القاهرة: دار المعارف، 1985)، ص 5.

16. انظر:

Michael I. Reed, *The Sociology of Organization: Themes, Perspectives and Prospects*, (New York, N.Y.: Harvester wheatsheat, 1992), 75-76.

17. رشاد أنطونيوس، «النظرة الدولية لدور الجمعيات ذات النفع العام في تنمية المجتمعات المحلية»، في أعمال المؤتمر الأول للجمعيات ذات النفع العام، دولة الإمارات العربية المتحدة، (الشارقة، 8-9 حزيران/ يونيو 1994)، ص 12-13.

18. التقرير السنوي لإدارة الجمعيات ذات النفع العام بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية لعام 1998، ص 2.

19. المادة (1) من القانون الاتحادي رقم (6) لسنة 1974 في شأن الجمعيات ذات النفع العام.

20. أحمد مصطفى خاطر، طريقة تنظيم المجتمع (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1984) ص 76.

21. سيد أبو بكر حسانين، طريقة الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمع (القاهرة: مكتبة الأنجلوالمصرية، 1985)، ص 495.

22. Alex Thio, Sociology, (New York, NY: Longman, 1998), 108.

23. انظر:

James W. Vander Zanden, The Social Experience, (New York, NY: McGraw Hill Publishing Co., 1990), 131.

24. Gordon Marshall, op. cit., 557.

25. محمد بركات، «التجربة اللبنانية في مجال العمل الاجتماعي التطوعي وواقع الجمعيات ذات النفع العام بلبنان»، في أعمال المؤتمر الأول للجمعيات ذات النفع العام، دولة الإمارات العربية المتحدة، مرجع سابق، ص 32.

الفصل الثاني

1. انظر:

Robert C. Ford et al., *Organization Theory: An Integrative Approach* (New York, NY: Harper & Row, Publishers, Inc., 1988), 3.

2. انظر:

D.S. Pugh (ed.), *Organization Theory: Selected Readings* (New York, NY: Penguin Books, 1977), 9.

3. انظر:

H.G. Hicks & C.R. Cullett, *Organization Theory and Behavior*, (New York, NY: McGraw –Hill Book Co., 1975), 219.

4. السيد الحسيني، مرجع سابق، ص 73.

5. انظر:

David Silverman, *The Theory of Organization: A Sociological Framework* (London: Heinemann, 1978), 216.

6. انظر:

Jonathan H. Turner, *The Structure of Sociological Theory* (Illinois, IL: The Dorsey press, 1982), 35.

7. انظر:

Caroline Hodges Persell, *Understanding Society* (New York, NY: Harper & Row Publishers, 1987), 13.

8. سمير نعيم أحمد، النظرية في علم الاجتماع: دراسة نقدية (القاهرة: دار المعارف، 1997)، ص 195.

9. بوتومور، تمهيد في علم الاجتماع، ترجمة محمد الجوهري وآخرين (القاهرة: دار المعارف: 1980)، ص 144.

10. C.H. Persell, op. cit., 587.

11. سمير نعيم أحمد، المرجع السابق، ص 188–190.

12. Gordon Marshall, op. cit., 370.

13. Michael I. Reed, op. cit., 75-76.

14. انظر:

Heine Andersen & Lars kaspersen (ed.,) *Classical and Modern Social Theory*, (Oxford: Blackwell Publishers, 2000), 214.

15. James Zanden, op. cit., 29-30.

16. محمد بركات، مرجع سابق، ص 31-32.

17. المرجع السابق، ص 47.

18. انظر:

Norberto Babbio, "Gramsci and the Concept of Civil Society", in John Keane, op. cit., 82.

19. كمال عبداللطيف (تعقيبات)، في: أعمال ندوة **المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992)، ص 78.

20. انظر:

Ellen Meiksis Wood, "The use and abuse of civil society", in Ralph Milland (ed.), *Socialist Register*, (Atlantic Highlands, N.J.: Humanities press, 1990), 62.

21. الطاهر لبيب، **سوسيولوجيا الثقافة** (الدار البيضاء: منشورات عيون، 1986)، ص 36.

22. رشاد أنطونيوس، «الجمعيات الأهلية ومفهوم المجتمع المدني»، مرجع سابق، ص 176-177.

23. سامية محمد فهمي، **الإدارة في المؤسسات الاجتماعية** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1987)، ص 249-250.

24. المرجع السابق، ص 250.

25. انظر:

Thomas G. Cummings & Christoper G. Worley, *Organization, Development and Change* (USA: South – Western College Publishing, 2001), 317.

الفصل الثالث

1. حليم بركات، **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي**، بيروت، ص 14.

2. عبدالرحمن غنيم ومحمد إبراهيم الشاعر، **الاستراتيجية القومية لدولة الإمارات العربية المتحدة** (دمشق، 1978)، ص 49.

3. راشد محمد راشد، **المشاركة بالعمل التطوعي في دولة الإمارات العربية المتحدة**، مرجع سابق، ص 59-60.

4. موزة عبيد غباش، «التنمية الاجتماعية في دولة الإمارات»، **دراسات في مجتمع الإمارات**، إعداد مجموعة من أساتذة جامعة الإمارات العربية المتحدة، 1999، ص 204-206.

5. عباس أحمد، **المجتمعات البدوية** (مكتبة المكتبة، 1982)، ص 136.

6. عباس أحمد وميثاء الشامسي «النظم الاجتماعية» في: **دراسات في مجتمع الإمارات**، مرجع سابق، ص 216-218.

7. عبدالخالق عبدالله وآخرون، مرجع سابق، ص 42.

8. وحدة الدراسات والبحوث الإحصائية، **المجموعة الإحصائية للشؤون الاجتماعية**، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، دولة الإمارات العربية المتحدة، (2001)، ص 103.

9. موزة عبيد غباش، مرجع سابق، ص 110.

10. طه حسين حسن، «الشباب في دولة الإمارات العربية المتحدة»، مجلة **شؤون اجتماعية**، العدد الثامن (الشارقة: شتاء 1985)، ص 89-93.

11. عبدالخالق عبدالله، «حقوق الإنسان في دستور الإمارات»، مجلة **شؤون اجتماعية**، العدد 16 (الشارقة: شتاء 1988)، ص 13.

12. وحدة الدراسات والبحوث الإحصائية، مرجع سابق، ص 61.

13. باقر سليمان النجار، **العمل الاجتماعي التطوعي في الدول الخليجية**، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية، مكتب المتابعة لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية (البحرين: المؤسسة العربية للطباعة والنشر، 1988).

14. راشد محمد راشد، واقع الجمعيات ذات النفع العام في دولة الإمارات العربية المتحدة، مرجع سابق، 76-77.

15. وحدة الدراسات والبحوث الإحصائية، مرجع سابق، ص 72.

16. وحدة الدراسات والبحوث الإحصائية، المجموعة الإحصائية للشوؤن الاجتماعية، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، دولة الإمارات العربية المتحدة، (2000)، ص 61.

17. التقرير السنوي لإدارة الجمعيات ذات النفع العام بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية لعام 1998، ص 17-18.

18. عبدالخالق عبدالله وآخرون، مرجع سابق، ص 135-136.

19. المرجع السابق، ص 133.

20. التقرير السنوي لإدارة الجمعيات ذات النفع العام بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية لعام 1998، ص 18-20.

21. عبدالخالق عبدالله وآخرون، مرجع سابق، ص 131.

22. المرجع السابق، ص 133-134.

23. المرجع السابق، ص 137-138.

24. وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة، **مؤشرات إحصائية في قطاع الشؤون الاجتماعية** ، الطبعة الأولى، أيلول/ سبتمبر 1995، ص 27.

25. وحدة الدراسات والبحوث الإحصائية، المرجع السابق، ص 66.

الفصل الرابع

1. Gordon Marshall, op. cit., 522.

2. انظر:

David E. Governoyer & Waldo Klein, *Research Methods for Social Work* (Boston: Allyn & Bacon, 2000), 129.

الفصل الخامس

1. المادة (2) من القانون الاتحادي رقم (6) لسنة 1974 في شأن الجمعيات ذات النفع العام.

2. المادة (22) من القانون الاتحادي السابق.

3. المادة (23) من القانون الاتحادي السابق.

4. المادة (20) من القانون الاتحادي السابق.

5. المادة (34) من النظام الأساسي واللائحة الداخلية للجمعية الخيرية بالفجيرة.

6. وحدة الدراسات والبحوث الإحصائية، المرجع السابق، ص 69.

7. المصدر السابق، ص 72.

8. مريم الرومي، «جهود الجمعيات الخيرية لدعم المواطنين محل تشجيع وتقدير الوزارة»، **بيت الخير**، نشرة داخلية تعنى بشؤون العمل الخيري والتطوعي، اللجنة الإعلامية بجمعية بيت الخير، دبي - الإمارات العربية المتحدة ، العدد التاسع، آب/ أغسطس، 2002، ص 13.

9. جهينة العيسى، مرجع سابق، ص 17-19.

الفصل السادس

1. مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية، **حصاد الخير: طور جديد ورؤية تقدمية لمفهوم العمل الخيري والإنساني**، المكتب الإعلامي - قسم العلاقات العامة، كانون الأول/ ديسمبر 1999، ص 2.

2. وحدة الدراسات والبحوث الإحصائية، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية المرجع السابق، ص 72.

3. عبدالخالق عبدالله وآخرون، مرجع سابق، ص 131.

4. فؤاد الأعظمي، **العناية بالحياة** (أبوظبي: جمعية الهلال الأحمر لدولة الإمارات العربية المتحدة)، ص 8.

5. فاطمة خفاجي، «المنظمات النسائية ودورها في مجالات تنمية وتمكين المرأة»، في أحمد زايد وسامية الخشاب (تحرير)، مرجع سابق، ص 201.

6. مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية، **النظام الأساسي** (أبوظبي: 1993)، ص 21-22.

7. جمعية الهلال الأحمر بدولة الإمارات العربية المتحدة، **التقرير السنوي عام 2000**، ص 26.

8. جمعية دار البر، **دليل أنشطة ومشاريع جمعية دار البر**، (دبي، 2001)، ص 3.

9. جمعية دبي الخيرية، الفكرة والتأسيس (دبي، 1998)، ص 1.

10. بيت الخير، نشرة داخلية تعنى بشؤون العمل الخيري والتطوعي، اللجنة الإعلامية لجمعية بيت الخير، دبي، الإمارات العربية المتحدة، العدد التاسع، آب/ أغسطس 2002، ص 3.

11. جمعية الشارقة الخيرية، التقرير السنوي لعام 2000 ، فرع كلباء، ص 12-14.

12. هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية، «ساهم ولو بشق تمرة»، نشرة داخلية، ص 2-12.

13. مدينة الشارقة للخدمات الإنسانية، نشرة داخلية، الطبعة الأولى، 1998، ص 6-7.

14. الجمعية الخيرية بالفجيرة، التقرير السنوي لعام 2000، ص 40-41.

15. مركز الإحسان الخيري، عجمان، نشرة داخلية، ص 1-3.

الفصل الثامن

1. وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة، التشريعات الاجتماعية، القوانين والقرارات واللوائح الخاصة بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية، الطبعة الأولى، 1995، ص 173-174.

2. محمد عبدالله الركن، «قراءة نقدية في قانون الجمعيات ذات النفع العام»، المؤتمر الأول للجمعيات ذات النفع العام، دولة الإمارات العربية المتحدة، الشارقة، 8-9 حزيران/ يونيو 1994، ص 27.

3. مريم الرومي ، مرجع سابق. ص 13.

المراجع والمصادر

أولاً: المراجع والمصادر العربية

1. أحمد مصطفى خاطر، طريقة تنظيم المجتمع (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1984).

2. بوتومور، تمهيد في علم الاجتماع، ترجمة محمد الجوهري وآخرين (القاهرة: دار المعارف، 1980).

3. التقرير السنوي لإدارة الجمعيات ذات النفع العام بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية لعام 1998، الإمارات العربية المتحدة.

4. السيد الحسيني، **النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم** (القاهرة: دار المعارف، 1985).

5. الطاهر لبيب، **سوسيولوجيا الثقافة** (الدار البيضاء: منشورات عيون، 1986).

6. باقر سليمان النجار، **العمل الاجتماعي التطوعي في الدول الخليجية**، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية، مكتب المتابعة لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية والخليجية، (البحرين: المؤسسة العربية للطباعة والنشر، 1988).

7. بلقاسم محمد الغالي، «العمل التطوعي من منظور إسلامي»، في أعمال الملتقى الثاني للعمل التطوعي في دولة الإمارات العربية المتحدة: الواقع والتحديات وآفاق المستقبل، مركز الشيخ محمد بن خالد آل نهيان الديني الثقافي، 26-27 آذار/ مارس 2000.

8. جمعية أم المؤمنين النسائية، «عزوف المواطنات عن المشاركة التطوعية في الجمعيات النسائية بدولة الإمارات العربية المتحدة»، المؤتمر الأول للجمعيات ذات النفع العام، دولة الإمارات العربية المتحدة، الشارقة، 8-9 حزيران/ يونيو 1994.

9. جهينة العيسى، «المنظمات غير الحكومية وقضية التنمية»، في أعمال ندوة المجتمع المدني وإشكالية التحول الديمقراطي في المجتمع العربي (الدوحة، 2001).

10. حليم بركات، **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي**، بيروت، ص 14.

11. رشاد أنطونيوس، «الجمعيات الأهلية ومفهوم المجتمع المدني»، في أحمد زايد وسامية الخشاب (تحرير)، **المجتمع المصري في ظل متغيرات النظام العالمي** (قسم الاجتماع بكلية الآداب، جامعة القاهرة، أعمال الندوة السنوية الأولى، 10-11 أيار/ مايو 1994).

12. رشاد أنطونيوس، «النظرة الدولية لدور الجمعيات ذات النفع العام في تنمية المجتمعات المحلية»، في أعمال المؤتمر الأول للجمعيات ذات النفع العام (الشارقة، 8-9 حزيران/ يونيو 1994).

13. راشد محمد راشد، «المشاركة بالعمل التطوعي في دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة ميدانية»، **مجلة شؤون اجتماعية**، العدد الثالث والثلاثون (الشارقة: ربيع 1992).

14. راشد محمد راشد، «واقع الجمعيات ذات النفع العام في دولة الإمارات العربية المتحدة»، المؤتمر الأول للجمعيات ذات النفع العام، دولة الإمارات العربية المتحدة، الشارقة، 8-9 حزيران/ يونيو 1994.

15. سامية محمد فهمي، **الإدارة في المؤسسات الاجتماعية** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1987).

16. سمير نعيم أحمد، **النظرية في علم الاجتماع: دراسة نقدية** (القاهرة: دار المعارف، 1977).

17. سيد أبو بكر حسانين، **طريقة الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمع** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1985).

18. شارلوت سمور – سميث، **موسوعة علم الإنسان: المفاهيم والمصطلحات الأنثروبولوجية**، ترجمة محمد الجوهري وآخرين (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، 1998).

19. طه حسين حسن، «الشباب في دولة الإمارات العربية المتحدة»، **مجلة شؤون اجتماعية**، العدد الثامن، (الشارقة: شتاء 1985).

20. طلعت إبراهيم لطفي، «معوقات العمل التطوعي في دولة الإمارات العربية المتحدة»، الندوة العلمية الأولى لقسم الخدمة الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الإمارات العربية المتحدة (23 نيسان/ إبريل 2002).

21. عباس أحمد، المجتمعات البدوية، مكتبة المكتبة، 1982.

22. عباس أحمد، وميثاء الشامسي، «النظم الاجتماعية»، في: دراسات في مجتمع الإمارات، إعداد مجموعة من أساتذة جامعة الإمارات العربية المتحدة، 1999.

23. عبدالخالق عبدالله، «حقوق الإنسان في دستور الإمارات»، مجلة شؤون اجتماعية، العدد 16، (الشارقة : شتاء 1988).

24. عبدالخالق عبدالله وآخرون، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الإمارات العربية المتحدة (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، دار الأمين للنشر والتوزيع، 1995).

25. عبدالرحمن غنيم ومحمد إبراهيم الشاعر، الاستراتيجية القومية لدولة الإمارات العربية المتحدة، (دمشق، 1978).

26. فاطمة خفاجي، «المنظمات النسائية ودورها في مجالات تنمية وتمكين المرأة»، في أحمد زايد وسامية الخشاب (تحرير)، المجتمع المصري في ظل متغيرات النظام العالمي، (قسم الاجتماع بكلية الآداب جامعة القاهرة، أعمال الندوة السنوية الأولى، 10-11 أيار/ مايو 1994).

27. قانون الجمعيات ذات النفع العام رقم (6) لسنة 1974 في دولة الإمارات العربية المتحدة.

28. كمال عبداللطيف (تعقيبات)، في أعمال ندوة: المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992).

29. محمد بركات، «التجربة اللبنانية في مجال العمل الاجتماعي التطوعي وواقع الجمعيات ذات النفع العام»، دولة الإمارات العربية المتحدة، الشارقة، 8-9 حزيران/ يونيو 1994.

30. محمد عبدالله الركن، «قراءة نقدية في قانون الجمعيات ذات النفع العام، المؤتمر الأول للجمعيات ذات النفع العام»، دولة الإمارات العربية المتحدة، الشارقة، 8-9 حزيران/ يونيو 1994.

31. مريم الرومي، «جهود الجمعيات الخيرية لدعم المواطنين محل تشجيع وتقدير الوزارة»، بيت الخير، نشرة داخلية تعنى بشؤون العمل الخيري والتطوعي، اللجنة الإعلامية بجمعية بيت الخير، دبي، العدد التاسع، (آب/ أغسطس 2002).

32. مصطفى كامل السيد، «النشأة المتأزمة للمجتمع المدني في مصر»، في أعمال الندوة السنوية الأولى لقسم الاجتماع بعنوان (المجتمع المصري في ظل متغيرات النظام العالمي)، (كلية الآداب، جامعة القاهرة، 10-11 أيار/ مايو 1994).

33. موزة عبيد غباش، «التنمية الاجتماعية في دولة الإمارات»، في دراسات في مجتمع الإمارات، إعداد مجموعة من أساتذة جامعة الإمارات العربية المتحدة، (1999).

34. وحدة الدراسات والبحوث الإحصائية، **المجموعة الإحصائية للشؤون الاجتماعية الخاصة بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية** (دولة الإمارات العربية المتحدة، 2000).

35. وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة، **التشريعات الاجتماعية : القوانين الاتحادية والقرارات واللوائح الخاصة بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية**، الطبعة الأولى، 1995.

36. وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة، **مؤشرات إحصائية في قطاع الشؤون الاجتماعية** (الطبعة الأولى، أيلول/ سبتمبر عام 1995).

ثانياً: المراجع والمصادر الأجنبية

1. Andersen, Heine & Kaspersen, Lars (ed.), *Classical and Modern Social Theory*, (Oxford: Blackwell Publishers, 2000).
2. Babbio, Norberto, "Gramsci and the concept at civil society" in John Keane (ed.), *Civil Society and the State*, (London: Verso, 1988).
3. Cummings, Thomas G. & Worley, Christoper G., *Organization, Development and Change*, (U.S.A.: South – Western College Publishing, 2001).
4. Ford, Robert C. et al., *Organization Theory: An Integrative Approach*, (New York, N.Y.: Harper & Row, Publishers, Inc., 1988).
5. Gournoyer, David E & Klein, Waldo, *Research Methods for Social Work*, (Boston: Allyn & Bacon, 2000).
6. Hicks, H.G. & Cullett, C. R., *Organization Theory and Behavior*, (New York, N.Y.: McGraw- Hill Book Co., 1975).
7. Keane, John, *Civil society and the State*, (London: Verso, 1988).
8. Kumar, Ranjit, *Research Methodology*, (London: Sage Publications, 1996).
9. Marshall, Gordon, *Oxford Concise Dictionary of Sociology*, (Oxford: Oxford University press, 1988).
10. Persell, Caroline Hodges, *Understanding Society*, (New York: N. Y.: Harper & Row Publishers, 1987).
11. Pugh, D. S. (ed.), *Organization Theory: Selected Readings*, (New York, N.Y.: Penguin Books, 1977).
12. Reed, Michael I., *The Sociology of Organization: Themes, Perspectives and Prospects*, (New York, NY: Horpester wheatsheat, 1992).
13. Silverman, David, *The Theory of Organization: A Sociological Framework*, (London: Heinemann, 1978).
14. Thio, Alex, *Sociology*, (New York, N.Y.: Longman, 1998).
15. Turner, Jonathan H., *The Structure of Sociological Theory*, (Illinios, IL: The Dorsey press, 1982).

16. Wood, Ellen Meiksis, "The use and abuse of civil society", in RalphMilband (ed.), *Socialist Register*, (Atlantic Highlands, NJ: Humanities Press, 1990).

17. Zanden, James W. Vander, *The Social Experience* (New York, NY: McGraw Hill Publishing Co., 1990).

الملحق

استبيان لدراسة موضوع:

العمل الخيري والإنساني في دولة الإمارات العربية المتحدة

(دراسة ميدانية لعيِّنة من العاملين والعاملات في الجمعيات الخيرية)

أولاً: بيانات أولية:

1. اسم المشارك في العمل الخيري (اختياري): ------------------------------------
2. اسم الجمعية الخيرية: --
3. تاريخ الإشهار أو التأسيس: --
4. الإمارة التي يوجد بها مقر الجمعية: ---------------------------------------

أبوظبي	( )	دبي	( )
الشارقة	( )	رأس الخيمة	( )
أم القيوين	( )	الفجيرة	( )
عجمان	( )		

5. السن:

أقل من 20 سنة	( )	20-25	( )
25-30	( )	30-35	( )
35-40	( )	40 سنة فأكثر	( )

6. الحالة الاجتماعية:

متزوج	( )	غير متزوج	( )
مطلق	( )	أرمل	( )

7. نمط الموطن الأصلي (محل الميلاد):

حضر	( )	ريف	( )
بدو	( )		

8. المستوى التعليمي:

غير متعلم (أميّ)	( )	يقرأ ويكتب	( )
تعليم ابتدائي	( )	تعليم إعدادي	( )
تعليم ثانوي	( )	تعليم جامعي	( )

9. متوسط الدخل الشهري (بالدرهم):

أقل من 5000 درهم	( )	5000_10000	( )
10000_15000	( )	15000_20000	( )
20000 درهم فأكثر	( )		

10. المهنة الأصلية (خارج نطاق الجمعية الخيرية): ------------------------------

11. ملكية السكن:

ملــك	( )	إيجـــار	( )

ثانياً: بيانات عن بناء الجمعيات الخيرية وعلاقتها بالدولة

12. ما هي طريقة اختيار أعضاء مجلس الإدارة؟

بالتعيين	( )	بالانتخاب	( )

13. ما أهم أسباب استمرار مجلس الإدارة الحالي؟

القدرة على السيطرة	( )	تأييد الجهات الرسمية لهم	( )
وجود الأقارب والأصدقاء	( )	شخصيات مرموقة لها مكانتها	( )
الشعبية والإنجازات البارزة	( )	عدم وجود المنافسة	( )
أسباب أخرى	(تذكر)		

14. هل تم اختيارك لعضوية الجمعية الخيرية بإرادتك الحرة؟

نعم	( )	لا	( )

15. ما درجة موافقتك على وجود اتحاد نوعي للجمعيات الخيرية؟

درجة كبيرة	( )	درجة متوسطة	( )
درجة قليلة	( )	لا أوافق	( )

16. ما درجة موافقتك على تدخل الدولة في أنشطة الجمعية الخيرية؟

درجة كبيرة	( )	درجة متوسطة	( )
درجة قليلة	( )	لا أوافق	( )

17. هل توافق على اقتسام أنشطة العمل الخيري بين الجمعيات الخيرية والهيئات الحكومية؟

أوافق	( )	لا أوافق	( )

18. ما مدى تبني الجمعية لمشروعات لا تقوم بها الدولة؟

دائماً	( )	أحياناً	( )
نادراً	( )		

19. ما نوع العلاقة بين الدولة والجمعية الخيرية؟

تعاون	( )	منافسة	( )
صراع	( )		

20. هل يوجد تنسيق وتكامل بين أعمال الجمعية وبين أعمال بعض الهيئات الحكومية؟

يوجد	( )	لا يوجد	( )

21. وهل توجد ازدواجية في أعمال الجمعية وأعمال الجمعيات الخيرية الأخرى؟

توجد	( )	لا توجد	( )

ثالثاً: بيانات عن دوافع العمل الخيري والإنساني والفئات المستفيدة منه

22. ما أهم المصادر التي تعرفت منها على العمل الخيري والإنساني؟

الأقارب	( )	الأسرة	( )
الجيران	( )	الأصدقاء	( )
وسائل الإعلام	( )	العمل الوظيفي	( )
أحد المؤسسين	( )	مصادر أخرى	(تذكر)

23. هل ترتبط بعلاقة مع أحد العاملين في الجمعية الخيرية أو بعضهم؟

نعـــم	( )	لا	( )

24. (في حالة نعم): ما هي طبيعة هذه العلاقة؟

قرابة	( )	نسب	( )
أصدقاء	( )	جيران	( )

25. ما أهم الشروط التي يجب توافرها في المتطوع للمشاركة في العمل الخيري والإنساني؟

السمعة الطيبة والوازع الديني	( )	الاستعداد لبذل الجهد والوقت	( )
النضج العقلي والانفعالي	( )	الشخصية وتوافر سمات القيادة	( )
الإيثار والرغبة في عمل الخير	( )	المقدرة على أداء العمل الخيري	( )
الرغبة في التعاون مع الآخرين	( )	الشعور بالانتماء للمجتمع	( )
المعرفة بالموارد البشرية والاجتماعية	( )	شروط أخرى	(تذكر)

26. ما عدد ساعات الفراغ اليومي لديك؟

أقل من ساعتين	( )	2_4	( )
4_6	( )	6 ساعات فأكثر	( )

27. هل لديك عضوية في مؤسسات أخرى؟

نعـــم	( )	لا	( )

28. (في حالة نعم): ما هي هذه المؤسسات؟

جمعيات أو روابط	( )	نقابات	( )
اتحادات	( )	غرف تجارية أو صناعية	( )
تعاونيات	( )	مؤسسات أخرى	(تذكر)

29. ما أهم دوافعك لممارسة العمل الخيري والإنساني؟

اكتساب المهارات المختلفة	( )	شغل أوقات الفراغ	( )
نشر قيم التكافل الاجتماعي	( )	المشاركة والتواصل مع الآخرين	( )
اكتساب التقدير والمكانة	( )	الحاجة إلى تأكيد الذات	( )
الشعور بالانتماء والرغبة في خدمة المجتمع	( )	الوازع الديني	( )
مجاملة بعض الأقارب والأصدقاء	( )	إشباع الميول والرغبات	( )
أسباب أخرى	(تذكر)		

30. ما أهم المهارات التي يمكن اكتسابها من المشاركة في العمل الخيري والإنساني؟

التفاعل وتكوين العلاقات الاجتماعية	( )	المهارة في حل المشكلات	( )
المهارات الإدارية والتنظيمية	( )	مهارات أخرى	(تذكر)

31. ما أهم اقتراحاتك بشأن تشجيع المواطنين على المشاركة في العمل الخيري والإنساني؟

تدعيم الوازع الديني	( )	منح التشريعات لإجازة تفرغ للعمل الخيري	( )
الزيارات الميدانية للجامعة والمدارس	( )	توفير المزايا للمشاركين في العمل الخيري	( )
إصدار الكتيبات التعريفية	( )	استمرار الأنشطة الخيرية في الإجازات	( )
عقد الندوات وإلقاء المحاضرات	( )	توفير الأبنية المناسبة	( )
إعداد برامج شعبية مناسبة	( )	اقتراحات أخرى	(تذكر)

32. ما درجة إشباع الجمعية الخيرية لحاجات المستفيدين من أنشطتها؟

درجة كبيرة	( )	درجة متوسطة	( )
درجة قليلة	( )		

33. ما أهم العوامل التي تدفع المستفيدين للإقبال على الجمعية؟

بناء الجمعية المناسب وموقعها	( )	الخدمات التي تقدمها الجمعية	( )
سمعة الجمعية في المجتمع	( )	الاستقبال الجيد بالجمعية	( )
حسن الإدارة والتنظيم بالجمعية	( )	عوامل أخرى	(تذكر)

34. هل تقوم الجمعية باستطلاع رأي المستفيدين حول طبيعة الخدمة بالجمعية ومستواها؟

نعم	( )	لا	( )

رابعاً: بيانات عن مكانة الجمعيات الخيرية ودورها في خدمة المجتمع

35. رتب جمعيات النفع العام التالية من حيث المكانة والتقدير الذي تلقاه من الحكومة أو الأفراد؟

الجمعيات الدينية	( )	جمعيات الجاليات	( )
الجمعيات الخيرية	( )	جمعيات المسارح	( )
جمعيات الفنون الشعبية	( )	الجمعيات النسائية	( )
الجمعيات المهنية	( )	جمعيات الخدمات العامة والثقافية	( )

36. هل تعرف الأهداف الرئيسية للجمعية الخيرية؟

نعم	( )	لا	( )

(في حالة نعم): ما أهم هذه الأهداف؟

----

37. ما هو تقويمك لدرجة نجاح الجمعية في تحقيق أهدافها؟

ناجحة إلى درجة كبيرة	( )	ناجحة إلى درجة متوسطة	( )
ناجحة إلى درجة قليلة	( )	غير ناجحة إطلاقاً	( )

38. ما هو تقويمك لدرجة مساهمة الجمعية في حل مشكلات المجتمع المحلي الذي توجد فيه؟

درجة كبيرة	( )	درجة متوسطة	( )
درجة قليلة	( )	لا تساهم إطلاقاً	( )

39. ما درجة مشاركتك في اتخاذ القرارات الهامة داخل الجمعية؟

مشاركة كبيرة	( )	مشاركة متوسطة	( )
مشاركة قليلة	( )	لا أشارك إطلاقاً	( )

40. ما عدد سنوات مشاركتك في العمل الخيري والإنساني؟

أقل من سنتين	( )	4_2	( )
6_4	( )	8_6	( )
10_8	( )	10 سنوات فأكثر	( )

41. ما عدد مرات حضورك إلى الجمعية شهرياً؟ --------- مرة

42. ما متوسط عدد الساعات التي تقضيها داخل الجمعية في كل مرة؟

أقل من ساعتين	( )	4_2	( )
6_4	( )	6 ساعات فأكثر	( )

خامساً: بيانات عن معوقات العمل الخيري والإنساني

43. ما هي في رأيك أهم المعوقات التي تواجه المشاركة في العمل الخيري والإنساني؟

معوقات شخصية	( )	معوقات ثقافية واجتماعية	( )
معوقات تنظيمية وإدارية	( )	معوقات مالية	( )
معوقات تشريعية	( )		

44. ما أهم المعوقات الشخصية التي تواجه المشاركة في العمل الخيري والإنساني؟

ضعف الوازع الديني	( )	الاتجاهات السلبية والاتكالية	( )
الأنانية وسيادة الروح الفردية	( )	ضعف المقدرة على المشاركة	( )

عدم الرغبة في المشاركة	( )	ضعف الثقة بالنفس	( )
الخجل والشعور بالحرج	( )	صغر السن وعدم تحمل المسؤولية	( )
معوقات شخصية أخرى	(تذكر)		

45. وما أهم المعوقات الثقافية والاجتماعية التي تواجه المشاركة في العمل الخيري والإنساني؟

عدم الوعي بأهمية العمل الخيري	( )	عدم سماح الآباء بمشاركة الأبناء	( )
فقد الشعور بالانتماء للمجتمع	( )	كثرة الالتزامات الأسرية	( )
بعد الجمعية عن المسكن	( )	السفر في أيام العطلات والإجازات	( )
عدم وجود أقارب وأصدقاء	( )	معوقات ثقافية واجتماعية أخرى	(تذكر)

46. وما أهم المعوقات الإدارية والتنظيمية؟

سيطرة الهيئات الحكومية	( )	ضعف الخبرات والمهارات الإدارية	( )
عدم وجود هيئة مستقلة للعمل الخيري	( )	المحاباة في قبول المتطوعين	( )
قلة الدورات والبرامج التدريبية	( )	عدم وجود فروع في المناطق النائية	( )
عدم وجود لجان نسائية	( )	معوقات إدارية وتنظيمية أخرى	(تذكر)

47. وما أهم المعوقات المالية التي تواجه المشاركة في العمل الخيري والإنساني؟

نقص الدعم والتمويل الحكومي	( )	ضعف دعم القطاع الخاص	( )
عدم توافر الخبرة في المسائل المالية	( )	سلبية الأعضاء في تسديد الاشتراكات	( )
عدم استثمار موارد الجمعية	( )	المحاباة في صرف المساعدات للمحتاجين	( )
الشائعات المتعلقة بجمع التبرعات	( )	ضعف الرقابة على المسائل المالية	( )
معوقات مالية أخرى	(تذكر)		

48. وما أهم المعوقات التشريعية التي تواجه المشاركة في العمل الخيري والإنساني؟

عدم سماح التشريعات بالتفرغ للعمل الخيري	( )	عدم تطوير اللوائح الداخلية للجمعيات	( )
عدم إعطاء الجمعيات حق إبداء الرأي في التشريعات	( )	عدم سماح التشريعات بمنح العضوية لغير المواطنين	( )
إجازة التشريعات للحجز على مقر الجمعية	( )	اشتراط الحصول على إذن مسبق لشهر الجمعية	( )
عدم سماح التشريعات بفرض ضرائب لصالح العمل الخيري	( )	القيود التي تفرضها التشريعات على العمل الخيري	( )
معوقات تشريعية أخرى	(تذكر)		

نبذة عن المؤلف

حاز درجتي الماجستير والدكتوراه في علم الاجتماع من جامعة عين شمس عامي 1973 و1978، وقد عمل في عدد من الجامعات المصرية والعربية خلال الفترة 1974 ـ 1999، وشغل وظيفة وكيل كلية الآداب في جامعة القاهرة، كما عمل رئيساً لقسم الاجتماع في جامعة الإمارات العربية المتحدة خلال العام الدراسي 1999 ـ 2000.

نشر عدداً كبيراً من الدراسات المتخصصة في علم الاجتماع، وعدداً من الكتب من أبرزها: **علم الاجتماع الصناعي** (1982)، و**علم اجتماع التنظيم** (1993)، و**أساليب وأدوات البحث الاجتماعي** (1994)، و**الاقتصاد والمجتمع: وجهة نظر علم الاجتماع** (كتاب مشترك) (1994)، و**النظرية المعاصرة في علم الاجتماع** (كتاب مشترك) (1999). و**الأسرة ومشكلة العنف عند الشباب: دراسة ميدانية لعينة من الشباب في جامعة الإمارات العربية المتحدة** (2001).

وأشرف على عدد كبير من رسائل الماجستير والدكتوراه، وشارك في مناقشة عدد آخر منها، كما شارك في الكثير من المؤتمرات والندوات العلمية المتخصصة، بالإضافة إلى عمله في مجال التدريس الجامعي والإرشاد الأكاديمي.

العمل الخيري والإنساني
في دولة الإمارات العربية المتحدة
دراسة ميدانية لعيّنة من العاملين
والمتطوعين في الجمعيات الخيرية

شهد مجتمع الإمارات تغيرات اجتماعية سريعة؛ نتيجة لظهور النفط وتدفق عائداته على المجتمع، وقيام الدولة الاتحادية التي أنجزت عدداً كبيراً من المشروعات التنموية. وفي مواجهة هذه التغيرات السريعة شجعت الدولة الجهود الشعبية لمؤازرة الجهد الحكومي الرسمي، مما أدى إلى التوسع في إنشاء المؤسسات والجمعيات الحكومية والأهلية وتطويرها.

ومنذ صدور القانون الاتحادي رقم 6 لسنة 1974 في شأن الجمعيات ذات النفع العام، بدأت تظهر الجمعيات المشهرة من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية التي تهدف إلى تحقيق أنشطة مختلفة: اجتماعية ودينية وثقافية وتربوية وفنية، وتقديم خدمات إنسانية أو تحقيق هدف من أهداف البر، سواء عن طريق المساعدة المادية أو المعنوية أو الخبرة الفنية، وتسعى في جميع أنشطتها للمشاركة في تلك الأعمال للصالح العام دون الحصول مادي. وتتعرض هذه الدراسة لواقع هذه الجمعيات بعد ثلاثة عقود في إنشائها، من خلال تقييم العاملين فيها لهذه المسيرة وما - إيجابيات أو واجهته من سلبيات.


Bibliotheca Alexandrina
0466660


ISBN 9948-00-643-7
9 789948 006435